

جامعـــــــة الأزهــــــــر- غـــــزة

عمـادة الدراسـات العليـا والبحـث العلمـي

كليــــة الآداب والعلــــوم الإنســــانية

برنـامج ماجستير دراسات شرق أوسطية

موقف حزب العمل الإسرائيلي تجاه عملية التسوية مع الفلسطينيين وأثره على مكانته السياسية (1992-2006)

The Position of the Israeli Labor Party towards the Settlement Process with the Palestinian and its Impact on its Political Status (1992-2006)

إعـداد الباحث

عبد الشافي جمال دياب الدحنون

إشـراف

الدكتور/ زهير إبراهيم المصري	الدكتور/ خالد رجب شعبان
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد	أستاذ العلوم السياسية المساعد
رئيس قسم التاريخ والعلوم السياسية بجامعة الأزهر	باحث في مركز التخطيط الفلسطيني

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

الدراسات الشرق أوسطية- كلية الآداب- جامعة الأزهر- غزة

1435هـ- 2014



﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾



سورة المائدة، الآية (82)

الإهـــداء

إلى روح والدي ووالدتي الطاهرتين رحمهما الله وأسكنهما فسيح جناته

(وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا) صدق الله العظيم

إلى من تحملوا معي عناء الطريق وكانوا خير عون ورفيق..

إلى زوجتي وأبنائي وأخوتي شُكر عميق وبارك الله فيهم..

إلى كل صديق مدّ يد العون واجتهد في مساعدتي..

إلى وطني.. وأرضي.. وسمائي.. وقدسي- فلسطين..

إلى معتقلينا وأسرانا البواسل، إلى الجرحى، إلى شهدائنا الأبرار..

إلى القيادة الفلسطينية..

إلى طلبة العلم..

أهدي ثمرة هذا الجهد..

الباحث

شكر وتقدير

﴿ربِّ أَوزِعْنيْ أنْ أشكرَ نعمَتكَ التي أنعمتَ عَلَيَّ﴾ (النمل: 19).

الحمد لله والصلاة والسلام على إمام المرسلين، المُعلم الأول محمد خاتم النبيين، والشكر الدائم لله على نِعمه، وأعظمها نعمةُ العقل، واسأل الله العليم الخبير أن يُديم نعمه، ويهب لنا العلم النافع إنه على كل شيء قدير.

فيقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَن يشكرْ فإنَّما يشكرُ لنفسِه﴾، وقال رسولُ الله ﷺ: **(من لا يشكرِ الناسَ لا يشكرِ الله)** صدقَ رسولُ الله ﷺ، اعترافاً لذوي الفضلِ بفضلِهم، ورداً بالمعروفِ إلى أهلِهِ من غيرِ نقصانٍ ولا نُكْران، أحمدُ اللهَ الذي أكرمني ويسَّرَ لي إتمامَ هذه الرسالة، فالشكرُ له وحدَهُ أولاً وأَخيراً.

أتقدم بالشكر والتقدير للدكتور/ **زهير إبراهيم المصري،** والدكتور/ **خالد رجب شعبان،** حفظهما الله ورعاهما، وجعلهما ذخراً للعلم والمتعلمين على تفضلهما بالإشراف على رسالتي، موجّهان، ومرشدان، ومصحّحان لبوصلة الرسالة، فكان لهما الأثر الإيجابي في إخراج الرسالة بهذا الشكل، فكل الشكر والعرفان والتقدير.

كما أتقدم بالشكر والتقدير من الأستاذين الفاضلين، عضوي لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور/ **ناجي صادق شراب،** والدكتور/ **سامي يوسف أحمد،** الذين قبلا مناقشة هذه الرسالة، وكلي يقين بأن ملاحظاتهم على الرسالة ستثريها وتقوي بنيانها، فلهم مني كل الشكر والتقدير.

كما أتقدم بالشكر والتقدير من هيئة التدريس في قسم التاريخ- دراسات شرق أوسطية- بكلية الآداب في جامعة الأزهر.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من قدّم لي المساعدة والمشورة في إنجاز هذا البحث.

﴿**ذلك فضلُ اللهِ يؤتيهِ مَنْ يشاءُ واللهُ ذو الفضلِ العظيم**﴾ **(الجمعة-4)**

والله ولي التوفيق..

قائمة المحتويات

ملخص الدراسة

موقف حزب العمل الإسرائيلي تجاه عملية التسوية مع الفلسطينيين

وأثره على مكانته السياسية (1992–2006)

تخصّصت هذه الرسالة في دراسة موقف حزب "العمل" الإسرائيلي تجاه عملية التسوية وأثرها على مكانته السياسية، وتعمّقت في بيان دوره الفعلي في الحياة السياسية وفي التأثير على عملية رسم السياسات العامة، وعملية صنع القرار السياسي خلال الفترة الممتدة من عام (1992–2006). وبينت مراحل نشأة وتطور حزب العمل، والعوامل الذاتية والموضوعية التي أثرت فيه، كما تناولت الرسالة بالبحث والتحليل أهم الأفكار والسيناريوهات السياسية التي طرحها حزب "العمل" لعملية التسوية السياسية، كما بيّنت الرسالة موقف حزب "العمل" ورؤيته للاتفاقيات الموقعة وقضايا الحل النهائي، والتي جاءت منسجمة في أغلبها مع باقي الأحزاب الإسرائيلية، وذلك فيما يخص بقضايا الوضع النهائي (القدس واللاجئين والاستيطان والحدود).

وقد استندت الدراسة في معالجة الموضوع على الأدبيات السابقة، والبرامج والوثائق السياسية والتنظيمية لحزب العمل، والأدلة التاريخية ذات الصلة ومعطيات الواقع وتحليلها إلى تداعيات حالة التغيير والتطور السياسي لحزب "العمل" تجاه عملية السلام مع الفلسطينيين.

أجابت الدراسة عن السؤال الرئيس الذي يتعلق بعنوان ومحتوى الدراسة، ما موقف حزب "العمل" تجاه عملية التسوية مع الفلسطينيين وأثرها على مكانته السياسية؟، وقدّمت الدراسة تحليلاً معمّقاً للإجابة على أسئلة الدراسة الفرعية في خمسة فصول والتي تتعلق بالتطور التاريخي لحزب العمل، وأهم المشاريع والرؤى التي قدّمها الحزب لعملية التسوية، وموقف الحزب من الاتفاقيات الموقعة، ورؤيته لقضايا الوضع النهائي.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن حزب "العمل" الإسرائيلي كان له الدور المركزي والفاعل في تحريك عملية التسوية خلال الفترة الممتدة من عام (1992– 2006)، وذلك بتصدره رئاسة الحكومة والمشهد السياسي، وتوقيعه على اتفاقيات أوسلو وما تلاها، وتنفيذها على أرض الواقع.

وتوصي الدراسة على عمل مراكز أبحاث على مستوى الوطن العربي والعالم الإسلامي تختص بدراسة المجتمع اليهودي، واشتمال مناهجنا الدراسية على دراسة وتدريس المجتمع اليهودي وطبيعة مكوناته، وتوثيق العلاقة بين مراكز البحوث المهتمة بدراسة الظاهرة الإسرائيلية على مستوى العالم العربي والإسلامي، وتسليط الضوء على المجتمع اليهودي من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

Abstract

The Position of the Israeli Labor Party towards the Settlement Process with the Palestinian and its Impact on its Political Status (1992-2006)

This Study is specialized in studying of the position of the Israeli Labor Party towards the settlement process and its Impact on its Political Status. In addition to that, this study examined deeply the role of the Labor Party in the political life and its influence on shaping the public policy, and the process of political decision-making during the period of (1992-2006). Moreover, the study showed the phases of its evolution and development. and the subjective and the objective factors that have left an impact it. The study also addressed, the most important ideas and political scenarios that the Labor Party put forward for the political-settlement process, and the study also showed the position of the Labor Party and its views of the signed agreements and the final status issues (Jerusalem, Refugees, Settlements and Boarders), which came in harmony with most of the Israeli parties.

In dealing with the subject of the study, the researcher referred to the previous literature, programs, the political documents of the Labor Party, and relevant historical evidences and facts analysis and the political development of the Labor Party towards the settlement process with the Palestinians.

The study tried to answer the main question of the study: what is the Labor Party 's attitude towards the settlement process with the Palestinians and its impact on its political status ? The study provided a deep analysis to answer the sub-questions of the study in five chapters that are related to the historical development of the Labor Party, the most important projects and visions presented by the party regarding the settlement process, and the party 's attitude towards the signed agreements, and its vision in regard of the final status issues.

The study concluded a group of important results: a) the Israeli Labor Party has had a central and active role in moving the settlement process during the period of (1992-2006), topping the presidency of the government and the political scene, and signed the Oslo Accords and the subsequent, and implemented on the ground.

The study recommends that there a need for establishing a specialized research center in the Islamic and Arab world for studying the Jewish community. Moreover, it is necessary that our curricula should include chapters talking about Jewish community and its components and strengthening the relationship between the research centers that are concerned with the Israeli phenomenon at the Arab and Islamic world. Finally, the mass media should highlight the different aspects of the Israeli society.

الفصل الأول:

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

حزب "العمل" الإسرائيلي (مفليغيت ها عفوداه): هو وريث حزب (مباي) (حزب عمال إسرائيل) الذي كان حزباً اشتراكياً صهيونياً، وقد تمتّع هذا الحزب بتقاليد ثابتة ومستقرة من الناحية التنظيمية، إذ اتّسم بدقّة التنظيم والمرونة والسيطرة المطلقة على أعضائه، كما أنه أقام علاقات متشابكة وقوية مع جميع الأجهزة والمؤسسات داخل الدولة، وقد هيمن حزب المباي ثم حزب "العمل" (عفوداه) على النشاط الصهيوني في فلسطين منذ العام (1930)، وقاد الحزب عمليات جلب الجماعات اليهودية من دول العالم المختلفة، وعمل على توطينها، وكان له الدور الأكبر في قيام "إسرائيل" وتعزيز أمنها وضمان تدفق المساعدات المادية والمعنوية لها، هذا بالإضافة إلى توجيهه نشاط المنظمات الصهيونية العسكرية المختلفة قبل عام (1948) وما بعده مثل الهاغانا والبالماخ اللتان شكلتا نواة ما سُمي جيش الدفاع الإسرائيلي "تساهال"، والحزب هو الذي قاد أيضاً عمليات التهجير والإبادة بحق الشعب الفلسطيني، وشن جُلَّ الحروب التوسعية ضد الدول العربية المجاورة[1].

وقد استلم السلطة منذ الكنيست الأول عام (1949) وحتى الكنيست التاسع عام (1977)، وقد ضعف بعد ذلك التاريخ عن الانفراد بالسلطة، كما كان الأمر من قبل إلا أنه تداولها مع "الليكود" أو بالتحالف معه[2].

ويمثل حزب "العمل" الإسرائيلي الصفوة الإشكنازية "اليهود الغربيين"، كما أنه يمثل صفوة القيادات العسكرية الإسرائيلية[3].

وقد طرح حزب "العمل" مجموعة من المشاريع السياسية للتسوية السياسية التي تخص القضية الفلسطينية، منها: مشروع ألون (1967)، وكذلك وقّع العديد من اتفاقات التسوية السلمية مع السلطة الوطنية الفلسطينية منها: اتفاقية أوسلو (1993)، والقاهرة (1994)، واتفاقية طابا (1996)، وشرم الشيخ (1999)، ومفاوضات كامب ديفيد (2000)، وعدة اتفاقيات.

وقد تعرّض حزب "العمل" الإسرائيلي خلال فترة الدراسة لانتكاسات أفقدته وزنه البرلماني ودوره في عملية التسوية، هذا ما ستتناوله هذه الدراسة من حيث انعكاسات عملية السلام على الحزب ووقوعه في المعارضة بعد أن كان يقود دفّة الحكم.

---

(1) أسعد رزوق، نظرة في الأحزاب الإسرائيلية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان، 1966، ص23-34.

(2) آدم دورون، حزب العمل الإسرائيلي، بيت بيرل، 1972، ص15 (بالعبري).

(3) جورج حبش، إسرائيل من الداخل مركز دراسات الغد العربي، رام الله، 2002، ص287.

ويحفظ أمن إسرائيل وتقدمها على النهج المتمسك بثوابت الصهيونية في التوسع والاستيطان والترحيل القهري للعرب، والتقدم العلمي وتحديث الاقتصاد والعدالة الاجتماعية والرخاء، والتعامل العقلاني مع متغيرات البيئة الدولية، بالإضافة إلى المرونة في الوصول إلى الهدف[1].

على الرغم من تاريخ الحزب المليء بكل صور المجازر والإرهاب والتنكيل والاغتصاب، فإنه يوصف خطأ بصورة الاعتدال، لكونه يناور في طرح أو تبني بعض مشاريع الحلول الوسط والتسويات الإقليمية مع الفلسطينيين والعرب، التي ليست في الواقع سوى مشاريع تخدير وتظليل وتصفية الهدف، الهدف من ورائها كسب الوقت وترسيخ الأمر الواقع، وإثارة الفتن والخلافات في الصفين العربي والفلسطيني.

مشكلة الدراسة:

تتحدد بالتساؤل الرئيسي التالي: ما موقف حزب العمل تجاه عملية التسوية مع الفلسطينيين وأثرها على مكانته السياسية؟

ويندرج تحته التساؤلات الآتية:

- ما هي الرؤية السياسية لحزب العمل مقارنة بالرؤية التاريخية؟
- ما هي أهم الأزمات الداخلية التي تعرّض لها حزب العمل؟
- ما هي الرؤية السياسية والفكرية في برامج وحكومات حزب العمل؟
- ما هي العوامل والدوافع المؤثرة على عملية التسوية في فكر حزب العمل؟
- ما هي رؤية حزب العمل من قضايا الوضع النهائي وإلى أي مدى تراجع حزب العمل؟

أهداف الدراسة:

- التعرف على مراحل نشأة وتطور حزب العمل.
- التعرف على حقيقة الفكر السياسي لدى حزب العمل.
- التعرف على أهم مشاريع عملية التسوية في أفكار وبرامج حزب العمل.
- تهدف إلى توضيح دور حزب العمل في عملية التسوية.
- التعرف على موقف حزب العمل من اتفاقيات ومفاوضات عملية التسوية.

(1) جورج حبش، مصدر سابق، ص288.

- إبراز موقف حزب العمل من قضايا الحل النهائي، وتوضيح مكانة حزب العمل السياسية في إسرائيل.
- توضيح موقف حزب العمل من حل الدولتين.

أهمية الدراسة:

- معرفة الفكر السياسي اليساري الإسرائيلي ممثلاً في حزب العمل.
- معرفة العلاقة السياسية بين حزب العمل والمواطنين العرب في الداخل.
- معرفة مدى تأثير فكر حزب العمل السياسي على السياسة الإسرائيلية الداخلية.
- توضيح العلاقة بين حزب العمل ومنظمة التحرير الفلسطينية تجاه عملية السلام.
- حزب العمل عندما شرع في عملية التسوية السياسية قد فتح مجالاً واسعاً وجديداً في عملية إدارة الصراع مع إسرائيل.
- توضيح جدية حزب العمل في مسار التسوية السلمية وتأثيرها على مكانته السياسية.

فرضيات الدراسة:

- تفترض الدراسة أن حزب "العمل" الإسرائيلي له الدور المركزي والفاعل في تحريك عملية التسوية خلال الفترة الممتدة من عام (1992–2006)، وذلك بتصدره رئاسة الحكومة والمشهد السياسي، وتوقيعه على اتفاقيات أوسلو وما تلاها، وتنفيذها على أرض الواقع.
- أن الانقسامات السياسية داخل حزب "العمل" وخروج بعض القيادات الأكثر واقعية وبرغماتية من الحزب، وسيطرت بعض القيادات المتزمتة وتبنيها لمواقف الأحزاب اليمينية، وغياب الأيديولوجية، والابتعاد عن سياسة الحزب الواضحة تجاه عملية التسوية، وميول المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين، أثّر بمجمله على مكانة الحزب السياسية.
- أن موقف حزب "العمل" من قضايا الوضع النهائي، لا يختلف كثيراً عن باقي الأحزاب السياسية في إسرائيل، خاصة فيما يتعلق بقضية القدس واللاجئين والاستيطان والحدود.
- تراجع شعبية حزب العمل في الشارع الإسرائيلي جرّاء موافقه من عملية التسوية ونمو الأحزاب الدينية اليمينية على حساب جماهيرية حزب العمل.

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على استخدام المنهج التاريخي لتوظيف الوثائق وضبط تسلسل الأحداث والمقارنة بين المواقف حسب التطور الزمني، كما سيعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل المعلومات والوقائع وبشكل تكاملي بين المنهجيين نظراً لأهمية البعد التاريخي للسياسة المعاصرة لها، كما سيعتمد الباحث أيضاً منهج تحليل المضمون وتحليل النظم، وذلك بهدف الخوض في تحليل مضمون البرامج والمشاريع والوثائق السياسية الخاصة بعملية التسوية لحزب العمل.

حدود الدراسة:

- **الحد المكاني:** أجريت هذه الدراسة في نطاق دولة "إسرائيل" (فلسطين التاريخية).
- **الحد الزماني:** أما الحدود الزمنية للدراسة فهي تقع بين الأعوام (1992–2006م) مع عودة حزب العمل إلى السلطة بقيادة "إسحاق رابين"، وتنتهي الدراسة باستعداد إسرائيل لانتخابات الكنيست السابع عشر، ومشاركة حزب العمل في حكومة شارون في (2006) وتحقيق الانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة.
- **الحد الموضوعي:** موقف حزب العمل الإسرائيلي تجاه عملية التسوية مع الفلسطينيين وأثره على مكانته السياسية (1992–2006).

مصطلحات الدراسة:

الائتلاف الحكومي:

عبارة عن اتفاقيات بين كتل برلمانية لتشكّل حكومة، أو عبارة عن ائتلاف بين كتل في سلطة محلية أو بلدية، وما يميّز اتفاقية الائتلاف الحكومي أنها تعبّر عن تفاهمات بين الكتل المكونة لهذا الائتلاف، وسياسة الحكومة العامة في المواضيع الأساسية وتوزيع الحقائب الوزارية وفق تمثيل كل كتلة مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح خاصة أبرزتها كل كتلة خلال مفاوضات تشكّل الائتلاف)، ويتضمن الائتلاف أيضاً نقطة مهمة متعلقة بمسألة كيفية اقتراع أعضاء الكتل (كأفراد) المكونة للائتلاف في قضية ما تطرح على جدول أعمال الكنيست، ومتى تفرض طاعة كاملة للكتلة أو للائتلاف الحكومي في الاقتراع البرلماني، ومن جهة أخرى بالإمكان التوصل إلى تفاهمات عامة

مشتركة متفق عليها بين كافة الكتل البرلمانية استعداداً للإعلان عن الائتلاف الحكومي منفردة بين الكتل الكبرى في الكنيست المكلفة بتشكيل الحكومة وبين بقية الكتل الموافقة على المشاركة(1).

التسوية السلمية:

إن فكر التسوية السياسية عربياً استند على أسس استراتيجية مفترضة، أولها، أن هزيمة "إسرائيل غير ممكنة من الناحيتين السياسية بسبب وقوف النظام الدولي معها، والعسكرية بسبب قدراتها الهائلة التي تمتلكها، وثانيها، أن الشعب الفلسطيني بإمكاناته الذاتية، حتى لو قدّم له العرب الدعم السياسي والعسكري اللازم أن يهزم "إسرائيل" ويحرر "فلسطين، وثالثها، أن التسوية مع "إسرائيل" قد تحقق للعرب والفلسطينيين جزء من حقوقهم في الأرض، لأن الزمن يعمل لصالح قضمها والاستيلاء عليها ويعمل لصالح المشروع الصهيوني، ورابعها، أن التسوية والسلام ليس خياراً إسرائيلياً، وبالتالي فإن العرب تبنيهم لهذا الخيار فإنهم يحرجون "إسرائيل" أمام العالم(2).

اتفاق أوسلو:

اتفاق إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية التي وقعّت في 13 سبتمبر بين حكومة "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية في البيت الأبيض بواشنطن، ونصّت الاتفاقية في ديباجتها على "أن حكومة دولة إسرائيل والفريق الفلسطيني (في الوفد الأردني الفلسطيني) ممثلاً للشعب الفلسطيني، يتفقان على أن الوقت قد حان لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع والاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة، والسعي للعيش في ظل تعايش سلمي وبكرامة وأمن متبادلين، ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها(3).

---

(1) جوني منصور، معجم الإعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ط1، مدار، رام الله، 2009، ص13.

(2) جواد الحمد، فكر التسوية: وقفة حساب، مجلة دراسات الشرق الأوسط، عدد 53، عمان، 2010، ص26.

(3) للإطلاع على النص الرسمي الكامل وملاحقه الأربعة، يمكن الرجوع إلى مجلة فلسطين الثورة، العدد 954، 1993/09/26، ص7 وما يليها، ويمكن الإطلاع على النص الأصلي باللغة الانجليزية الذي تم التوقيع عليه من قبل محمود عباس "أبو مازن": طريق أوسلو، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1994، ملحق رقم 6، ص34.

الاشكنازيم:

عبارة عن الأقلية اليهودية الصهيونية التي هاجر أكثرها إلى فلسطين من بلدان أوروبا الشرقية، وبعضها من أواسط أوروبا وغربها، وكذلك من أمريكا، وقد كانت هذه الطائفة تمثل قمة الهرم في المؤسسة الصهيونية المتحكمة في الدولة، أي أنها كانت تمثل الأكثرية الساحقة في الكنيست، ومجلس الوزراء والوظائف الحكومية..الخ، وبناءً عليه فإن هذه الطائفة كانت تمتاز بالغطرسة العنصرية وتؤمن بتفوقها النوعي والحضاري مقارنة بالشعب الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية، بما فيها اليهود أبناء البلدان العربية والإسلامية[1].

إسرائيل:

اسم علم يدل على أن أول من سمي بها يعقوب عليه السلام، في قوله تعالى: ﴿إلا ما حرّم إسرائيل على نفسه﴾[2]، وإسرائيل هنا هو يعقوب عليه السلام والكلمة مكونة من مقطعين هي "إسرا" بمعنى عبد و"ئيل" بمعنى الله، أي "عبد الله"، وبني إسرائيل تعني أبناء يعقوب وذريته، فاللفظ يدل على عنصر أو عرق[3].

السفارديم:

ترجع أصولهم إلى يهود بابل وفلسطين الذين انتشروا شرقاً عبر وسط وجنوب آسيا ومنها إلى أسبانيا في القرن الحادي عشر وطوال القرون الأربعة التالية في عهد الحكم العربي في أسبانيا، حقق اليهود مكانة مميّزة، وأطلق على اليهود هناك لفظ "السفارديم"، وقد شاع هذا اللفظ بعد طردهم من أسبانيا عام (1942) حيث اتجهوا إلى الساحل الشمالي لأفريقيا لاسيما بلدان المغرب العربي، وكذلك إيطاليا ومصر وفلسطين وسوريا، وبمرور الوقت استقروا في المجتمعات الذي هاجروا إليها، كما هاجر العديد منهم إلى غرب أوروبا والعالم الجديد[4].

---

(1) عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، دار الشروق، ط2، القاهرة، مصر، 2005، ص412.

(2) سورة آل عمران، الآية 93.

(3) ياسر الشرافي، يهودية دولة إسرائيل وأثرها على عملية التسوية في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2012، ص5.

(4) عماد جاد، فلسطين الأرض والشعب من النكبة إلى أوسلو، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ط2، القاهرة، 2003، ص135.

الصهيونية:

حركة سياسية مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالإمبريالية العالمية لجميع حركات التحرر والتقدم بالعالم، وهي حركة عنصرية تعصبية في تكوينها، عدوانية توسعية استيطانية في أهدافها، وفاشية نازية في وسائلها، وأن "إسرائيل" أداة الحركة الصهيونية، وقاعدة بشرية جغرافية للإمبريالية العالمية، ونقطة ارتكاز ووثوب لها في قلب الوطن العربي لضرب أماني الأمة العربية في التحرر والوحدة والتقدم، وإن "إسرائيل" مصدر دائم لتهديد السلام في الشرق الأوسط[1].

الكيبوتز:

يعني اصطلاح "الكيبوتز" بالعبرية "تجمع"، ويحمل هذا المصطلح طابعاً وبعداً شبه ديني، فالاصطلاح الديني اليهودي لها هو "كيبوتز جاليوت" أو "تجمع المنفيين"، أي لمّ شمل كل يهود العالم في أرض فلسطين، ويُستخدم مصطلح الكيبوتز في الكتابات الصهيونية ليدل على المستوطنة الجماعية التي تضم جماعة من المستوطنين الصهاينة يعيشون ويعملون معاً، وهو عبارة عن مزرعة جماعية تتميز بملكية مشتركة لجميع أدوات الإنتاج[2].

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

1- دراسة: هيثم أحمد مزاحم (2001)، "حزب العمل الإسرائيلي 1968-1999".

تناولت هذه الدراسة تجربة الحزب السياسية بين الحكم والمعارضة، فاستقصى الأسباب والعوامل التي أدت أيضاً إلى عودة الحزب إلى السلطة وفوزه في انتخابات عام (1992) بزعامة "إسحق رابين".

كذلك الأسباب والعوامل التي أدت إلى هزيمة "شمعون بيريز" في انتخابات (1996)، ثم فوز أيهود باراك في انتخابات عام (1999)، وتحليل التطورات الحاصلة عليها بالمقارنة بين نتائج عام (1996-1999).

---

(1) النص الكامل للميثاق الوطني الفلسطيني، مادة 22.

(2) عبد الوهاب المسيري، الصهيونية والعنف: من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى، دار الشروق، ط2، القاهرة، مصر، 2002، ص191.

وعرضت الدراسة مواقف الحزب التاريخية والأيديولوجية والعملية من الصراع العربي الصهيوني وسبل تسويته، وتحليل المواقف الراهنة للحزب من قضايا التسوية بخاصة على المسار الفلسطيني، ومسائل الخلاف بين الحمائم والصقور في الحزب إزاء قضايا التسوية، كما تقارن بين مواقف حزب "العمل" و"الليكود" من تلك القضايا.

2- دراسة: حمودي عبد المؤمن (2005)، "منظور حزب العمل الإسرائيلي في إدارة العملية السلمية الإسرائيلية- الفلسطينية".

تناولت الدراسة حزب العمل الذي يعتبر من الأحزاب التي لعبت الدور الأساسي في "إسرائيل" على عدة مستويات، ودوره الريادي في تجسيد المشروع الصهيوني على أرض فلسطين، حيث ساهم بشكل أساسي في استيطان فلسطين في ظل الانتداب البريطاني، ويعتبر الحزب المؤسس للكيان الإسرائيلي، والحزب الحاكم خلال ثلاث عقود متتالية (1948-1977)، ثم لاحقاً في فترة (1992-1996)، و(1999-2000)، هذا فضلاً عن الفترة التي شارك فيها بائتلاف حكومة وحدة وطنية مع حزب "الليكود"، كما لعب الحزب خلال فترة حكمه دوراً أساسياً في بناء الكيان الإسرائيلي وتوطيد دعائمه عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، وقاد حروب توسعية ضد الدول العربية (1948)، (1956)، (1967)، (1973)، كما عقد في العقد الأخير إجراء مفاوضات من أجل تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، ومن ضمنه العربي الإسرائيلي الفلسطيني.

وخلصت الدراسة إلي النتائج التالية:

- عدم مقدرة حزب "العمل" الإسرائيلي على إنجاز التسوية سواء مع الفلسطينيين أو السوريين، وتراجع مكانته التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية في إسرائيل.
- تنامي اليمين المتطرف بقيادة الليكود في إسرائيل منذ عقد السبعينات، حيث أصبحت الأحزاب اليمينية قادرة إلى الوصول للسلطة والبقاء فيها بالاعتماد على الأحزاب الدينية دون الحاجة إلى حزب العمل.
- اشتراك حزب "العمل" في حكومات الوحدة مع "الليكود" خاصة بعد عام (2001)، وظهور أحزاب جديدة في "إسرائيل" إلى جانب قوة جديدة تتنافس على السلطة.

3- دراسة: جمال البابا (2006)، "نتائج الانتخابات الإسرائيلية وأثرها على عملية التسوية".

بدأت الدراسة باستعراض الحالة التي سبقت انطلاق عملية التسوية ومؤتمر مدريد حتى الوصول لاتفاق إعلان المبادئ في أوسلو (1993)، ومن ثم استعراض الوضع السياسي في إسرائيل بعد غياب رابين، إلى انتهاء فترة ولاية شارون الثانية في العام (2006)، وكيف انعكست سياسة الحكومات خلال تلك الفترة على سير المفاوضات وما نتج عنها من تفاهمات.

وبعد استعراض مواقف الأطراف خاصة الموقف الإسرائيلي، خلصت الدراسة إلى العملية السلمية لم تعد لها الأولوية في سياسات الحكومات الإسرائيلية، وهذا التوجه انعكس مباشرة على الدعاية الانتخابية للأحزاب الإسرائيلية، مما أدخل مسيرة التسوية في سبات عميق، وأصبحت إمكانية العودة للمفاوضات شبه مستحيلة، رغم مبادرة "بوش" وخارطة الطريق التي طرحتها اللجنة الرباعية.

4- دراسة: صبحي عسيلة (2008)، "الرأي العام الإسرائيلي التحول نحو اليمين في ظل عملية التسوية".

تناولت هذه الدراسة موضوع التسوية السلمية لهذا الصراع من منظور الرأي العام الإسرائيلي والعوامل المؤثرة في تحول الرأي العام الإسرائيلي من توجه إلى آخر، وتشير استطلاعات الرأي العام الإسرائيلية التي أُجريت خلال الفترة من عام (2000-2003) إلى أن الرأي العام الإسرائيلي قد شهد منذ بداية العام (2001) تحولاً ملحوظاً نحو اليمين، وفي نفس الوقت حدثت انتكاسة لمعسكر اليسار، ولقد جاء التحول في توجهات الرأي العام الإسرائيلي في أعقاب تعثر عملية التسوية بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد في يوليو (2000)، وما تلاها من زيارة شارون إلى المسجد الأقصى من العام نفسه، والتي تفجرت على أثرها انتفاضة الأقصى.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تعزز مكانة اليمين لدى الرأي العام الإسرائيلي منذ وصول "الليكود" إلى الحكم.
- انفراد حزب "الليكود" بالسلطة على يد "أرائيل شارون" منذ عام (2001).
- تراجع لشعبية حزب "العمل" واليسار الإسرائيلي.
- الدور المهم الذي يلعبه الرأي العام الإسرائيلي في القرارات المتعلقة بعملية التسوية من خلال تصويته في الانتخابات.

5- دراسة: حسن عبد ربه المصري (2009)، "إسرائيل ديمقراطية الإرهاب والعنصرية".

تناولت هذه الدراسة دور حزب "العمل" الإسرائيلي في عملية السلام.

وأوضحت الدراسة ما يلي:

- مكانة حزب "العمل" علي مستوي الهستدروت والشارع الإسرائيلي.
- تراجع شعبية حزب "العمل" على الصعيد الانتخابي.
- أثر هجرة اليهود "الروس" علي حزب العمل.
- نمو الأحزاب الدينية وعلاقتها بحزب العمل.
- موقف حزب "العمل" من إقامة الدولة الفلسطينية.

وخلصت الدراسة إلي النتائج التالية:

- برنامج حزب "العمل" في التسوية غير مقنع للشارع الإسرائيلي.
- غياب موقف واضح لحزب "العمل" اتجاه الدولة الفلسطينية.
- تعاظم نفوذ الأحزاب الدينية وتأثيرها علي التسوية في الشرق الأوسط.

6- دراسة: جوني منصور (2009)، "إسرائيل الأخرى رؤية من الداخل".

يتناول هذا الكتاب دراسة إسرائيل في المرحلة الراهنة، واستكشاف ما تخطط له المؤسسات الإسرائيلية بجميع أذرعها لخمس سنوات قادمة، وذلك بالاعتماد على ما تصدره معاهد ومراكز البحوث الإسرائيلية بشكل خاص، ومعرفة العمق والجوهر الذي تدار من خلاله الأمور الحياتية بجميع وجوهها في إسرائيل، وما تقوم به إسرائيل من أدوار لبناء ترسانتها العسكرية، وبنيتها الاجتماعية والاقتصادية، وثقافة شعبها وتوجهاته المستقبلية.

7- دراسة: مركز الزيتونة للدراسات (2011)، "حزب العمل الإسرائيلي".

تناولت هذه الدراسة وهي عبارة عن تقرير شامل عن حزب "العمل" منذ بداية تأسيسه من سنة 1930 أي قبل إنشاء إسرائيل في سنة 1948.

وتناولت هذه الدراسة:

- الخلافات والمشاكل الداخلية التي عصفت بالحزب.
- رؤية وبرنامج حزب العمل.
- دور الحزب في السياسة الداخلية الإسرائيلية.
- مشاركته في الحكومات الإسرائيلية.

دور الحزب في الصراع العربي الإسرائيلي في شقين:

- دوره في الحروب العربية الإسرائيلية.
- موقفه من عملية التسوية السلمية.

8- دراسة: هبة جمال الدين (2011)، "أزمة اليسار الإسرائيلي تدهور وانهيار".

تناولت هذه الدراسة أزمة حزب "العمل" من منتصف تسعينات القرن الماضي، بالتحديد بعد مقتل إسحاق رابين عام (1995) حتى حرب لبنان (2006)، وكشفت النقاب عن حزب مريض يعاني من مرض مزمن يعود تاريخه إلى منتصف التسعينات، هذا الحزب هو "حزب العمل الإسرائيلي" زعيم معسكر اليسار بإسرائيل، حيث مُني الحزب بهزيمة موجعة خلال تلك الانتخابات أفقدته مكانته كأول أو ثاني أكبر حزب سياسي في إسرائيل ليحصل على المكانة الرابعة داخل الساحة السياسية "13 مقعداً" ليأتي بعد حزب "كاديما" وحزب "الليكود" وحزب "إسرائيل بيتُنا".

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تراجع في مكانة حزب "العمل" مؤسس الكيان الاستيطاني في إسرائيل وفي مكانة المعسكر اليساري ثاني أكبر معسكر حزبي في إسرائيل.
- زيادة الانشقاقات داخل حزب العمل.
- زيادة الأزمة الاجتماعية والسياسية ومنها أزمة القيادة والأزمة الأيديولوجية.
- تدهور في وضع الشريك المعتدل نسبياً في المفاوضات العربية الإسرائيلية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1- دراسة: آفيشاليم (1995)، "السياسة الإسرائيلية وعملية السلام في الشرق الأوسط".

تناولت هذه الدارسة نجاح حكومة حزب "العمل" (1992)، وبسبب تعقيد العلاقة السياسية الداخلية والسياسة الخارجية الإسرائيلية، عمل "رابين" على تعزيز الالتزام بعملية السلام في الشرق الأوسط، وأيضاً نجاح في التوصل إلى اتفاق حول الحكم الذاتي الفلسطيني مع منظمة التحرير الفلسطينية، وتعزّزت مكانته السياسية بشكل كبير بمعاهدة السلام مع الأردن، ولكن في ظل التفجيرات الاستشهادية داخل إسرائيل أثار الشكوك لدى أذهان كثير من الإسرائيليين عن موقف رئيس وزرائهم من العمليات الاستشهادية، وكان هذا واضحاً سياسياً كما صرّح قادة حزب العمل.

وقد صرّح بيريز أنه من المهم إتاحة الفرصة لحزبهم الفوز تاريخياً من الفوز سياسياً وهو الأكثر أهمية لتحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط.

2- دراسة: بن سو تيندورب (2000)، "حالة الجمود".

تناولت الدراسة عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية التي بدأت باتفاقية أوسلو التي تم التفاوض بشأنها بين الحكومة الإسرائيلية، بقيادة حزب "العمل" ومنظمة التحرير الفلسطينية عام (1993)، والاتفاقية تؤكد على:

- أن الحل الناجح للصراع الإسرائيلي الفلسطيني على غرار حل "دولتين" هو الهدف النهائي لعملية أوسلو للسلام، يجب أن يكون جزءاً من عملية سياسية أكبر من ذلك بكثير.
- التقارب بين المصالح الإسرائيلية والفلسطينية عملية فريدة للتوصل بين المفاوضين الإسرائيليين والفلسطينيين واتفاقات أوسلو ممكنة.

بينت الدراسة ما يلي:

- غياب الدعم المحلي الواسع وضع عملية السلام في حركة الجمود.
- لم يعمل الطرفان على خلق بيئة سياسية ايجابية على المستوى المحلي لدعم المفاوضات، والوساطة الدبلوماسية على مستوى المفاوضات، ذلك جعل التوصل إلى تسوية نهائية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني عميقة الجذور.

تقسيم الدراسة:

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.

الفصل الثاني: التطورات التاريخية والأزمات الداخلية لحزب العمل:

المبحث الأول: النظام الحزبي الإسرائيلي.

المبحث الثاني: تأسيس حزب العمل الإسرائيلي.

المبحث الثالث: الأزمات الداخلية لحزب العمل.

الفصل الثالث: التسوية السلمية في برامج وحكومات حزب العمل (1992–2006):

المبحث الأول: الائتلافات الحكومية وأثرها على مكانة حزب العمل السياسية.

المبحث الثاني: أفكار ومشاريع حزب العمل لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي.

المبحث الثالث: البرامج السياسية لحزب العمل (1992–2006).

الفصل الرابع: حزب العمل واتفاقيات التسوية السلمية:

المبحث الأول: دوافع حزب العمل في استمرار عملية التسوية.

المبحث الثاني: أثر الاتفاقيات الإسرائيلية على مكانة الحزب السياسية.

المبحث الثالث: اتفاقية إعادة الانتشار (1994–1999).

المبحث الرابع: مفاوضات كامب ديفيد وتداعياتها عام (2000).

المبحث الخامس: مفاوضات طابا عام (2001).

الفصل الخامس: رؤى وأفكار حزب العمل من قضايا الوضع النهائي:

المبحث الأول: القدس.

المبحث الثاني: اللاجئون.

المبحث الثالث: الاستيطان.

المبحث الرابع: الدولة الفلسطينية.

المبحث الخامس: الحدود.

النتائج والتوصيات.

المصادر والمراجع.

الفصل الثانـي

التطورات التاريخية والأزمات الداخلية لحزب العمل

المبحث الأول: النظام الحزبي الإسرائيلي:

مقدمة:

تعتبر الأحزاب السياسية الإسرائيلية العصب الأساسي للحياة السياسية في إسرائيل من خلال تشكيلها للحكومات الإسرائيلية وترأسها والمشاركة فيها، لأن النظام الانتخابي يسمح لكافة الأحزاب حتى ولو كانت صغيرة بالمشاركة في الحياة السياسية والدخول في الحكومات الائتلافية[1].

والجدير بالذكر أن الأحزاب الإسرائيلية لم تقم في فراغ وإنما في مجتمع من مزاياه التعدد الهائل بالجنسيات، والمنشأ، واللغة، والعادات، والطباع. وكثيراً من هؤلاء قدموا إلى فلسطين بدوافع مختلفة، فمنهم من قدم إليها هرباً من الاضطهاد، وآخرون لتحقيق مثاليات اشتراكية، وآخرون لأسباب دينية، ولكن القاسم المشترك الذي كان ولا يزال يجمعهم هو الصهيونية. والإسرائيليون على الرغم من التعداد الكبير في أحزابهم إلا أنهم تجمعهم العقيدة والصهيونية، مما أدى إلى استقرار نسبي في مجال السياسة[2]، ويوجد في إسرائيل (15) حزباً سياسياً ممثلاً في الكنيست[3] المنتخب عام (2013) منفرداً وفي إطار كتلة انتخابية برلمانية، وهناك الحركات والتنظيمات التي لا ينطبق عليها تعريف الحزب السياسي، وتعود جذور عدد من هذه الأحزاب إلى فترة "اليشوف" وهي تسمية تطلق على "مجتمع" المستوطنين اليهود في فلسطين قبل قيام دولة إسرائيل الذي أدى دوراً مهماً في تكوين هذا المجتمع في فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، وساهم في إقامة الدولة الصهيونية وقيامه بأدوار متعددة في الحياة السياسية العامة، انطلاقاً من رؤيته الشاملة وفهمه لدوره، وينتمي إلى هذه الفئة حزب "العمل"، وحزب "الليكود"، والحزب الديني "أغودات يسرائيل" (في إطار كتلة يهدوت هتوراه)، والحزب "الشيوعي" و"حداش" في الوسط العربي[4].

---

(1) محسن صالح، حزب كاديما، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير معلومات (9)، بيروت، لبنان، 2009، ص5.

(2) كامل أبو جابر، نظام دولة إسرائيل إطار القرار السياسي، معهد البحوث والدراسات العربية– قسم البحوث والدراسات الفلسطينية، القاهرة، مصر، 1973، ص11.

(3) أخذ اسم الكنيست من اللفظ العبري "هكنيست هغودلا" "المجلس الأكبر" الذي كان بمثابة الهيئة التشريعية لليهود نهاية القرن السادس. (إلياس شوفاني، نظام الحكم دليل إسرائيل العام، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، 2004، ص18).

(4) كميل منصور، دليل إسرائيل للعام (2011)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله، 2011، ص175.

تكتسب دراسة حزب "العمل" الإسرائيلي أهمية بارزة لكونه الحزب المؤسس لدولة إسرائيل، والحزب المسيطر فيها خلال ثلاث عقود متتالية (1948–1977) ثم لاحقاً في فترتي (1992–1996)، و(1999–2001)، فضلاً عن الفترات التي شارك فيها بائتلاف حكومي مع حزب الليكود، والتي كان أخرها دخوله حكومة الوحدة الوطنية برئاسة "أريئيل شارون"[1] فبراير (2001)، وحكومة (2005) بالائتلاف مع "كاديما" تحت قيادة "شارون" أيضاً، كذلك تحظى دراسة هذا الحزب بأهمية استثنائية في هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها القضية الفلسطينية والصراع العربي– الإسرائيلي في ظل عملية التسوية، وبخاصة بعد أن بدأت مفاوضات الوضع النهائي على المسار الفلسطيني[2].

أولاً: سمات النظام الحزبي الإسرائيلي:

يتميز النظام الحزبي الإسرائيلي بسمات فريدة تطبع الحياة السياسية الحزبية في إسرائيل، ومنها أن معظم الأحزاب الإسرائيلية أحزاباً قديمة تعود جذورها إلى فترة اليشوف[3]، إذ أدت الأحزاب دوراً مهماً في تكوين هذا التجمع الاستيطاني خلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، وساهمت في إقامة دولة إسرائيل وفي الحياة السياسية والاقتصادية داخلها، ويعتبر حزب "العمل" الإسرائيلي رائد هذه الأحزاب المؤسسة لليشوف اليهودي، ومن ثم لدولة إسرائيل[4].

---

(1) أرئيل شارون، ولد في قرية كفر ملال بفلسطين عام 1928، وكان والداه من اليهود الأشكنار الذين هاجروا من شرقي أوروبا، يعدّ شارون من السياسيين والعسكريين المخضرمين على الساحة الإسرائيلية، ورئيس الوزراء الحادي عشر للحكومة الإسرائيلية. انخرط في صفوف منظمة الهاجاناه عام 1942 وكان عمره آنذاك 14 سنة، وانتقل للعمل في الجيش الإسرائيلي عقب تأسيس دولة إسرائيل، وترأس الوحدة 101 ذات المهام الخاصة، كان له دور كبير في الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان عام 1982، وقد اضطر عام 1983 إلى الاستقالة من منصب وزير الدفاع بعد أن قررت اللجنة الإسرائيلية القضائية الخاصة للتحقيق في مذبحة صبرا وشاتيلا أنه لم يفعل ما يكفي للحيلولة دون المذبحة، وفي عام 2001 فاز بأغلبية ساحقة في الانتخابات الإسرائيلية العامة، إذ تبنى مواقف سياسية أكثر اعتدالاً، وفي عام 2004 بادر بخطة فك الارتباط الأحادية الإسرائيلية من قطاع غزة، وفي يناير 2006 غطّ في غيبوبة بعد جلطة دماغية. (موقع ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، www.wekipedia.org).

(2) هيثم أحمد مزاحم، حزب العمل الإسرائيلي (1968–1999)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ع59، أبو ظبي، 2011، ص7.

(3) يونثان شابيرا، للسلطة انتخبنا، تل أبيب، عم مدميند، 1989، ص74 (بالعبري).

(4) هيثم مزاحم، مرجع سابق، ص9.

اتسمت المنظومة الحزبية بخصائص عامة يساعد الإلمام بها وبجذورها وعوامل تشكيلها في فهم الكثير من الظواهر الهامة في الحياة الحزبية والسياسية في إسرائيل[1]، وفي فهم أفضل وأوسع وأعمق لكل حزب على حدة، كما أنه يساهم بشكل أو بآخر في فهم أسباب عدم الاستقرار الملحوظ في الحكم في إسرائيل، وهذه الخصائص موجودة في معظم الأحزاب منذ قيام إسرائيل (1948)، وظلت ملازمة للنظام الحزبي فيها، وأخذت تطرأ على النظام الحزبي تغيرات مهمة أثرت سلباً بقوة، ولا تزال في استقرار الحكم وتماسك الحكومة وثبات سياساتها[2].

وقد حدثت التغيرات بفعل الأحداث والتطورات عميقة الأثر التي مرّت بها إسرائيل خلال تاريخها القصير في المجالات الديموغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والتأثيرات المتبادلة بين هذه الأحداث والتطورات، وبين النظامين الحزبي والسياسي[3].

1- كثرة الأحزاب:

إن ما يميز النظام السياسي الإسرائيلي كثرة الأحزاب وتوالي ظهور أحزاب جديدة، خصوصاً قبل الانتخابات العامة، غالباً ما يختفي معظمها بعد انتخابات الكنيست مباشرة، أو خلال ولاية الكنيست (أربعة أعوام[4]، إذا لم تجرِ انتخابات مبكرة)، فعلى سبيل المثال انتخابات الكنيست الثامن عشر التي جرت في فبراير (2009)، ما لا يقل عن (33) قائمة انتخابية بعضها مؤلف من أكثر من حزب نجحوا في الوصول منها إلى الكنيست (12) قائمة فقط، بينما خاضت انتخابات الكنيست السابع عشر (2006)، أيضاً على سبيل المثال (31) قائمة انتخابية نجح في الوصول منها إلى الكنيست أيضاً (12) قائمة فقط، وتعكس كثرة الأحزاب الانقسامات الموجودة في المجتمع الإسرائيلي وأبرزها حاليا الانقسام الاثني بين اليهود الشرقيين (السفارديم) واليهود الغربيين (الاشكنازيم)، والانقسامات بشأن هوية الدولة وطابعها العام القائم بين العلمانيين والدينيين، والانقسامات الأيديولوجية والسياسية بشأن مستقبل المناطق الفلسطينية والعربية المحتلة، ويساعد في استمرار هذه الظاهرة سهولة تشكيل الأحزاب ونظام الانتخابات النسبي الذي يتيح للأحزاب الصغيرة الوصول إلى الكنيست بسهولة نسبية، وتعتبر إسرائيل بموجب هذا النظام دائرة انتخابية واحدة يجرى التنافس فيها بشأن مقاعد الكنيست الـ(120) من خلال قوائم انتخابية، ويكفي أن تجتاز أي قائمة نسبة الحسم والتي هي حاليا (2%) من أصوات

---

(1) يوسف حيل، مشتار مديناه إسرائيل (نظام دولة إسرائيل)، القدس، 1976، ص50 (بالعبري).

(2) آشر أريان، السياسة والحكم في إسرائيل، تل أبيب، زامورا، 1985، ص149 (بالعبري).

(3) المرجع السابق، ص151.

(4) كميل منصور، دليل (2011)، مرجع سابق، ص175-176.

المقترعين كي يحق لها التمثيل في الكنيست، وتكون حصة كل قائمة من المقاعد بنسبة حصتها من أصوات المقترعين، حيث لم يحصل أي حزب ولا حتى لمرة واحدة في الانتخابات الإسرائيلية على أغلبية مطلقة في الكنيست تمكنه من الحكم منفرداً، فإن الحزب المكلّف بتشكيل الحكومة كان دائماً بحاجة إلى شركاء ائتلافيين لهذا الغرض، وهو ما يتيح للأحزاب الصغيرة دائماً الفرصة للمشاركة في الحكم ومغانمه، ويشجّع على بقائها وتكاثرها[1].

رغم كثرة الأحزاب الإسرائيلية وما تحمله من تناقضات سياسية واجتماعية ودينية، فإن المجتمع يتكون من جماعات وفئات مختلفة الأصول العرقية والدينية، فكثرة الأحزاب وتعددها يعمل على امتصاص التناقضات الموجودة داخل المجتمع الإسرائيلي ويحول دون تفجرها، فهذه الأحزاب تتحد وتندمج عند الخطر وتتفق على الثوابت والأهداف العليا[2].

2- الانشقاقات والاندماجات:

هي سمة بارزة داخل المنظومة الحزبية في إسرائيل مما شكّل أثر على متغيرات السياسة الإسرائيلية كونها ظاهرة متكررة، فالأسماء تتغير في فترات متقاربة نتيجة الوحدة أو الانشقاق[3].

كثرة الانشقاقات بين الأحزاب واندماجاتها، حيث يجد المرء نفسه كأنه أمام لعبة الحل والتركيب، وقد يخرج أفرادٌ ومجموعات لينضموا إلى حزب آخر، أو يشكلوا أحزاباً جديدة، ثم يعودوا للتحالف مع رفاقهم السابقين أو خصومهم بل والاندماج ثانية، وحتى الأحزاب الكبيرة تتحالف أو تندمج أو تفض الشراكة مع غيرها بين فترة وأخرى حسب أحوال بورصة الانتخابات، غير أن هذه اللعبة تتم ضمن تيارات متشابهة إلى حد ما (عمالية- دينية)[4]. ومن أشهرها حالياً خلال فترة الدراسة "إسرائيل واحدة"، "كاديما"، "الاتحاد التقديمي"، و"جبهة التوراة الموحّدة".

---

(1) أحمد خليفة، الأحزاب السياسة في إسرائيل دليل عام (2011)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله، 2011، ص176-177.

(2) عبد الفتاح ماضي، الدين والسياسة في إسرائيل، دراسة الأحزاب والجماعات في إسرائيل، كلية مدبولي، القاهرة، مصر، 1999، ص136.

(3) شموئيل ستافيلد، الناس والدولة، وزارة الدفاع، تل أبيب، 1989، ص117 (بالعبري).

(4) محسن صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ط1، مصر، 2003، ص217.

ترجع أسباب الاندماجات والتكتلات عامة إلى الرغبة في تحسين الفرص الانتخابية، أو في مواجهة تكتلات منافسة أكبر، أو في دعم قوى أو سياسات معينة أو للحصول على نصيب من مغانم الحكم، وأحياناً إلى رغبة زعماء حزب متعثر في البقاء على قيد الحياة سياسياً من خلال الاندماج في حزب أرسخ شعبية وأضمن مستقبلاً[(1)].

أما أسباب الانشقاق فترجع بصورة عامة إلى خلافات أيديولوجية أو سياسية، أو إلى منافسات بشأن الزعامة والمناصب الحزبية والسياسية العليا، ويعود معظم الاندماجات والانشقاقات منذ سنة (1967) إلى الخلافات بشأن مصير المناطق الفلسطينية والعربية وغيرها[(2)].

3- الأدوار المتعددة:

وهي سمة تؤديها الأحزاب الإسرائيلية التي فاقت الدور المألوف للأحزاب في الديمقراطيات الغربية، وهي أدوار منحدرة من فترة اليشوف[(3)]، قبل تأسيس الدولة عندما كانت هذه الأحزاب تتولى مباشرة جلب المهاجرين اليهود من الخارج واستيعابهم في فلسطين وتوفير أماكن سكن وعمل لهم، بالإضافة إلى دمجهم في الشرائح الاجتماعية التي تتشكل قواعدها الحزبية والانتخابية منها، ومع أن الدولة أخذت على عاتقها كثيراً من هذه المهام، فإن بعض الأحزاب القديمة والجديدة، وخصوصاً الدينية منها يمارس كلياً أو جزئياً أنشطة اجتماعية واقتصادية واستيطانية واسعة النطاق، ومنه خلال الشبكات التعليمية ومؤسسات الرعاية الطبية والاجتماعية والاقتصادية والاستيطانية التابعة له، وبشكل عام استخدم حزب شاس، الممثل الأقوى لليهود الشرقيين نفوذه بشكل فاضح ومفرط لتمويل شبكة التعليم التابعة له وللمحافظة على إعفاء طلاب مدارسه الدينية من الخدمة العسكرية[(4)].

---

(1) آشر أريان (بالعبري)، مرجع سابق، ص151.

(2) أحمد خليفة، دليل (2011)، مرجع سابق، ص178.

(3) كلمة عبرية تعني "التوطّن" أو "السكن"، وهي تشير إلى الجماعات اليهودية التي تستوطن فلسطين لأغراض دينية، ويستمد اصطلاح اليشوف القديم للإشارة إلى الجماعات اليهودية التي كانت تعيش على الصدقات التي ترسلها لهم الجماعات اليهودية الأخرى، وكان اليشوف القديم يتكون من جماعتين منفصلتين تمام الانفصال، الأولى إشكنازية، والأخرى إسفاردية، ولم يكن عند أعضاء اليشوف القديم أي مطامع سياسية لأن الغرض من وجودهم كان دينياً محضاً، وكانوا على علاقة طيبة بالعرب، وعلى العكس من هذا كان أعضاء اليشوف الجديد (وهو الاصطلاح الذي يطلقه الصهاينة على التجمع الاستيطاني الصهيوني ابتداء من 1982 إلى 1948)، (عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهودية واليهودية والصهيونية، المجلد الثاني، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1999، ص152).

(4) كميل منصور، مرجع سابق، دليل (2011)، ص178-179.

أمـا الأحـزاب العماليـة فقـد اسـتخدمت كـل نفوذهـا السياسـي لضـخ أمـوال الدولـة لصـالح الهستدروت[1] والكيبوتسات، والأحزاب القومية لصالح المستوطنين[2]. وأيضاً تميزت الأحزاب السياسية في إسرائيل بالشمولية، وعملت في مجالات أخرى غير المجال السياسي كالتعليم والصحة والاستيطان والدين والثقافة والرياضة... الخ[3].

4- الامتداد الخارجي لبعض الأحزاب الإسرائيلية:

وهي سمة بارزة وخصوصاً للأحزاب الكبيرة والعريقة، إذ أن لهذه الأحزاب فروع من الجاليات اليهودية في الخارج، وبخاصة في الدول التي توجد فيها جاليات يهودية كبيرة وفاعلة كالولايات المتحدة الأمريكيـة، ومـن أبـرز الأحـزاب التـي لهـا فـروع فـي الخـارج حـزب "العمـل" الإسـرائيلي، إذ بعـد تأسـيس الحـزب عـام (1968) اتحـد فـرع "المابـاي" فـي الخـارج مـع التحـالف الـدولي "احـودت هعفـودا" و"بوعـال يتسيون"، فأسسوا اتحاداً دولياً حزبياً يمثل الاتجاه العمالي الصهيوني في الخارج أطلق عليه "حركة العمل الصهيوني العالمية"[4].

وللحركـة فـروع فـي (20) دولـة فـي مختلـف قـارات العـالم تعمـل علـى دعـم حـزب "العمـل" الإسرائيلي، وأبرز أهدافها دعم الهجرة ونشر التربية اليهودية والمبادئ الصهيونية في الشتات، وجمع التبرعات للحزب، وأهم مثال لذلك الأحزاب الدينية[5].

5- الاعتبارات الأيديولوجية:

إن جل أحزاب إسرائيل أحزاب أيديولوجية من صهيونية حتى يهودية توراتية أو علمانية، فكلها تقف على أرض المشروع الصهيوني الإسرائيلي اليهودي التوراتي، لذلك تشكّل الخلافات الأيديولوجية

---

(1) يعنـي بالعبريـة "الاتحـاد العـام للعمـال فـي إسرائيل"، وكـان يعرف بأنـه الفيدراليـة العامـة للعمـال العبريين فـي أرض إسـرائيل، ثـم تحـول إلـى الاتحـاد العـام للعمـال فـي إسـرائيل بعـد انضـمام العمـال الفلسـطينيين (عـرب 48) إلـى الهسـتدروت. (ليلـى سـليم القاضـي، الهسـتدروت، مركـز الأبحـاث، منظمـة التحريـر الفلسـطينية، بيـروت، 1967، ص13).

(2) جـورج حـبش، إسـرائيل مـن الـداخل، صـراعات داخليـة وطموحـات خارجيـة، عمـار جـاد وآخـرون، ط1، رام الله، 2002، ص285.

(3) بنيـامين نيـوبيرغر، الأحـزاب فـي إسـرائيل، ط1، الجامعـة المفتوحـة فـي إسـرائيل، رامـات أبيـب، إسـرائيل، 1991، ص254 (بالعبري).

(4) هيثم مزاحم، مرجع سابق، ص11.

(5) Leonard Fein, Israel politics and people, little brown and company, Boston, 1968 P122.

وبالذات حول علاقة الدين بالدولة، وحول الموقف من الأراضي العربية المحتلة، وحول المواقف من السياسة الاقتصادية أساس للخلافات والانشقاقات الحزبية.

ويظهر تأثير الاعتبارات الأيديولوجية بشكل واضح في المعيار المزدوج لتصنيف الأحزاب السياسية في إسرائيل، والمستمد من المصدرين الأكثر أهمية للانقسامات في العقود الأخيرة، الموقف من مستقبل المناطق المحتلة، والموقف من العلاقة بين الدين والدولة، وتنقسم الأحزاب اليهودية الحالية بموجب هذا المعيار المزدوج إلى أحزاب يمينية وهي: "الليكود"، و"إسرائيل بيتنا"، و"الاتحاد الوطني"، وإلى أحزاب يسارية ويقتصر عددها الآن على حزبين وهما: "العمل"، و"ميرتس"، وإلى أحزاب دينية وهي: "شاس"، و"أغودات يسرائيل"، و"ديغل هتوراة"، و"البيت اليهودي"، وإلى حزب وسط "كاديما"[(1)].

وهناك أمر في منتهى الأهمية وهو موقف الأحزاب الرئيسية اليهودية سواء كانت يمينية أو يسارية أو وسطية تجاه القضايا والأهداف المصيرية المعتمدة أساساً في تصنيفها ليست ولم تكن قط ثابتة، وإنما استمرت مع مرور الوقت في التغير منزلقة إلى اليمين ونحو التطرف أكثر فأكثر، ومع ترسيخ الاحتلال وتجدد الاستيطان اليهودي في المناطق المحتلة وتوسّعه تحت حكم اليمين أو اليسار أو حكمهما معاً على حدٍ سواء، وما يسمى حالياً حزباً وسطاً في إسرائيل استمد صفته هذه من مواقف معتدلة ثابتة، وإنما من موقفه بين يمين متطرف، وآخر أكثر تطرّفاً من جهة، وبين يسار زاحف باستمرار نحو اليمين من جهة أخرى[(2)].

6- الانقسامات الإثنية:

هناك تأثير قوي للانقسامات الإثنية والانقسام القومي في الحياة الحزبية والسياسية، وهي سمة لم تكن إجمالا ملحوظة في العقود الثلاثة الأولى لقيام دولة إسرائيل، حيث برزت واستجدت مع انتقال أغلبية اليهود الشرقيين من التصويت لحزب "العمل" إلى التصويت لحزب "الليكود" وأحزاب اليمين في انتخابات الكنيست التاسع (1977)، الأمر الذي اضعف اليسار وكسر احتكاره للحكم وهيمنته على الحياة السياسية، ثم تكرّرت هذه الظاهرة في الانتخابات اللاحقة المتتالية، ثم ظهرت أحزاب قائمة على أساس اثني صرف في الثمانينيات والتسعينيات مثل اليهود الشرقيين والقادمين من الاتحاد السوفيتي سابقاً، وكانت توجه معظم أنشطتها إلى تحسين أوضاعهم وخدمة مصالحهم، وبموازى ذلك توالى

(1) جورج حبش، مرجع سابق، ص285.

(2) أحمد خليفة، الأحزاب السياسية، دليل إسرائيل للعام (2011)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2011، ص180.

ظهور أحزاب تمثل الأقلية القومية العربية[1]. ويمكن الإشارة إلى أحزاب مثل "شاس" لليهود المتدنيين "السفارديم"، و"يهودوت هتوراه" لليهود المتدينين الغربيين، وأحزاب اليهود الروس مثل "إسرائيل بعليا"، و"إسرائيل بيتنا".

7- الدور العسكري والأمني:

قبل قيام الكيان الصهيوني عملت الأحزاب على تشكيل ميليشيات عسكرية مسلّحة،عرفت بعد عام (1948) باسم جيش الدفاع الإسرائيلي "تساهل"، ومن هذه الميليشيات قوات "الهاغاناه" التي كانت تابعة لحزب "الماباي"، ومنظمة "الأرغون" التي تحوّلت إلى حزب سياسي يحمل اسم الحرية "حيروت"[2]. فالجيش يشارك في الانتخابات والمؤسسات الأمنية لها دور أساسي في صناعة القرار السياسي، وفوق ذلك فإن العسكريين حال تقاعدهم سرعان ما يتحولون إلى قادة سياسيين نشيطين في "العمل" الحزبي، ويتم استيعابهم بسهولة في الأحزاب، حيث يتبوءون مناصب رفيعة، مثال "موشيه ديان" و"اسحق رابين" و"شارون" و"باراك"[3] و"رفائيل ايتان" و"نتنياهو" وغيرهم الكثير[4].

وتقوم الأحزاب الإسرائيلية على المركزية الشديدة في القيادة تنحصر في أيدي فئة قليلة من الزعماء الذين يتحكمون في أعضاء الحزب بما فيهم أعضاء الكنيست، وينظر لهؤلاء الزعماء على أنهم يملكون الحلول لكل المشاكل[5].

---

(1) كميل منصور، أحمد خليفة، مرجع سابق، ص181.

(2) عبد الفتاح ماضي، الدين والسياسة في إسرائيل، دراسة في الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999، ص135.

(3) أيهود باراك، ولد في العام 1942، وزير الدفاع في إسرائيل، وكان عاشر رئيس وزراء لإسرائيل من 1999 إلى 2001، وزعيم حزب العمال حتى شهر يناير من عام 2011، انضم باراك للجيش الإسرائيلي في عام 1959، وخدم فيه لفترة 35 سنة ارتقى خلالها إلى أعلى منصب في الجيش الإسرائيلي (عميد)، وقام الجيش الإسرائيلي بتقديم ميدالية "الخدمة المميزة" لباراك، كما حصل على شهادات في الشجاعة والأداء المتميز، وخلال فترة الخدمة بالجيش تابع تحصيله العلمي فحصل على شهادة من الجامعة العبرية في القدس وأخرى من جامعة ستانفورد، وقد عمل كوزير للداخلية عام 1995، ووزيراً للخارجية بين الأعوام 1995 إلى 1996، وفي عام 1996 حصل على مقعد في الكنيست الإسرائيلي حيث شارك في اللجان الخارجية والدفاعية، وفي نفس العام تمكّن باراك من رئاسة حزب العمل الإسرائيلي. (هيثم مزاحم، مرجع سابق، ص111-113).

(4) محسن صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص217.

(5) نظام بركات، النخبة الحاكمة في إسرائيل، منشورات فلسطين المحتلة، ط1، بيروت، لبنان، 1982، ص84.

إن الأحزاب الإسرائيلية مرآه تعكس صورة المجتمع الإسرائيلي بكل تناقضاته العقائدية والدينية والاجتماعية والسياسية، فشتّان ما بين اليهودي القادم من ألمانيا وذاك القادم من اليمن أو الهند[1].

ثانياً: نشأة الأحزاب العمالية الصهيونية في فلسطين:

تعود أصول الصهيونية العمالية إلى المفكر الروسي "موسى هس" (1812–1875)، وكتاباته عن أدوار عمال اليهود في تحقيق أماني شعبهم في إيجاد وطن خاص وإقامة دولتهم اليهودية، وكان(هس) من أبرز رواد الاشتراكية الصهيونية، ومن واضعي أسّس التنظيم العمالي ليهود أوروبا الشرقية[2]. بالإضافة إلى "هس" برز مفكرون اشتراكيون يهود تبلورت معهم الصهيونية العمالية، أبرزهم "دوف بور"، و"نحمان سيركين"، و"أهارون غوردون". حاول كل من "دوف بور"، و"خوف"، و"نحمان سيركين" التوفيق بين الصهيونية والاشتراكية الماركسية بما يناسب مع حل المسالة اليهودية ودولة اليهود الاشتراكية، وإن معاداة السامية إحدى حقائق الحياة التي لا يمكن الشفاء منها بالتطور الاشتراكي الطبيعي، ورأى "سيركين" الحل في قيام الدولة اليهودية التي تكون هي الجسر إلى الاشتراكية، أما "بوروخوف" فاعتبر أن الصراع الطبقي سينتقل إلى الأرض اليهودية بعد إنشاء الوطن القومي اليهودي، وأطلقوا النظرية المعروفة بـ"دين العمل"، والتي هي إحياء الشعب اليهودي من خلال العمل الجسدي الشاق وقبول المسؤولية الاجتماعية، إذ من خلال العمل فقط يمكن أن تكون "إسرائيل"[3].

كما يشير مؤرخو الصهيونية إلى أن نشأة الحركة العمالية الصهيونية في فلسطين ترتبط بقدوم الدفعة الثانية من المهاجرين اليهود "ألعلياه" الممتدة (1905–1914)، والتي ضمّت حوالي (35–40) ألف يهودي معظمهم من العمال والحرفيين الذين حملوا معهم أفكاراً وتشكيلات سياسية متعددة من روسيا وبولونيا، كما حملت معها الآباء المؤسسين للحركة العمالية الصهيونية واليشوف اليهودي في فلسطين والدولة الصهيونية لاحقاً أمثال "ديفيد بن غويون" و"اسحق بن زفي" و"زلمان شازار" و"موشيه شاريت" و"اسحق بن طبنكين"، وأدى اندماج حزب "بوعالي تسيون" مع اتحاد العمال غير الحزبيين عام (1919) إلى تشكيل حزب جديد أطلق عليه اسم "أحدوت هعفودا" "العمل الموحد"، وقد جاء هذا الاتحاد نتيجة لدعوة "بيرل كاتزنلسون" إلى وحدة الأحزاب والجماعات اليسارية والعمالية من أجل

---

(1) كامل أبو جابر، مرجع سابق، ص117.

(2) حبيب قهوجي، الأحزاب والحركات السياسية في الكيان الصهيوني، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، سوريا، 1986، ص3.

(3) C.B. Sheman, Labor Zionism, op. cit, P840-841.

تحقيق الأهداف المشتركة في إنشاء الدولة اليهودية، ويعتبر "أحدوت هعفودا" أول كيان حزبي محدد لدى اليهود في فلسطين، وممثل الاشتراكية الدولية في تلك الفترة[1].

و"أحدوت هعفودا" هو الاسم الكامل والرسمي لهذا الحزب "الاتحاد الصهيوني الاشتراكي لعمال أرض إسرائيل"، وكان من أهم أهدافه توحيد العمال في إطار تنظيمي شامل فوق سياسي، وقد اهتم مؤسسي هذا الحزب بطرح القضايا الاستيطانية والمهنية والسياسية والثقافية والأمنية التي تخص المستوطنات اليهودية والعمال بشكل خاص، واعتبر الحزب نفسه عضواً في الاتحاد العمالي الصهيوني، ونجح في انتخابات الهستدروت ما منح "بن غوريون"[2] زعامة الهستدروت، وثم الإعلان عن دمج الحزب بحزب "العمل" عام (1968)[3].

المبحث الثاني: تأسيس حزب العمل الإسرائيلي:

1- تأسيس حزب العمل الإسرائيلي:

تعود الجذور التاريخية لحزب "العمل" الإسرائيلي إلى عام (1919) عندما شهدت الحركة العمالية اليهودية أول ائتلاف لها حين تأسست "أحدوت هعفودا" "الاتحاد الصهيوني الاشتراكي لعمال أرض إسرائيل" عن طريق توحيد حزب "عمال صهيون"، وأهم رجالاته "بن غوريون"، وحزب "عمال حزبيين" بقيادة "يتسحق طبنكين"، وقد تضمّن البرنامج السياسي "لأحدوت هعفودا" إقامة "دولة يهودية في أرض إسرائيل"، والدعوة إلى قيام منظمة عمالية عامة تقاسمها المسؤولية، وعن الوجود العربي في فلسطين المحتلة قال برنامج "أحدوت هعفودا" نعم إن "أرض إسرائيل" غير خالية من السكان، لكن معظم أراضيها خراب، والعرب لا يملكون القدرة على تطويرها"[4].

---

(1) هيثم مزاحم، مرجع سابق، ص13-14.

(2) دافيد بن غوريون (1886-1973)، أول رئيس وزراء لدولة إسرائيل، وُلد في مدينة "بلونسك" البولندية باسم دافيد غرين، ولتحمّسة للصهيونية، هاجر إلى فلسطين في 1906، امتهن بن غوريون الصحافة في بداية حياته العملية، وبدأ باستعمال الاسم اليهودي "بن غوريون" عندما مارس حياته السياسية، كان من طلائع الحركة العمّالية الصهيونية في مرحلة تأسيس دولة إسرائيل، وقاد إسرائيل في حرب 1948 التي يُطلق عليها الإسرائيليون "حرب الاستقلال"، ويعد من المؤسسين لحزب "العمل" الإسرائيلي والذي تبوّأ رئاسة الوزراء الإسرائيلية لمدة 30 عاماً منذ تأسيس إسرائيل. (رفيق الحسيني، على خُطى يهوشع، أفكار قيادات الحركة الصهيونية ومخططاتها تجاه الفلسطينين 1850-1948، دار الشروق، ط1، عمان، 2011، ص214).

(3) جوني منصور، معجم الإعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ط1، مدار، رام الله، 2009، ص20-21.

(4) كاميليا بدر، نظرة على الأحزاب والحركات السياسية، جمعية الدراسات العربية، ط2، القدس، 1985، ص72.

وفي عام (1930) اتحدت حركة "أحدوت هعفودا" مع "هابوعيل تسعير" العامل الشاب في حزب صهيوني اشتراكي واحد يحمل اسم "حزب عمال أرض إسرائيل" "الماباي"، وكان من أبرز مؤسسيه "ديفيد بن غوريون" و"اسحق بن تسفي" و"يوسف شبرنتساك"[1].

تمتع الحزب الجديد بأغلبية ساحقة في الهستدروت واستطاع السيطرة على المنظمة الصهيونية العالمية، وعلى أكبر المنظمات الصهيونية العسكرية في فلسطين "الهاجاناه" وقوتها الضاربة "البالماخ"، وحدّد أهدافه في مؤتمره التأسيسي على النحو التالي: التفاني في بعث شعب إسرائيل على"أرضه" كشعب عامل متحرر ومتساوي الحقوق يضرب جذوره في جميع المجالات الزراعية والصناعية وتطوير ثقافته وتراثه العبري[2].

أيضاً سيطر الحزب على الوكالة اليهودية وعلى الدولة بعد عام 1948م، ومقدرته على استقطاب جماهير واسعة من الأعضاء المتعددي المصالح والاتجاهات، وقوته في الدولة كانت تشبه الأسطورة فلأنه كان المهد الذي ترعرعت فيه معظم الشخصيات السياسية الرئيسية في إسرائيل أمثال "بن غوريون" و"بن زفال" و"ليفي أشكول" و"غولدا مائير" و"موشيه شاريت" و"موشيه ديان"[3] و"شمعون بيريز" و"اسحق رابين" وغيرهم[4].

---

(1) غازي السعدي، الأحزاب والحكم في إسرائيل، دار الجيل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ط1، عمان، الأردن، 1989.

(2) هالة جودة، حول الأحزاب ونظامها داخل إسرائيل مع نظرة متفحصة لتجربة حزب العمل الإسرائيلي "الماباي"، دنيا الوطن، 2009/11/27.

(3) موشيه دايان (1915–1981)، كان عسكري وسياسي، ولد في فلسطين، وعندما بلغ 14 عاماً التحق بمنظمة الهاجاناه العسكرية والبلماخ في بداية تكوينها قبيل الحرب العالمية الثانية، وشغل العديد من الأدوار المهمة في حرب 1948، واختاره "شمعون بيريز" لحمايته الشخصية، وترقى بالمناصب العسكرية بعد حرب 1948 بين الفترة 1955–1958 إلى أن وصل لمنصب رئيس الأركان للجيش الإسرائيلي، وانضم إلى تيار "مابي" السياسي اليساري بزعامة "بن غوريون" وعمل كوزير للزراعة حتى عام 1964، وبعد تسلم "ليفي أشكول" لرئاسة الوزراء عيّن وزيراً للدفاع، وبتسلم "غولدا مائير" السلطة عام 1969 عيّن وزيراً للدفاع. (موقع ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، www.wekipedia.org).

(4) عبد الكريم العلوجي، الأحزاب الإسرائيلية بين العلمانية والدولة في الدين، ط1، القاهرة، مصر، 2010، ص109–110.

إذ أن الجسم الرئيسي "لأحدوت هعفودا يوعالي تسيون" كان في الأصل كتلة انشقت عن مباي سنة (1944)، و"رافي" كان في الأصل كتلة انشقت أيضاً عن "مباي" سنة (1965) بزعامة "ديفيد بن غوريون"[1].

أدى الخلاف داخل "المباي" سنة (1965) بين "بن غوريون"، مدعوماً من كتلة الشباب في الحزب ممثلة "بديان" و"بيريز" وبين الرعيل القديم من الحزب وعلى رأسهم "ليفي أشكول" و"غولدا مائير" بسبب فضيحة "لافون"[2]، وقضية التحالف مع حزب "أحدوت هعفودا يوعالي تسيون" استعداداً لانتخابات الكنيست السادس سنة (1965)، أدى إلى انسحاب "بن غوريون" وأنصاره من "الماباي" بعد هزيمتهم في انتخابات اللجنة المركزية للحزب، وأعلنوا عن تشكيل حزب عمال جديد أطلق عليه "رافي"[3].

ولعل أهم الدوافع الأساسية التي أدت إلى اتحاد الأحزاب الثلاثة:

1- كانت وحدة الأحزاب اليمينية في اتحاد جامال "التجمع اليميني" من أهم العوامل الضاغطة التي دفعت الأحزاب العمالية الثلاثة إلى الاتحاد في حزب واحد.
2- كان التقارب بين حزبي "الماباي" و"أحدوت هعفودا" قد وصل إلى درجة متقدمة جداً، بحيث أصبحت الفروقات بين الحزبين هامشية جداً لا تمس الجوهر، ولا تحول دون اندماجها.
3- كان للإخفاق النسبي الذي مُني به حزب "رافي" في انتخابات (1965) بحصوله على عشرة مقاعد قد دفعه للتحالف أو الاندماج في تجمع "المعراخ".
4- كان لارتفاع شعبية "موشيه ديان" لدوره بوصفه وزيراً للدفاع في انتصارات (1967) أثرها الكبير في دفع حزب "الماباي" للبدء بحوار مع حزب "رافي" لتوحيد الأحزاب العمالية[4].

---

(1) Leonard Fein, Israel politics and people, little brown and company, Boston, P101.

(2) بنحاس لافون، كان في العشرينات قائداً لإحدى الحركات الشبابية، واستلم وزارة الدفاع عام (1953) وتحمل مسؤولية التخريب التي استهدفت بالتفجير بعض المؤسسات الأمريكية والبريطانية في مصر، وانكشاف أعضاء الشبكة التخريبية مما أثار فضيحة سياسية ومالية في إسرائيل دفع ثمنها "موشيه شاريت" و"لافون". (هيثم مزاحم، حزب العمل الإسرائيلي 1968-1999، مرجع سابق، ص21-22).

(3) كاميليا بدر، مرجع سابق، ص82.

(4) هيثم مزاحم، مرجع سابق، ص23.

وأسفرت حرب (1967) عن إعادة طرح فكرة توحيد الأحزاب العمالية،وكان أبرز الدوافع:

تسرّبت معلومات حول مفاوضات خلف الكواليس بين زعماء تجمّع "غاحال"، وهو تجمّع معسكر اليمين الذي ضمّ حزبي "حيروت" و"الأحرار"، وعدداً من الأحزاب اليمينية الصغيرة في سنة (1965)، وحزب "رافي" لإقامة تحالف حزبي بسبب قناعة قيادة "رافي" المتمثلة في "بن غوريون" أن الطريق إلى السلطة يجب أن يكون عبر التحالف أو الاندماج مع إحدى القوتين الأساسيتين "المعراخ وغاحال"[(1)].

كانت الأكثرية في حزب "رافي" على الرغم من معارضة "بن غوريون" على الاندماج مع حزب "الماباي"، وحزب "أحدوت هعفودا"، وفي 1968/01/21 عقد مؤتمر ضمّ الأحزاب الثلاثة، أعلن فيه عن تأسيس "حزب العمل"، ومن ثمّ توقيع الوثيقة للحزب الموحّد من قبل "غولدا مائير"[(2)] الأمين العام لحزب "الماباي"، و"إسرائيل جاليلي" السكرتير العام لحزب "أحدوت هعفودا"، و"شمعون بيريز" السكرتير العام لحزب "رافي"[(3)].

سُمي "حزب العمل" في الفترة (1965) حتى (1968) "بتجمع المعراخ"، أي التحالف، لائتلافه حزبياً مع حزب "المابام"، ولكنه استعاد اسم "حزب العمل" في عام (1968)، وعاد ليسمى "المعراخ" في الفترة (1969) و(1984)، واستمر اسمه الأصلي من جديد عام (1984) حتى اليوم ليستمر اسمه "حزب العمل"[(4)].

---

(1) محسن صالح، حزب العمل الإسرائيلي، تقرير معلومات (19)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2000، ص11.

(2) غولدا مائير (1898-1978)، رابع رئيس وزراء للحكومة الإسرائيلية بين 1969 حتى 1974، ولدت في مدينة كييف في أوكرانيا، هاجرت مع عائلتها إلى ولاية ويسكونسن الأمريكية عام 1906، تخرّجت من كلية المعلمين وقامت بالعمل في التدريس، وانضمت إلى منظمة العمل الصهيونية عام 1915، وهاجرت إلى فلسطين عام 1921، وعملت في مختلف المهن بين اتحاد التجارة ومكتب الخدمة المدنية قبل أن يتم انتخابها في الكنيست الإسرائيلي عام 1949، وعملت كوزيرة للعمل في الفترة 1949-1956، ووزيرة للخارجية في الفترة 1956-1966 في أكثر من تشكيل حكومي. (موقع ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، www.wekipedia.org).

(3) عصام العبيدي، الأحزاب السياسية في إسرائيل، دراسة تعريفية، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2011، ص58.

(4) فوزي طايل، النظام السياسي في إسرائيل، دار الوفاء للطباعة والنشر، ط2، المنصورة، مصر، 1992، ص113.

2- أيديولوجية الحزب:

الأيديولوجية من أعقد وأغنى المفاهيم الاجتماعية، لأن هناك صنفين من الأيديولوجية المفهوم الخاص والمفهوم الشامل، فالأيديولوجية بمعنى خاص هي منظومة الأفكار التي تتجلى في كتابات مؤلف عكس نظرته إلى نفسه وللآخرين بشكل مدرك أو بشكل غير مدرك، أما الأيديولوجي بمعناها العام فهي منظمو الأفكار العامة السائدة في المجتمع(1).

تبنى "حزب العمل" أيديولوجية الجمع بين الصهيونية والاشتراكية الديمقراطية في رؤية برجماتية من أجل تحقيق كل الأهداف الاجتماعية والقومية للشعب اليهودي في إسرائيل، ويعتبر حزب المؤسسة الصهيونية القديمة، حيث كان ممثليه نخبة كاملة ومتماسكة وقوية، وإن نجاح الحزب يرجع إلى الأداة التنظيمية التي أقامها، حيث نجحت قيادة الحزب بالسيطرة على النظام السياسي والاقتصادي والعسكري في إسرائيل(2).

ومن أهداف الحزب أنه يسعى إلى تجميع الشعب اليهودي في بلاده وإقامة مجتمع عمالي عادل وحر في دولة إسرائيل، وأيضاً من الأهداف الوصول إلى تحقيق الغايات الوطنية للشعب اليهودي اعتماداً على أسس الصهيونية الاشتراكية والقيم التي تؤمن الحركة العمالية، أما الحزب فيعرّف نفسه أنه من دعاة السلام الحقيقي والمستقر بين إسرائيل وجاراتها، وأنه يسعى إلى تثبيت أمن إسرائيل وسيادتها، ويعمل من أجل النمو الاقتصادي الوطني، ورفاهية الشعب، وتعميق الديمقراطية وأسسها(3).

2-1 التطور الأيديولوجي:

تخلى الحزب عن المبادئ الاشتراكية الماركسية وتحوله باتجاه اليمين إلى الوسط، أي إلى مركز الساحة السياسية الإسرائيلية، وذلك بسبب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت في إسرائيل بفعل الهجرات الجديدة والتطور الاقتصادي والتقني، مما أدى إلى نشوء مهن جديدة وتشكّل طبقات حديثة وصعود طبقات أخرى(4).

---

(1) عبد القادر زريق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 2005، ص181.

(2) يوناتان شبيرا، نخبة بدون مواصلين، مكتبة بوعاليم، عمال تل أبيب، إسرائيل، 1981، ص9 (بالعبري).

(3) إبراهيم وآخرون، العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل، الجزء الأول، الدراسات الإسرائيلية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، المركز الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص305.

(4) هيثم مزاحم، مرجع سابق، ص25-26.

سعى الحزب لاستقطاب هذه الفئات الجديدة مما غيّر من البنية الاجتماعية للحزب ووصوله إلى حزب الطبقة الوسطى وحزب النخبة المثقفة، أما بالنسبة إلى مسألة العلاقة بين الدين والدولة فإن حزب "العمل" حزب صهيوني علماني لكنه يقدّر التراث الديني الذي شكّل الأساس الفكري للصهيونية، والشريعة اليهودية أحد مصادر التشريع في الدولة الإسرائيلية واتخذت شعائرها شعائر للدولة، وذلك رضوخاً للأحزاب الدينية، ولاسيّما حزب "المفدال" شريك حزب "العمل" التقليدي في الائتلاف الحكومي من (1948–1977)، من ثم حزب "شاس" الديني المتشدّد الذي يمثل اليهود الشرقيين[1].

لا توجد أيديولوجية واضحة ومحددة لحزب "العمل"، وذلك بسبب تعدّد الاتجاهات الفكرية والسياسية داخله وغياب الحسم في طروحاته حفاظاً على وحدة الحزب من جهة، وأيضاً لاستقطاب الناخبين والمؤيدين من مختلف الاتجاهات السياسية، ويعتقد "زئيف سطرنهل" أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية أن الأيديولوجية السائدة في حزب "العمل" هي أيديولوجية "السلطة تقوم على عبادة الدولة وعبادة القوة السياسية".

اشتراكية حزب "العمل" هي اشتراكية براجماتية استخدمت من أجل جلب العمال والمزارعين اليهود إلى فلسطين، واستيعاب هؤلاء المهاجرين في مستوطنات جماعية "كيبوتسات"، وكذلك استخدام التأميم الاقتصادي بهدف تحقيق المشروع الاستيطاني الصهيوني، ويستطيع تأمين نفقات التسلّح والحروب والهجرة والاستيعاب والاستيطان، وعندما تحقق معظم هذه الأهداف تراجع الحزب عن هذه الشعارات الاشتراكية الجماعية، وحلّت مكانها الشعارات الوسطية والدعوات إلى اقتصاد السوق والليبرالية[2].

2-2 حزب العمل بين الاشتراكية والليبرالية:

عرف حزب "العمل" صراعاً فكرياً سياسياً داخلياً بين معسكرين حول أيديولوجية الحزب، المعسكر الأول كان بزعامة "رابين"، ويرى ضرورة التكيف مع المستجدات العالمية الجديدة والتخلي عن الاشتراكية التي فقدت بريقها واعتماد نظرية اقتصاد السوق الحر، كما دعا إلى تحرير "الهستدروت" من صلاته بالدولة وخصخصة بعض صناعاته، أما المعسكر الثاني بزعامة "شمعون بيريز" يرى أن على الحزب السعي من أجل تغير المجتمع الإسرائيلي بدلاً من التكيّف معه والحفاظ على الاشتراكية بصيغة جديدة فوق قومية، ويأمل "بيريز" بعودة العلاقات الحميمة مع الاشتراكيين

---

(1) عزمي بشارة، قراءة في الخارطة الإسرائيلية ومستقبلها، نابلس، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1995، ص11.

(2) هيثم مزاحم، مرجع سابق، ص25-26.

الأوروبيين ودمج البلاد في تكتل سياسي واقتصادي واسع أطلق عليه "بيريز" تسمية "الشرق الأوسط الجديد"، ويرى في السلام وإحلال الأمن في الشرق الأوسط سوف يمكّن إسرائيل أن تلعب دور البوابة التي تدخل عبرها الأفكار والتجارة الأوروبية إلى التكتل الاقتصادي الشرق أوسطي الذي سوف يخرج إسرائيل من عزلتها، ويساعد على أداء دورها الطبيعي بوصفها امتداداً لأوروبا في المنطقة العربية.

ولم ينجح "رابين" من قبل في تغيير رؤية الحزب من الاشتراكية إلى اقتصاد السوق الحرة بسبب معارضة الحرس القديم بزعامة "بيريز" الذي يسيطر على جهاز الحزب وعوائده المالية، وهزيمة "بيريز" في انتخابات الحكومة عام (1996) وتنحيته عن زعامة الحزب قد شكّلا هزيمة لرؤيته المثالية غير الواقعية[1].

وشرع "أيهود باراك" عندما تولى رئاسة الحكومة السابقة يوليو (1999) في إصلاحات اقتصادية في الدولة العبرية تعتمد على خصخصة بعض مرافق القطاع العام كشركتي الكهرباء والماء وزيادة الضرائب وإيجاد المساكن وغيرها من التدابير التي تطال الطبقات الفقيرة والوسطى، وهذا يؤكد تحوّل رؤية الاشتراكيين نحو مزيد من الليبرالية. وتعرّضت سياسة "باراك" الاقتصادية إلى انتقادات عدة، حيث رأى وزير الأمن الداخلي السابق "شلومو بن عامي"[2] وهو أحد قادة حزب "العمل" الذين يتمتعون بشعبية كبيرة في أن هذه الخطة تعتبر تقييضاً كاملاً لبرنامجنا الاجتماعي.

واتهم "عمير بيرتس" الأمين العام "للهستدروت" حكومة "باراك" بأنها أكبر معاد للنظام الاجتماعي الذي عرفته إسرائيل[3].

---

(1) موسوعة مقاتل من الصحراء، الأحزاب السياسية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية، 2010 http://www.moqatel.com/openshare/indexf.html.

(2) شلومو بن عامي، ولد في تطوان بالمغرب عام 1943، بروفيسور ووزير ودبلوماسي ومؤرخ إسرائيلي، وقد هاجر إلى إسرائيل في 1955، تعلم في جامعة تل أبيب وجامعة أكسفورد التي حصل منها على دكتوراه في التاريخ، وكان أول سفير إسرائيلي إلى إسبانيا، وفي عام 1996 انتخب إلى الكنيست ضمن قائمة حزب العمل، وأصبح وزير الأمن الداخلي المسئول عن شرطة إسرائيل عام 1999 في حكومة أيهود باراك، وأصبح وزير خارجية مؤقت ثم رسمياً في المنصب عام 2000، ورفض أن يخدم في حكومة شارون واستقال من الكنيست عام 2002، وفي عام 2009 شارك في تأسيس لوبي يهودي يساري في واشنطن باسم "جي ستريت" لينافس اللوبي الصهيوني العتيد "أيباك" مما عرضه لهجوم كبير من قادة المنظمات الصهيونية الأمريكية. (هيثم مزاحم، مرجع سابق، ص117).

(3) هيثم مزاحم، مرجع سابق، ص28-30.

3-2 البنية التنظيمية لحزب العمل:

عند تشكيل حزب "العمل" نتيجة اندماج الأحزاب العمالية سنة (1968) تقرّر أن تكون بنيته التنظيمية على الشكل الآتي:

1- **المؤتمر:** وهو أعلى سلطة في الحزب وإليه يرجع أمر تقرير السياسات العامة، ويتألف عادة من (3,000) عضو، ويعقد مرّة واحدة كل أربعة أعوام(1).

2- **اللجنة المركزية:** وهي السلطة العليا في الحزب تتولى المسئولية بين مؤتمرين مهمتها اتخاذ القرارات بشأن المسائل المبدئية والدستورية، وتجتمع اللجنة المركزية مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر، وبلغ عدد أعضاؤها في المؤتمر التأسيسي (438) عضواً. وتمثّل اللجنة المركزية الوزن النوعي للحزب، إذ تقوم تلك اللجنة بانتخابات المرشّح لرئاسة الحكومة ورئيس الدولة ورئيس الحزب وأعضاء الكنيست ومراكز عليا أخرى(2).

3- **السكرتارية (الأمانة العامة):** هي المسئولة عن تنفيذ قرارات اللجنة المركزية، وتتخذ القرارات الخاصة بشؤون الحزب، وتقوم بإعداد جدول أعمال اللجنة المركزية، وتجتمع مرة واحدة كل أسبوعين على الأقل، كما تقوم بانتخاب اللجان الدائمة لشؤون معينة، وتحدد صلاحياتها وطرق أعمالها.

4- **المكتب:** يتولى تحضير جدول أعمال السكرتارية ومسئول عن تنفيذ قراراتها أو يناقش الموضوعات التي تكلفه بها، ويتخذ القرارات اللازمة بشأنها، ويتولى الشؤون التنظيمية والمالية والإدارية، ويتخذ القرارات بشأنها وينفذها بواسطة الدوائر واللجان التابعة للجنة المركزية مثل دائرة التنظيم والإعلان والشباب واتحاد المهاجرين والنقابات المهنية وشؤون البلديات.

5- **السكرتير العام:** يتم اختياره من قبل سكرتارية الحزب، وينتخب له نائبان، ويمثل السكرتير العام أعلى منصب في الحزب(3).

6- **المحكمة:** تضم (13) عضواً يتم تعيينهم من قبل المركز الإقليمي، وتبحث المحكمة في إجراء تغييرات في اللوائح الإدارية لإقرارها، كما تنظر في الدعاوي التي تحيلها إليها إحدى مؤسسات الحزب ضد عضو أو أكثر في الحزب وبالعكس.

---

(1) المرجع نفسه، ص33.

(2) موقع حزب العمل الإسرائيلي، www.havoda.org.il.

(3) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، حزب العمل الإسرائيلي، تقرير معلومات (19)، بيروت، لبنان، 2011، ص12-13.

7- **مؤسسة الرقابة:** وينتخبها المركز الإقليمي وتضم (51) عضواً، وتتولى رقابة الأنظمة الإدارية الخاصة بالشؤون المالية والاجتماعية ومتابعة التقيّد ببنود الميثاق من قبل مؤسسات الحزب وممثليه، وتنظر في شكاوى الأعضاء[1].

8- **رئيس الحزب:** وهو رأس الهرم ويتمتع عملياً بالسلطة الفعلية العليا في الحزب، علماً أن السلطة العليا نظرياً هي مؤتمر الحزب[2].

في السنوات الأخيرة تبنى حزب "العمل" نظام الانتخابات التمهيدية الداخلية (Primaries) المتبع في الولايات المتحدة الأمريكية لاختيار رئيس الحزب ومرشحيه لرئاسة الحكومة، ومرشحيه "للكنيست"، وأمانة سر "الهستدروت"، ورؤساء المجالس البلدية والمحلية.

كما أن الانتخابات لمرشحي الحزب الحكومة، و"الكنيست"، و"الهستدروت"، والمجالس البلدية والمحلية من قبل أعضاء الحزب عبر الانتخابات التمهيدية قد ضاعف من أهمية الفروع المحلية للحزب، وخصوصاً المناطق الهامشية، وقلّل من هيمنة قيادة الحزب ومركزية السلطة فيه. حصلت تغيرات كثيرة في بنية حزب "العمل" سواء على صعيد هيكلية الحزب أو تشكيلاته، ومن هذه التغيرات إلغاء منصبي نائبي السكرتير العام للحزب، إذ كانا يمثلان كتلتي "رافي" و"أحدوت هعفودا"، كذلك تم تحديد منصب رئيس الحزب بعد تعديل دستور الحزب في أعقاب انتخابات (1977)[3].

3- الرؤيا الفكرية والسياسية لحزب العمل:

تبنى حزب "العمل" سياسات أكثر ميلاً للاشتراكية لعناصر ليبرالية، ويبدو في الظاهر أكثر ميلاً إلى تسوية مع الفلسطينيين والعرب، لكنه لا يختلف عن الأحزاب الإسرائيلية الأخرى في سياسة الاستيطان وضم الأراضي، والموقف من القدس عاصمة موحّدة للكيان الصهيوني، وكذلك في تحقيق الاعتبارات الأمنية، والموقف من وجود الشعب الفلسطيني وحقوقه الثابتة، أهمها تقرير المصير والعودة، ويبدو أكثر قدرة على المراوغة واللعب السياسي في الوقت الذي ينشط فيه لتثبيت حقائق يهودية على الأرض[4].

---

(1) سعيد تيم، النظام السياسي الإسرائيلي، دار الجيل، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 1989، ص367-368.

(2) هيثم مزاحم، مرجع سابق، ص34.

(3) أحمد خليفة، في دليل إسرائيل (2011)، ص130.

(4) محسن صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص218.

4- دور الحزب في الصراع العربي الإسرائيلي:

خاضت إسرائيل معظم حروبها الكبرى مع الدول العربية في ظل قيادة حزب "العمل" للحكومة الإسرائيلية، أو مشاركته في الائتلاف الحاكم، باستثناء اجتياح لبنان في سنة (1982) الذي تم في فترة حكم حزب "الليكود" الإسرائيلي ولكن بدعم من حزب "العمل" المعارض في حينه، فقد شهد الصراع العربي الإسرائيلي سبعة حروب في أعوام (1948)، و(1967)، و(1973)، و(1982)، و(2006)، (2008)، و(2012).

كذلك كان حزب "العمل" شريكاً في الحكومة مع حزب "الليكود" التي شنّت الحرب على لبنان (2006)، بل كان شريكاً في هذه الحكومة، وكان رئيس الحزب "عمير بيرتس[1]" وزيراً للدفاع وفي 2007/06/15 قدّم بيرتس استقالته من منصب وزير الدفاع على اثر تقديم لجنة "فينوجراد" تقريرها الأول عن إخفاقات الجيش الإسرائيلي في لبنان، وفي 2007/06/18 تولى "ايهود باراك" منصب وزير الدفاع خلفاً "لبيرتس"، ولم يكن حزب "العمل" على رأس الحكومة التي شنّت العدوان على قطاع غزة (2008)، (2012)، بل كان شريكاً في هذه الحكومة ولعب دوراً مهماً في قيادة العدوان، حيث كان رئيسه "ايهود باراك" وزيراً للدفاع[2].

5- القاعدة الاجتماعية:

إن نشوء وتطور الأحزاب العمالية الصهيونية التي وصلت عبر عمليات انشقاق واتحاد متواصلة على امتداد المشروع الاستيطاني في فلسطين وصلت بشكلها الحالي المتمثل بحزبي "العمل"

---

(1) عمير بيرتس، ولد بمدينة أبي الجعد بالمغرب عام 1952، شغل منصب وزير الدفاع ونائب رئيس الوزراء بين 2006 إلى 2007، ويشغل منذ عام 2013 منصب وزير حماية البيئة، يتحدث العربية واللهجة المغربية بطلاقة، بالإضافة إلى الفرنسية والعبرية، هاجرت عائلته إلى إسرائيل سنة 1956 لتستقر في سديروت، وقد جرح في حرب 1973 فدخل المستشفى لمدة سنة كاملة، وقد بدأ حياته السياسية محافظاً لمدينة سديروت عام 1983، ونجح في الوصول إلى رئاسة مجلس بلدته سديروت على قائمة حزب المعراخ "العمل الحالي"، ونجح لأول مرة في خلع حزبي الليكود والمفدال اليمينيين عن رئاسة هذه البلدة التي كانت من أبرز بلدات الفقر في إسرائيل، وتسكنها أغلبية يهودية شرقية، ومن ثم وصل إلى منصب عضو في الكنيست سنة 1988، وقد شغل منصب وزير الدفاع الإسرائيلي عندما أعلن الحرب على لبنان في تموز من عام 2006، وشغل كذلك منصب قائد حزب العمال الإسرائيلي بين 2005 إلى 2007 عندما خسر في انتخابات الحزب أمام أيهود باراك. (موقع ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، www.wekipedia.org).

(2) الحكومة الـ 31، موقع مكتب رئيس الحكومة
.http://www.pmo.gov.il/PMAr/hitory1/formergoverments/gov30.html

و"الماباي" اللذين كانا متحالفين في إطار التجمع العمالي "المعراخ"، تلك الأحزاب نشأت في الأصل في بلدان شرق ووسط أوروبا وروسيا، فإن تأسيس فروع لها في فلسطين ارتبط بتدفق الهجرات من تلك البلدان، وبالتالي فإن قيادة تلك الأحزاب ومؤسسيها وحتى كوادرها كانت من تلك البلدان[1].

لكن نتيجة للتطور الاجتماعي والاقتصادي استقطب الحزب من فئات غير العمال والمزارعين، وإنما استقطب صغار الموظفين في مؤسسات الدولة والهستدروت والحرفيين والأكاديميون أصحاب الرواتب العالية من علماء وأساتذة جامعات ومهندسين وأطباء ومحامين، مما جعل الحزب يتحول من حزب عمالي إلى حزب الطبقات الوسطى والنخبة المثقفة، كما أدى انضمام رجال الأعمال والبرجوازية الصغيرة إلى الحزب إلى إطلاق تسمية حزب الأغنياء عليه[2].

أما الناحية العرقية فحزب "العمل" يشتمل على أعضاء من مختلف المجموعات العرقية، من اليهود الغربيين (أشكناز) وبخاصة الأصول الروسية والبولندية أبناء الهجرة الثانية والثالثة، وهم الذين يهيمنون هم وأبنائهم على المناصب والوظائف الإدارية المهمة في الحزب والدولة والهستدروت، لذلك يطلق على الحزب ألقاب مثل حزب البيروقراطيين وحزب الأشكناز، ويضم الحزب أيضاً اليهود الشرقيين "السفارديم" و"الصابرا" واليهود الذين ولدوا في فلسطين قبل عام (1948)، والمهاجرين السوفييت، ويهود الفلاشا والأثيوبيين، وعرب إسرائيل، لكن الغلبة لليهود الأشكناز في الحزب[3].

كبار السن فوق الخمسين عاماً هم من مؤيديه التقليديين، ونقطة ضعف الحزب الأساسية تكمن في الشباب والطوائف الشرقية "السفارديم" والمتدينين، وتطوّرت قاعدة الحزب التنظيمية والانتخابية تدريجياً منذ أن نشأ "المباي"، وشهد تقدماً ملحوظاً في الستينيات، فقد بلغ أعضاء الحزب لدى تأسيسه عام (1968) نحو (260) ألف عضو، وكان يمتلك كتلة نيابية تضم (45) عضواً، وقد بلغ عدد أعضاءه في سنوات لاحقة (300) ألف عضو، وكان سبب ارتفاع أعضائه ومؤيديه يعود من جهة إلى سيطرته على مؤسسات الدولة والجيش والهستدروت والوكالة اليهودية التي كانت تمكنه من توفير الوظائف والخدمات الاجتماعية والاقتصادية لأعضائه[4].

---

(1) سعيد تيم، مرجع سابق، ص59-60.

(2) عزمي بشارة، مرجع سابق، ص11-12.

(3) هيثم مزاحم، مرجع سابق، ص62.

(4) إبراهيم العابد، الماباي- الحزب الحاكم في إسرائيل، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1966، ص36-42.

ومن جهة أخرى اعتدال مواقفه "الوسطية" بشأن القضايا الاقتصادية والسياسية، مما جعله قادراً على استقطاب جماهير واسعة من الأعضاء المتعددي الاتجاهات والمصالح[1].

المبحث الثالث: الأزمات الداخلية لحزب العمل:

1- المشاكل الداخلية في حزب العمل:

إن المخاطرة السياسية الحزبية الإسرائيلية كانت تشهد بين الفينة والأخرى ولادة إطار سياسي أو تكتل جديد، حيث تمتاز السياسة الإسرائيلية بتكرار الانقسامات والاصطفاف بين نشطاء الأحزاب المختلفة. وقد حصل داخل حزب "العمل" انشقاقات وكان هناك أحداث خارجية وداخلية لها تأثير على الحزب، ومنذ تأسيس "إسرائيل" نرى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي الأول "ديفيد بن غوريون" انفصل عن حزبه الأم "المباي" في سنة (1965) وإنشاء حركة جديدة أطلق عليها اسم "رافي"، وكان جميع المنسحبين معه من "المباي"، وحصد في الانتخابات حينها عشر مقاعد[2].

تعرّض حزب "العمل" منذ تأسيسه وحتى الفترة الأخيرة- شأن باقي الأحزاب- لهزات متعددة نجمت عن خلافات داخله بشأن قضايا سياسية أو اجتماعية أو تنظيمية، أو عن تنافس بشأن الزعامة[3].

فقضية "لافون" التي انفجرت في مطلع الستينيات أخطر أزمة تعرّض لها حزب "المباي" بعد قيام الدولة، كان "لافون" في العشرينات قائداً لإحدى الحركات الشبابية، وقد تسلّم وزارة الدفاع لعدة أشهر في حكومة "موشيه شاريت" التي شكّلت عام (1953)، ثم استقال منها أثر فشل عملية أمنية ضد أهداف أمريكية وروسية وبريطانية في مصر نفذها يهود مصريون لصالح الموساد الإسرائيلي، وكان يرمي إلى إفساد العلاقات الثنائية بين مصر عبد الناصر وهذه الدول.

حمّل "بن غوريون" المسؤولية إلى "لافون" بالفشل إلا أن "لافون" جمع أدلة ووثائق تنفي عنه هذه التهمة، مما شكّل طعنة كبيرة في نزاهة "بن غوريون"، وشجّع الكثير من أصدقائه للمطالبة بتطبيق الديمقراطية في الحزب[4].

---

(1) إبراهيم العابد، المرجع السابق، ص36.

(2) عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، دار الشروق، ط2، القاهرة، مصر، 2005، ص475.

(3) كميل منصور، دليل إسرائيل (2011)، ص236.

(4) إحسان مرتضى، تراجع حزب العمل وتداعياته المحلية والإقليمية
http://www.lebarmy.gov.ib/article.asp?in=ar&id=480.

عانى "المعراخ" منذ عام (1965) أزمة قيادة، فقد انسحب "بن غوريون" الزعيم التاريخي "لمباي" وأبرز قادته من الحياة السياسية، فقد أصر على مواصلة الانشقاق ورفض العودة لحزبه الجديد والقديم واستكمالاً لتوحيد صفوف المعسكر العمالي لخوض المعركة الانتخابية باسم "المعراخ"، وأيضاً كانت القضايا الايديولوجية والسياسية هي مكانة الصدارة في اهتمامات الدولة والمجتمع والأحزاب، لكن بعد حرب (1967) حلّت محلها القضايا المتصلة بالمناطق المحتلة، والتي أحدثت بدورها انقسامات عميقة وخلافات حادة داخل معسكر اليسار، وأسّس بن غوريون حزب "القائمة الرسمية" وحزب "تيلم" الذي أسّسه "موشيه ديان"[1]، وأيضاً قدّم استقالته على خلفية فضيحة "لافون"، وأيضاً شعوره بأن الوزراء من حزبه لا يقومون بدعم عمله وخطواته داخل الحكومة بما فيه الكفاية من الحياة السياسية على خلفية فضيحة "لافون"[2]، ثم توفي "ليفي أشكول" زعيم "المعراخ" ورئيس الوزراء لاحقاً لتتولى بعده "غولدا مائير" القيادة، ولكن نتيجة ضعفها سياسياً ومعاناتها من المرض استمرت الصراعات داخل "المعراخ" حتى جاءت حرب أكتوبر (1973) والتي تكبّدت فيها إسرائيل خسائر فادحة بالإضافة إلى آلاف القتلى والجرحى، وفقدان خطوطها الدفاعية على قناة السويس رغم فوز "المعراخ" بـ(51) مقعداً في الانتخابات عام (1973)، مقابل فوز "الليكود" بـ(39) مقعداً، إلا أن ضغوط الشارع الإسرائيلي أدت إلى استقالة "غولدا مائير" و"موشيه ديان" وزير الدفاع[3].

خرج معظم المنشقين من الحزب ومعظمهم من تيار الحمائم فيه لأنهم رأوا استحالة التأثير في سياسة الحزب المتشددة وتغييرها من الداخل على الرغم من العدد الكبير لـ"الحمائم" في هيئات الحزب، وتعود بداية الانسحابات إلى عام (1965) حيث انسحبت "شولاميت ألوني" من الحزب بسبب احتجاج الاحزاب الدينية على اعتدالها ودفاعها عن الشعب الفلسطيني، كما انسحب "أمنون روبينشتاين" في العام نفسه وأسس حركة "شينوي" (التغيير) الليبرالية "الحمائمية". وفي عام (1975) انسحب الأمين العام السابق للحزب "آرييه (لوبا) إلياف" زعيم حزب "الحمائم" ومجموعته من الحزب، وشكّل عام (1977) مع "شولاميت ألوني" حركة جديدة سمّيت "شيلي" (السلام والمساواة)، وفي عام (1976) انشق الجنرال "ايجال يادين" رئيس الأركان السابق والجنرال "ميئير عميت" ومجموعتهما من الحزب بسبب لجوء الحزب للأساليب العدوانية والقمعية ضد الفلسطينيين واللبنانيين، وشكّلا مع "أمنون

---

(1) كميل منصور، دليل إسرائيل (2011)، ص195.

(2) موقع الكنيست الاسرائيلي http://www.kenesset.gov.il/lericon/arb/agranat.htm.

(3) عماد جاد وآخرون، الانتخابات الاسرائيلية (2003) الأمن أولاً، مركز الدراسات الاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2003، ص48-49.

روبنشتاين" حركة "داش" (الحركة الديمقراطية للتغيير)، وعرفت بحركات الاحتجاج[1]، وفي عام (1977) انسحب "موشيه ديان" من الحزب وانضم إلى حكومة "الليكود" بزعامة "مناحيم بيجن"[2].

وفي عام (1984) انسحب زعيم "الحمائم" آن ذاك "يوسي ساريد" من الحزب بسبب التماثل الأيديولوجي– السياسي بين حزب "العمل" و"الليكود" إلى درجة وصفه (حزب العمل ليكود رقم 2)، وانضم مع أعضائه إلى حركة "داش"[3].

كانت أخطر الهزات من حيث النتائج حدثت عندما تمرّد على قيادة الحزب انسحاب (11) من أعضائه، ونشطاه بينهم (3) أعضاء كنيست بزعامة "حاييم رامون"، نافست قائمة "حزب العمل" في انتخابات "الهستدروت" التي جرت تلك السنة ونجحت في أن تهزمها، منهية بذلك سيطرة حزب "العمل" على "الهستدروت"، تلك السيطرة التي استمرت بصورة متواصلة قرابة سبعين عاماً. أصدرت قيادة الحزب قراراً بفصل المجموعة المتمردة منه، ولكنها تراجعت عنه بعد بضعة أشهر، وقد عادت المجموعة إلى الحزب على إثر اغتيال "إسحاق رابين[4]" (1995)، لكن بعد أن أفقدت الحزب واحد من أهم معاقل قوته ونفوذه ومصادر تمويله[5].

---

(1) هيثم مزاحم، مرجع سابق، ص39–40.

(2) هاني عبد الله، الأحزاب السياسية في إسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1981، ص182–183.

(3) سمير جبور، انتخابات الكنيست الحادي عشر (1984)، الأبعاد السياسية والاجتماعية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، 1985، ص126.

(4) إسحق رابين (1922–1995)، رجل سياسي وجنرال عسكري سابق في الجيش الإسرائيلي، وُلد في مدينة القدس، وهو خامس رئيس وزراء إسرائيلي في فترتين، الفترة الأولى من 1974 إلى 1977 وفي الفترة الثانية من 1992 إلى 1995 حينما أغتاله يهودي يميني متطرّف، فيصبح رابين أول رئيس وزراء إسرائيلي يموت اغتيالاً، ويعد من أشهر رجالات البالماخ المتفرعة من الهاجاناه العسكرية، عيّنه ليفي أشكول رئيساً لأركان الجيش الإسرائيلي عام 1963، وفي عام 1968 تقاعد من الحياة العسكرية، وانخرط في السلك الدبلوماسي كسفير لإسرائيل في الولايات المتحدة، وقد حصل على مقعد في الكنيست الإسرائيلي بعد أن انضم لحزب العمل الإسرائيلي، وعيّن لمنصب وزير العمل في الحكومة التي ترأستها غولدا مائير عام 1969، وانضم رابين للحكومة التي ترأسها شمعون بيريز وإسحاق شامير بالتناوب وتولى فيها وزارة الدفاع عام 1984، ولدوره الريادي في اتفاقية أوسلو للسلام مُنح جائزة نوبل للسلام عام 1994 مع كل من ياسر عرفات رئيس السلطة الفلسطينية وشمعون بيريز وزير خارجيته. (موقع ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، www.wekipedia.org).

(5) أحمد خليفة، الأحزاب السياسية، دليل (2011)، ص237.

حالة أخرى شهدتها الحلبة السياسية الإسرائيلية كانت عشيّة انتخابات سنة (1992) والتي فاز بها زعيم حزب "العمل" "إسحاق رابين" بالسلطة، وشكّل حكومته الثانية حيث قامت ثلاث أحزاب يسارية هي "شينوي" و"الماباي وراتس" بتشكيل حزب جديد أطلق عليه حزب "ميرتس"[(1)].

كما انسحب عضو الكنيست "حجاي ميروم" و"نسيم زفيلي" من حزب "العمل"، وعدد من والوجوه البارزة في الحزب مثل "أوري سافير" و"دالية" ابنت "اسحاق رابين" قبل انتخابات مايو (1999)، وانضموا إلى حزب "الوسط" بزعامة "اسحاق مردخاي"، وذلك بسبب اعتراضهم على أسلوب "براك" الاستبدادي وفرضه على اللجنة المركزية للحزب أربعة أماكن مضمونة لأنصاره ضمن لائحة مرشحي الحزب للكنيست، كما انسحب أمين عام "الهستدروت" "عمير بيرتس" من الحزب، وخاض الانتخابات النيابية عام (1999) في قائمة مستقلة (شعب واحد) نالت على مقعدين في الكنيست، وذلك بسبب اعتراضه على النهج الفكري والسياسي للحزب[(2)].

أيضاً كان هناك انسحاب "يوسي بيلن" و"ياعيل ديان" اللذان انسحبا من الحزب قبيل انتخابات (2003)، وانضما إلى حزب "ميرتس"، بالإضافة إلى "شلومو بن عامي" الذي اعتزل السياسة، وأيضاً هناك هزة خطيرة عندما انتخب "عمير بيرتس" بدلاً من "شمعون بيرتس" رئيسا للحزب في عام (2005)، وانسحاب الحزب من الإتلاف الحكومي بعد أيام قليلة[(3)].

ومن الانشقاقات الكبيرة التي شهدها الحزب تلك التي حدثت حين أسّس شارون حزب كاديما عام 2005، معلناً انسحابه من "الليكود" الذي كان يترأسه، فانضم إلى حزبه الجديد عدد من وزراء ونواب وأعضاء "حزب العمل"، وعلى رأسهم "شمعون بيريز"[(4)] (أحد الزعماء التاريخيين لحزب العمل)

---

(1) برهوم جرايسي، انشقاق أرئيل شارون وإقامة حزب كاديما، مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ص65.

(2) هيثم مزاحم، مرجع سابق، ص42.

(3) أحمد خليفة، دليل اسرائيل (2011)، مرجع سابق، ص237.

(4) شمعون بيريز، ولد في بولندا في العام 1923، هاجرت عائلته إلى فلسطين في العام 1934، واستقرت في مدينة تل أبيب، وفي عام 1947 انضم إلى قيادة الهاجاناة وكان مسؤولاً عن شراء العتاد والموارد البشرية، وهو رئيس دولة إسرائيل من 15 يوليو 2007، وكان يرأس حزب العمل، وقد تولى رئاسة وزراء إسرائيل على فترتين، الفترة الأولى من عام 1984 إلى 1986، والفترة الثانية من عام 1995 إلى 1996، وفي خمسينيات وستينيات القرن العشرين عمل كدبلوماسي في وزارة الدفاع الإسرائيلية، وفي 1949 تعيّن بيريز رئيساً لبعثة وزارة الدفاع الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة، وفي 1952 تعين نائب المدير العام لوزارة الدفاع الإسرائيلية ثم أصبح المدير العام في 1953، ونجح نجاحاً باهراً في الحصول على المقاتلة "ميراج 3"، وبناء المفاعل النووي الإسرائيلي "مفاعل ديمونة" من الحكومة الفرنسية، وقد حصل على جائزة نوبل للسلام عام 1994 واقتسم الجائزة مع كل من ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين. (موقع ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، www.wekipedia.org).

و"حاييم رامون" و"داليا ايتسيك"، كما التحق بركب "كاديما" عدد من شباب "حزب العمل"[1]، وزاد الصراع داخل حزب "العمل" منذ الانتخابات البرلمانية سنة (2009).

وشهدت أزمة قيادة أثر جرّ "باراك" الحزب لدخول الائتلاف الحاكم برئاسة "الليكود" "بنيامين نتنياهو"[2]، وتفاقمت الحرب الداخلية في الحزب اثر تعثر المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، فمنذ دخوله الائتلاف الإسرائيلي الحاكم (2009) واجه "باراك" معارضة شديدة داخل حزبه، شكّل أربعة نواب من "العمل" كتلة داخل كتلة الحزب البرلمانية، وأطلق عليها (متمردو حزب العمل)، وتقدّمهم زعيم الحزب السابق "عمير بيرتس" و"ايتان كابل"، وبمشاركة "يولي تمير"، و"أوفيربينسن" اللذين استقالا في وقت لاحق من الكنيست[3].

في تاريخ 2011/01/17 أعلن "أيهود باراك" انشقاقه عن حزب العمل، وتأسيس كتلة جديدة تحمل اسم "عتسموؤت" (الاستقلال) في خطوة صدم بها خصومه داخل الحزب والحلبة السياسية الإسرائيلية، وضمّ الحزب الجديد إلى جانب "باراك" أربعة نواب آخرين من أصل نواب كتلة العماليين البرلمانية التي تبلغ (13) نائباً، وقال "باراك" في مؤتمر صحفي في الكنيست بعد استقالته (نحن نؤسس اليوم كتلة نيابية وحركة، ولاحقاً حزباً سيكون وسطياً صهيونياً وديمقراطياً على خطى بن غوريون). وعلى الرغم من التغيرات الكبيرة التي طرأت على "حزب العمل" وانتقاله مروراً بانشقاقات كبيرة من "الماباي" إلى تجمع "المعراخ" ثم إلى صورته الراهنة، فإنه قد حافظ بعد حرب (1967) على

---

(1) محسن صالح وبشير نافع، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة (2005)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2006، ص58-59.

(2) بنيامين نتنياهو، ولد في تل أبيب عام 1949، رئيس وزراء إسرائيل من 31 مارس 2009، وكان قد تولى قبل ذلك رئاسة الوزراء في الفترة من 1996 إلى 1999، وهو رئيس حزب الليكود الإسرائيلي، وكان سفير إسرائيل في الأمم المتحدة بسنوات الثمانينيات، وكان جندياً وضابطاً في وحدة الكوماندوز الخاصة: استخبارات القيادة العامة في جيش الدفاع 1967-1972، وشغل منصب مندوب إسرائيل لدى الأمم المتحدة 1984-1988، وكان عضواً في الوفد الإسرائيلي الأول للمحادثات الإستراتيجية الأمريكية الإسرائيلية، وكان نائباً لوزير الخارجية 1988-1991، ونائب في ديوان رئيس الوزراء 1991-1992، وكان نتنياهو عضواً في الوفد الإسرائيلي لمؤتمر مدريد للسلام في 1991 ولمحادثات واشنطن التي أعقبت هذا المؤتمر، وهو عضو في الكنيست منذ 1988، وفي الكنيست (13) 1992-1996 كان عضواً في لجنتي الخارجية والأمن والدستور والقانون والقضاء البرلمانيتين، وكان وزيراً للخارجية من نوفمبر 2002 وحتى فبراير 2003، ثم عيّن وزيراً للمالية حتى أغسطس 2005. (موقع ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، www.wekipedia.org).

(3) حسن مواسى، أيهود باراك يحدث شرخاً عميقاً في حزب العمل بعد انسحابه منه، موقع إيلاف http://www.elaph.com/web/news/2011/1/625720.html:2011/1/18.

وجوده باعتباره صاحب فكرة الحل الإقليمي، وكان هذا الحزب قد أرسا معادلة الحديث عن السلام، وفرض الوقائع على الأرض بالقوة والحرب أيضاً[1].

أسباب تراجع شعبية حزب العمل:

1- الفساد والفضائح المالية التي طالت عناصر قيادية في الحزب، وأوجدت انطباعاً سيئاً لدى العامة، وهناك فضائح لمسئول صندوق المرضى في الهستدروت "أشيريا دالين" مما أدى إلى التنحي عن رئاسة لائحة "المعراخ" للكنيست، وفتح المجال أمام خصمه "بيريز" لخلافته لزعامة الحزب[2].

2- ظهرت هذه الفضائح في وقت كانت فيه البلاد تعاني من أزمة مالية واقتصادية سيئة، إلى جانب انخفاض سعر العملة الإسرائيلية وتزايد البطالة، الأمر الذي وضع الأحزاب العمالية وجهاً لوجه ضد رغبة العمال في تحسين أوضاعهم[3].

3- تأثرت التركيبة السكانية في الكيان الصهيوني تأثراً كبيراً بموجات القادمين الجدد من هؤلاء الذين يسمّون باليهود الشرقيين "مزراحيم" وبين المهاجرين الجدد والقدامى من اليهود الغربيين "الأشكنازيم"، والذين كانوا يمثلون المراكز الإدارية والمالية الأساسية في الدولة، أما اليهود الشرقيين كانوا من الدرجات السفلى في السلّم الاجتماعي، إضافة إلى الفوارق في نمط الحياة ومستوى التعليم وطريقة التفكير [4].

4- التفكك الأيديولوجي وفقدان الواقعية السياسية والتي كانت سر قوة حزب "العمل" الماضي ساهما في سقوطه، وفي سنوات حكم "غولدامائير" بدأت حركة العمل تفقد لأول مرة صفة الواقعية السياسية، وأصبحت الدولة بحالة من الوهن الذاتي وفقدان الشعور بالواقع[5].

5- يعاني حزب "العمل" من أزمة تحديد هويته، وذلك بسبب غياب الأمر الجوهري الذي يمد الحزب بمعنى البقاء والديمومة ألا وهو إعادة النظر في التوجهات الأيديولوجية للحزب لرؤية مدى تناسق هذه التوجهات مع المستجدات والمتغيرات على أرض الواقع، وحزب "العمل" يمتص التأييد

---

(1) محسن صالح، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير معلومات (19)، بيروت، لبنان، 2011، ص20.

(2) هاني عبد الله، الأحزاب في إسرائيل، مرجع سابق، ص173.

(3) نيرمين غوانمة، الأحزاب السياسية في إسرائيل، مرجع سابق، ص282.

(4) حبيب قهوجي، مرجع سابق، ص127.

(5) حنة شاهين، الأسباب الرئيسة لسقوط حزب العمل، إسرائيليات، مجلة شؤون فلسطينية، العددان 68-69، 1977، ص339.

الأساسي من الطبقات التي يمكن أن توصف المرفهة بذات الدخل المادي والتحصيل الثقافي الأكبر إلا أنه فقد جمهور الناخبين[1].

منذ اغتيال "إسحاق رابين" في سنة (1995) والحزب في تراجع مستمر مع أن الحزب قد غيّر في هذه الفترة عدة رؤساء كـ"إسحاق رابين"، "بيريز"، "باراك"، "بن أليعازر"، "متسناع"، و"بيترس"، إلا أن هناك ثلاث عوامل رئيسية يمكن اعتبارها العناصر الأهم وراء تراجع شعبية هذا الحزب، وهي:

1- غياب الصبغة اليسارية عن الحزب بالأساس منذ اغتيال "رابين"، "فشمعون بيريز" تخبّط كثيراً في اتخاذ القرارات المتعلقة بعملية السلام، فخاض حرباً في لبنان (عناقيد الغضب)، وأمر باغتيال "يحيى عياش" أبرز القيادات العسكرية في كتائب القسام الجناح العسكري لحركة "حماس"، فقامت "حماس" بسلسلة عمليات انتقامية هزّت إسرائيل، مما أسهم في خسارته للانتخابات عام (1996) لصالح "بنيامين نتنياهو"، ومنذ ذلك الحين وحزب "العمل" يتخبّط بين اليسار واليمين، وما كان فوز "باراك" في انتخابات (1999) إلا بسبب الفضائح المتكررة التي لحقت "بنتنياهو" وزوجته[2].

2- منذ أن دعم "إسحاق رابين" "حاييم رامون" لمنافسة "حاييم هيرفلد" مرشّح "شمعون بيريز" لرئاسة "الهستدروت"، تراجعت العلاقة التنظيمية بين "حزب العمل" و"الهستدروت" بشكل ملحوظ، ولم يعد "الهستدروت" ذراعاً قوية للحزب، بل أصبح جسماً مهنياً منفصلاً عنه، وعلى أثر ذلك فقد الحزب قواعد شعبية كبيرة كان يتمتع بها من خلال هذه النقابة، كما فقد العديد من النقابات مما جعله يفقد قواعد انتخابية كانت تشكل مصدراً مهما لشعبيته.

3- يفتقد حزب "العمل" بعد اغتيال "رابين" لقيادة كاريزمية تستطيع تجميع الحزب خلفها، حتى "رابين" عانى من وجود معسكرات داخل الحزب، ومع مقتله برزت هذه المعسكرات بصورة أكبر[3].

4- يعاني حزب "العمل" من فقدان النخب الفكرية الملتزمة بنهج تلك الحركة فحسب، وأيضاً من انحسار الشعور بالحاجة إلى الفكر أصلاً، بالتالي فإن الكثيرين من قادته يتخلون عن أدوارهم العامة لصالح منافعهم الذاتية، وقد تعالت أصوات من قادة سابقين منهم "يوسي بلين" و"أبراهام بورغ" وغيرهما تدعو إلى حل "العمل" والمبادرة إلى تأسيس جديد لـ"اليسار الصهيوني" بمنأى عن الحزب الآخر المعدود على هذا التيار "ميرتس" الذي مُني بهزيمة نكراء. الكاتب "عاموس عوز"

---

(1) سالمان أبراموف، حزب العمل يعاني من أزمة هويته، مقالات مترجمة من الصحف العبرية، المؤسسة المتحدة للدراسات، المصدر، عدد 7، 1989، ص314.

(2) وديع أبو نصار، هل انتهى حزب "العمل" الإسرائيلي، القدس، 2009/10/30.

(3) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، عدد 19، ص21.

قال عشيّة تلك الانتخابات أن "حزب العمل" قد أنهى دوره التاريخي وأصبح مفتقراً إلى أي برنامج وطني أصيل، وعلى استعداد للانضمام إلى أي تحالف حكومي، وأضاف أنه على مدار أعوام طويلة حدث تباعد بين ما يقوله "حزب العمل" وبين ما يفعله[1].

5- غياب الخطاب السياسي البديل والواضح للحزب، حيث يعاني "حزب العمل" في خطابه السياسي من التردد والابتعاد عنه دائرة الحسم، وفي أحيان أخرى يصل الأمر إلى المقاربة مع برامج أحزاب اليمين فيما يتعلق بالتسوية مع الفلسطينيين، ولقد أضاعت قيادات "حزب العمل" هيبة الحزب كونه قائداً لمعسكر اليسار، وذلك بإتباعها سياسة التبعية التي رسمت مشاركات الحزب في الائتلافات اليمينية الحاكمة منذ هزيمة "باراك" في انتخابات فبراير (2001) لغاية الآن. وأيضاً على صعيد الجانب التنظيمي يعاني "حزب العمل" بشكل ملحوظ من اهتزاز البنية التنظيمية داخل الحزب لدرجة باتت تستعص على الحل، ناهيك أيضاً الضرر الكبير الذي أصاب الحزب بنقابة العمال العامة "الهستدروت" التي طالما شكّلت ذراعاً قوية للحزب في المجتمع الإسرائيلي[2].

6- أزمة القيادة الموجودة في "حزب العمل" جاءت بعد مقتل "اسحاق رابين" زعيم حزب "العمل" الأسبق، فافتقدت القيادات داخل إسرائيل بعد رحيل "رابين" ما سمي بجوهر الزعامة، إلا أن هذه المهارات يفتقدها القادة السياسيون على وجه الخصوص، وخاصة في معسكر اليسار بقيادة "حزب العمل".

7- سياسة الحزب المتطرفة اتجاه عرب الـ(48) التي اتبعها قادته في مواجهتهم تجاه القضية الفلسطينية وإهمالها لهم، فمنذ عام (1996) أخذ تأييد المعسكر العربي لحزب "العمل" يتناقص حتى وصلت النسبة في عام (2006) إلى (12.5%)، حتى فسّر البعض ذلك نتيجة لأسباب متعلقة "بعمير بيرتس" الزعيم الأسبق للحزب[3].

---

(1) المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، رام الله، 2011، ص88.

(2) عاطف المسلمي، بعد البريمرز حزب العمل إلى أين، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، عدد30-31، 2011، ص69.

(3) عماد جاد (محرر) انتخابات الكنيست السابعة عشر، الأهرام الاستراتيجي، القاهرة، مصر، 2006، ص194.

الفصل الثالث:

التسوية السلمية في برامج وحكومات حزب العمل (1992-2006) وأثرها على مكانته السياسية

المبحث الأول: الائتلافات الحكومية وأثرها على مكانة حزب العمل السياسية:

يعد حزب "العمل" أحد أبرز الأحزاب السياسية في إسرائيل وأكثرها مشاركة ووصولاً للكنيست، وتأليفاً للحكومات منذ إنشاء "إسرائيل"، فقد ظلّ يحكم "إسرائيل" من سنة (1948) وحتى سنة (1977)[1].

أصبح حزب "العمل" حزباً كبيراً وليس مهيمناً، فاستطاع أن يشكّل حكومة مرتين سنة (1992) وسنة (1999)، وكان زعيمه "شمعون بيريز" رئيساً للحكومة بالتناوب لمدة سنتين في حكومة وحدة وطنية مع حزب "الليكود" من سنة (1984) إلى سنة (1988)[2]، وشارك حزب "العمل" في الائتلاف الحكومي الذي شكّله "أرئيل شارون" في مارس (2001)، وانسحب منه في نوفمبر (2002)، ثم عاد للائتلاف الحكومي الذي شكّله زعيم "كاديما" "أيهود أولمرت" (2006)، كما شارك بالحكومة التي شكّلها حزب "الليكود" في مارس (2009)، واستقال منها بعد انسحاب رئيس حزب "العمل" "إيهود باراك" من الحزب في يناير (2011).

أدار الحزب اثنين وعشرين حكومة إسرائيلية منذ إعلان قيام الكيان الإسرائيلي وحتى سنة (2001)، مثّل هذه الحكومات سبعة رؤساء كان "ديفيد بن غوريون" أولهم وأطولهم حكماً، تنوّعت إنجازات كل حكومة باختلاف الأهداف الإسرائيلية لكل مرحلة، فبعضها خاض الحرب مع الدول العربية، وأقام "الدولة" مثل حكومة "بن غوريون" في سنة (1948)، وبعضها وسّع حدود إسرائيل مثل حكومة "ليفي أشكول" بعد حرب (1967)، والبعض الآخر وقّع اتفاقيات سلام اعترفت فيها الدول العربية بإسرائيل، كتلك التي وقّعتها حكومة "إسحاق رابين" مع الفلسطينيين في أوسلو، ومع الأردن في وادي عربة، وآخرها كانت بقيادة "إيهود باراك" والتي أعلن فيها الانسحاب من جنوب لبنان[3].

الائتلاف الحكومي سنة (1992) وأثره على مكانة حزب العمل السياسية:

عاد حزب "العمل" إلى السلطة منفرداً وهو أكثر قوة بسبب إلقاء الولايات المتحدة بثقلها في عملية السلام بعد انعقاد مؤتمر مدريد عام (1991)، وتأييدها لخطط السلام التي كان يطرحها حزب "العمل"، وأيضاً بفضل سياسة "رابين" التي سارت في ثلاث اتجاهات:

---

(1) عبد الفتاح ماضي، الدين والسياسة في إسرائيل، القاهرة، مصر، 1999، ص147.

(2) أسعد غانم، استمرار وهن معسكر اليسار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، رام الله، 2005، ص84.

(3) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، عدد 19، بيروت، 2011، ص27.

أ- إضفاء طابع حزب الوسط على حزب "العمل" لكسب ود العناصر اليمينية التي ضاقت ذرعاً "بالليكود" وخلافاته الداخلية.

ب-كسب ودّ اليساريين باعتبار أن حزب "العمل" هو البديل الوحيد لحكم "الليكود" اليميني، وأن الحمائم لهم وزنهم، وعمل على عدم حرق كل الجسور مع الأحزاب المتدينة لتكون حليفه في الحكومة التي سيشكّلها في حالة فوزه بالانتخابات.

ج- البرنامج الانتخابي للحزب الذي نصّ على التسوية مع الفلسطينيين، وتجميد المستوطنات، وربط السياسة الخارجية والسياسية والاقتصادية طلق الاشتراكية[1].

دفع حزب "العمل" في اتجاه محاولة تغيير دماء الحزب بتطبيق نظام البريمرز لأول مرة في انتخاباته الداخلية، والتي تقضي بمشاركة كل أعضاء الحزب في التصويت في انتخابات رئيس الحزب والأعضاء المرشحين للكنيست، وقد فاز "إسحاق رابين" في هذه الانتخابات على "بيريز" ليتولى هو قيادة الحزب في الانتخابات العامة، وكان انتصار "رابين" يعني في جانب منه ترجيح كفّة الجناح الوسط في الحزب على حساب الحمائم والصقور معاً، وربما عودة "رابين" باعتباره ممثلاً لهذا الجناح هو السبب الرئيسي في عودة الحزب إلى السلطة مجدداً، ولكن هذه المرة بفضل حزب "ميرتس" الذي تمكن من الحصول على (12) مقعداً في الوقت الذي فاز فيه "العمل" بـ(44) مقعداً، ولم يحصل "الليكود" إلا على (32) مقعداً، ولقد تمكن "إسحاق رابين" من تشكيل ائتلاف خطي بأغلبية (62) صوتاً بمشاركة كل من "ميرتس" و"شاس"[2].

ومن أهم الأسباب التي قادت حزب "العمل" للعودة الى السلطة مجدداً:

1- عودة "رابين" الى قيادة حزب "العمل"، وإدراكه أن المجتمع الإسرائيلي بات أقرب للوسط منه لليمين أو لليسار.

2- عزوف الناخب الإسرائيلي عن "الليكود" بعد أن امتنع زعيمه "اسحاق شامير" عن الرد على الهجمات الصاروخية العراقية على المدن الإسرائيلية أثناء حرب الخليج الثانية سنة (1991)، وهو ما قلّل من قدرة الردع الإسرائيلي، وأصاب المواطنين في إسرائيل بالخوف من تكرار هذه الاعتداءات.

---

(1) البيادر السياسي، حزب العمل يسترد شعبيته بفضل زعامة "اسحق رابين" وبعناصره المعتدلة والشابة، عدد 492، 1992، ص24.

(2) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، عدد 19، بيروت، 2011، ص28.

3- قبول "إسحاق رابين الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة للمشاركة في قمة مدريد (1991)، وهو ما زاد من تدهور سمعة اليمين الإسرائيلي.

4- النشاط المتنامي لجماعات السلام الإسرائيلية وفي القلب منها حزب "ميرتس" وحركة "السلام الآن"، والتي بشّرت بإمكانية التوصل إلى حل وسط إقليمي بسبب التطورات الإقليمية والدولية الداعمة في هذا الاتجاه(1).

5- تراجع المهاجرين السوفييت المؤيدين تقليدياً "لليكود" عن تأييده والتصويت لصالح حزب "العمل"، وذلك نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من جراء سياسة "الليكود" الاستيطانية الواسعة التي أدت إلى انتشار البطالة واضمحلال المقومات اللازمة لاستيعاب المهاجرين، وتضرر الطبقتين الوسطى والدنيا.

6- تصلب "الليكود" وارتكازه على الأيديولوجية المجردة "أرض إسرائيل الكبرى" وعرقلته لعملية السلام والخلافات بين قادته، مما أدى الى ابتعاد الناخبين عنه، ولإدراك أن الولايات المتحدة تفضل حزب "العمل"؛ بسبب تصلّب حكومة "الليكود" برئاسة "إسحق شامير" في مفاوضات السلام، ورفضه تجميد الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

7- المتغيرات الدولية والإقليمية المتمثلة في انهيار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية ورعب الصواريخ العراقية خلفت رأياً عاماً في إسرائيل يرى أن حزب "العمل" بقيادة "رابين" قادر على التوصل إلى اتفاق سلام مع العرب بأقل تنازلات ممكنة، مع ضمان الأمن والسلام لإسرائيل.

8- الانتفاضة الفلسطينية التي اربكت الحكومة الإسرائيلية العاجزة عن وقفها، ولاسيما عمليات حركة "حماس" و"الجهاد الإسلامي"، التي ساهمت في خلق جو من اليأس والقلق لدى الإسرائيليين، الأمر الذي جعل قسماً كبيراً من الإسرائيليين يقترعون لصالح حزب "العمل" الذي يدعو إلى عقد اتفاقات تسوية مع العرب تتضمن تنازلات عن بعض الأراضي المحتلة(2).

9- شخصية "رابين" المعروف بصداقته للأمريكيين منذ أن كان سفيراً لإسرائيل في واشنطن، وماضيه العسكري والسياسي ومواقفه المتشددة تجاه قضايا التسوية إذ اعتبر "صقراً أمنياً"، إضافة إلى

---

(1) عماد جاد وآخرون، الانتخابات الإسرائيلية (2003)، الأمن أولاً، مصدر سابق، ص56-57.

(2) هيثم مزاحم، مرجع سابق، ص50-51.

مرونته وواقعيته السياستين، كلها جعلته يحظى بأصوات كثير من اليهود المترددين، وقسم من مؤيدي "الليكود"[1].

10- دور الناخب الإسرائيلي قد دفع "رابين" ومعه حزب "العمل" إلى الحكم في إسرائيل لقدرته على العملية التفاوضية، وإدارة علاقات إسرائيل بالغرب والمجموعة الأوروبية بشكل خاص، واستعادة صورة إسرائيل الدولية[2].

تعتبر حكومة "رابين" هي الحكومة الخامسة والعشرين في تاريخ إسرائيل، وتشكّلت من ائتلاف حكومي ضمّ أحزاب "العمل"، "ميرتس"، "شاس"، "يعود"، ولا شك أن تلك التركيبة الائتلافية قد تركت العديد من التداعيات على سلوك "رابين" وحكومته إزاء إمكانيات المضي قدماً بخطوات ثابتة إزاء التسوية السياسية على الأطراف العربية، فقد ظلّ الحفاظ على تركيبة الائتلاف الحكومي واحداً من أهم محددات توجيه سياسات "رابين" إزاء عملية السلام خلال فترة حكمه[3].

حيث تشهد الساحة السياسية في إسرائيل عقب كل دورة انتخابية ظهور حكومة ائتلافية تضم أحد الأحزاب السياسية الكبرى، وعددا آخر من الأحزاب السياسية الصغيرة، وتكشف هذه العملية عن مدى التوافق بين القوى البرلمانية للأحزاب وقوتها السياسية الفعلية[4].

وشكّلت انتخابات عام (1992) انتصاراً لحزب "العمل" (44) مقعداً، واليسار الإسرائيلي (17) مقعداً، مقابل هزيمة كبيرة "لليكود" (32) مقعداً، واليمين القومي المتطرف (11) مقعداً، بينما حافظت الأحزاب الدينية تقريباً على مقاعدها، وعندما تولى "إسحق رابين" رئاسة الحكومة الإسرائيلية بدأت عملية التسوية في عهده، وعلّق الفلسطينيون آمالاً كبيرة على حكومة "العمل" بناء على البرنامج الانتخابي الذي طرحه الحزب، وخاصة عندما تعهد "إسحاق رابين" بعد وصوله إلى سدّة الحكم أنه سوف يجري مفاوضات مع الفلسطينيين، وسيعمل على تجميد الاستيطان، وإلغاء تراخيص آلاف الوحدات السكنية[5].

---

(1) سمير صراص، خالد عايد، وثائق تأليف الحكومة الجديدة ونتائج انتخابات الكنيست، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 11، بيروت، لبنان، 1992، ص147-151.

(2) صبحي عسيلة، مرجع سابق، ص103-104.

(3) عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص338.

(4) موسوعة مقاتل من الصحراء، الأحزاب السياسية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية، 2010 http://www.moqatel.com/openshare/indexf.html.

(5) خالد شعبان، جمال البابا، حزب العمل سلسلة دراسات وتقارير، مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 20، 1996، ص12.

مواقف الحزب السياسية (1995– 1996) وأثره ذلك على مكانته السياسية:

استمرت الحكومة التي شكّلها "رابين" في عام (1992) حتى مقتله في 4 نوفمبر (1995)، حيث شكّل "بيريز" حكومة انتقالية مؤقتة، وعيّن فيها بعض الوزراء من حركات يمينية متطرفة مثل الحاخام "يهود أميطال" زعيم حركة "ميماد" الذي عيّن وزيراً بلا وزارة، ونالت الحكومة ثقة البرلمان[1].

وتشكّلت الحكومة برئاسة "بيريز"، وشارك في الائتلاف الحكومي نفس الأحزاب التي كانت في الحكومة وضمّت (21) وزيراً منهم (15) للعمل[2].

ركّز بيريز على تشكيل فريق حكومي تكون مهمته مواصلة المفاوضات الإسرائيلية العربية من ناحية، وإعادة الثقة الشعبية في الحكومة من ناحية أخرى.

وتشكّلت الحكومة من ائتلاف حزب "العمل" وكل من حزب "ميرتس" و"يعود"، وهذا بأغلبية تمثيله في الكنيست (58) مقعداً، بالإضافة إلى النواب العرب الخمسة الذين دعموا الائتلاف في الكنيست.

لكن في الواقع واجه "بيريز" صعوبات كبيرة لأنه لم يملك الثقل السياسي والعسكري الذي كان يتمتع به "رابين" داخل المؤسسة العسكرية[3]، وفشل "بيريز" في الحكومة بسبب:

- موافقة "بيريز" لضغوطات المؤسسة العسكرية، والذي كان من نتاجها إصدار أمر باغتيال "يحيى عياش" عام (1996)، وهذا في ظروف حساسة من المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية.
- فتح باب الحرب في لبنان بعملية عناقيد الغضب التي ارتكبت خلالها "مذبحة قانا" قد أساء لصورة بيريز وإلى معسكر السلام.
- رفضه إجراء الانتخابات فوراً عقب حادث اغتيال "رابين" خوفاً من استغلال هذه الجريمة.
- لم يستغل الانقسامات الداخلية والصراع في حزب "الليكود" وتنافسهم على الزعامة.
- التخلص من ظل "رابين" واثبات أهليته لكسب الانتخابات منفرداً[4].

---

(1) عبد الفتاح ماضي، الدين والسياسة في إسرائيل، مرجع سابق، ص383–384.

(2) الانتخابات في إسرائيل 2009/2/10، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية (تواصل)، انظر: http://www.altawasul.com/MPAAR/this+is+israel/history/important+event /clection5+2009.htm.

(3) ممدوح نوفل، آفاق الوضع الفلسطيني بعد اتفاق طابا واغتيال رابين، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 25، 1996، ص60–61.

(4) أوري افنيري، السيد سيزيفوس، مختارات إسرائيلية، العدد 19، 1996، ص8.

حكومة باراك الائتلافية (1999–2000) وأثرها على مكانة حزب العمل السياسية:

سعى "باراك" بعد فوزه في انتخابات الكنيست الخامسة عشر (1999) لتشكيل حكومة إسرائيلية تعكس الإجماع القومي الإسرائيلي، وهذا تحت الشعار الذي رفعه في الحملة الانتخابية إسرائيل واحدة هذا من ناحية، كما سعى إلى إيجاد أغلبية تمثل الحكومة في الكنيست من ناحية أخرى.

نجح "باراك" بعد مفاوضات شاقة في تشكيل حكومة ائتلافية تتألف من قائمة إسرائيل واحدة "العمل" و"جيشر" و"ميماد"، وحزب "شاس"، وحزب "ميرتس"، والحزب القومي الديني "المفدال"، و"إسرائيل بعليا"، "ويهود التوراة"، وقد حظيت هذه الحكومة آنذاك بقوة تمثيلية في الكنيست بلغت (75) معقداً إلى جانب حصولها على تأييد أعضاء الأحزاب العربية، وأعضاء حزب "شينوي" (15) مقعداً في الكنيست من أصل (120) مقعداً[1].

من خلال هذا الائتلاف الحكومي نجح "باراك" في ضمّ ممثلين من كافة القوى السياسية والاجتماعية الهامة في إسرائيل من علمانيين ودينيين وأشكيناز وسفارديم ومهاجرين روس، مما كان من شأنه أن يجعله مؤهلاً لتوحيد غالبية الشعب الإسرائيلي خلف حكومته[2].

ولقد راهن بعض الخبراء الإسرائيليين على أن انتخاب "أيهود باراك" رئيساً للحكومة أوجد فرص فريدة لدفع مصالح إسرائيل إلى الأمام بصورة درامية سواء في الحلبة الإقليمية أو الدولية، وذلك من جراء خيبة الآمال الكبيرة التي أحدثتها حكومة "بنيامين نتنياهو" في الشرق الأوسط وفي الولايات المتحدة الأمريكية وفي أوروبا (1996–1999).

انهيار ائتلاف حكومة باراك عام (2001):

على الرغم من أن الحزب كان هو الحزب الأول في إسرائيل الفائز بتشكيل الحكومة، إلا أن هذا الفوز لم يمكنهم من تشكيل حكومة بشكل منفرد، فاضطر إلى أن يكوّن حكومة ائتلافية جمعت ألوان الطيف السياسي داخل الخريطة الحزبية في إسرائيل، وكان لهذا الائتلاف الفضل في إضعاف "باراك" وحمله على تقديم استقالته، حيث أصبحت حكومة "باراك" بعيدة عن التصنيف السياسي التقليدي، فلا هي يسارية ولا يمينية ولا دينية ولا علمانية، فهي نتاج لهذه الاتجاهات المتناقضة ككل في ذات الوقت، وقد أبرز هذا الائتلاف فشله في قيادة الحكومة ومعسكر اليسار والحكومة ككل، وعمّق من أزمة الحزب التي دخلها بعد تولي "بيريز" الحكم على اثر مقتل "رابين"، فقد دفع حزب

---

(1) شاكر الجوهري، مستقبل المشروع الصهيوني في ضوء نتائج الانتخابات الإسرائيلية، مجلة آفاق، العدد 4، 2003/05/14، www.afaq.org/fact4.html.

(2) شاي فلدمان، جدول أعمال حكومة باراك، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 40، 1999، ص15.

"العمل" بقيادة "باراك" فريسة للأحزاب الدينية داخل الائتلاف الحكومي[1]، خاصة في ظل انسحاب حزب "ميرتس" الحزب اليساري الوحيد في الائتلاف الذي كان يكرّس لعملية الوفاق، وذلك على اثر تعاون "باراك" مع الأحزاب الدينية والأحزاب ذات التوجهات اليمينية مثل "الحزب القومي الديني" وحزب "شاس" وحزب "المهاجرين الروس"[2]، فقد تعرّضت الحكومة للعديد من الأزمات التي لم يستطع "باراك" التغلب عليها وهي:

1- استهل فترته في السلطة بمواجهة حزبه "حزب العمل".

2- عندما حاول أن يفرض على معسكره العلماني تنازلات الأحزاب الدينية بدا بعدها عديم المصداقية، والتعامل مع المواطنين.

3- استمراره في التحوّل التدريجي نحو اليمين في المجتمع الإسرائيلي[3].

4- أزمة المولدات وانسحاب "يهودت هتوراة".

5- عدم التصويت في الكنيست على المصادقة على اتفاقية شرم الشيخ.

6- تصويت وزراء "شاس" ضد المصادقة على الميزانية والمطالبة بوزير خامس[4].

وتعود أهم أسباب خسارة "باراك" إلى الجمود في العملية السياسية، وأيضاً إلى عدم قدرة إسرائيل السيطرة على انتفاضة الأقصى.

ائتلاف عام (2001) وأثره على مكانة حزب العمل السياسية:

بعد انتخابات رئاسة الوزراء والتي جرت في (2001) بين "شارون" و"باراك"، والتي أدت إلى فوز "شارون"، وانسحاب "باراك" من الحياة السياسية شارك حزب "العمل" مع شارون "الليكود"، حيث لم يجد قادته "بيريز" و"بن أليعازر" أي منفذ لهما للوصول إلى السلطة سوى الدخول في هذا الائتلاف الحكومي على الرغم من التوجه اليميني الصريح لهذه الحكومة، وما تبنته من أيدلوجية يمينية معلنة تتناقض مع أيدلوجية حزب "العمل"، فنهج كل من "بن أليعازر" و"بيريز" داخل حكومة الوحدة الوطنية

---

(1) عماد جاد، حكومة شارون: مستقبل التسوية والاستقرار الإقليمي في الانتخابات الإسرائيلية (2001)، مأزق الصهيونية وأزمة أسس الدولة العبرية، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية، القاهرة، مصر، 2001، ص16.

(2) باروخ كمرلنغ، إسرائيليون يحاكمون دولتهم: الإبادة حرب شارون ضد الفلسطينيين، ترجمة: فاطمة نصر، مجلة سطور، القاهرة، مصر، 2003، ص142 .

(3) عزمي بشارة، من يهودية الدولة حتى شارون، ط1، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2005، ص319-321.

(4) خالد شعبان، مرجع سابق، ص21.

كان منافياً لثوابت حزب "العمل"، فقد قام "بيريز" بتبرير انتهاكات "شارون" لعملية السلام دولياً[1]. أيضاً كان "بن أليعازر"[2] أكثر متشدداً "لشارون" وسياسته اليمينية، كما برز في تصريحه في 7 أبريل (2001) الذي أيّد فيه الاستيطان، وأعطى شرعية للمستوطنين للاستمرار في انتهاكاتهم في حق الفلسطينيين، وربط المفاوضات بإيقاف الانتفاضة وغيرها من السلوكيات اليمينية[3]، مما عمل بدوره على زيادة هذه الخلافات بين قادة الحزب وقسّم صفوفه بين مؤيد ومعارض للبقاء في هذا الائتلاف الحكومي[4]، مما عمل على حدّة الأزمة التي يعاني منها الحزب.

ائتلاف عام (2005) وأثره على مكانة حزب العمل السياسية:

ائتلاف حزب "العمل" مع "الليكود" في حكومة وطنية في 13 يناير (2005) بحجة تغيير خطة فك الارتباط، حيث دخل الحزب ائتلافاً في حكومة تنتهج سياسات مناقضة لأيديولوجيته، فمن خلال دخوله هذا الائتلاف كان "شارون" هو الكاسب الأكبر لأنه سينفّذ سياساته في تحقيق غايته.

أما حزب "العمل" فهو الخاسر الأكبر فقد تحالف مع حزب معادٍ له متخلياً عن ثوابتها الأيدلوجية، مما أثار موجة عارمة من الانتقادات داخل معسكر اليسار، ويرى بعض المحللين أن عدداً من أعضاء حزب "العمل" يربطون تأييد فك الارتباط بالحقائب الوزارية التي سيحصلون عليها في الحكومة الإسرائيلية، فهم لا يهتمون بالائتلاف من أجل فك الارتباط كما يدّعون، وقد رأى البعض أن بدخول حزب "العمل" الائتلاف الحكومي أعطي شارون تأييداً ودعماً كبيراً أمام الرأي العام لاختطاف أراضي الضفة الغربية لتكون تحت ستار خطة فك الارتباط، مما قسّم الحزب إلى معسكرين، معسكر

---

(1) يائير كوتلير، الزرزور والغراب: شارون وبيريز، القاهرة، حركة التحرير الفلسطيني فتح، مكتب الإعلام والعلاقات الخارجية، 2003/11/04.

(2) بنيامين بن أليعازر، ولد في العراق عام 1936، يشغل منصب وزير الصناعة والتجارة والأيدي العامة في الحكومة الإسرائيلية، كان قائداً لوحدة شكيد العسكرية إبان حرب 1967، وشغل مناصب وزير الدفاع ووزير الاتصالات وكذلك وزير البنى الأساسية. وقد نزح مع أهله إلى إسرائيل عام 1950 بعد تواطؤ القادة الصهاينة وعلى رأسهم بن غوريون والحكومة العراقية على تهجير اليهود إلى فلسطين من خلال نشر الرعب والخوف في نفوسهم إن بقوا في العراق، وخدم في قوات الدفاع الإسرائيلية كضابط مهنة، وبرز اسمه بقوة بعد فوز رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون في فبراير 2001 حيث تولى وزارة الدفاع. (www.havoda.org.il).

(3) حسن أبو طالب (تحرير)، التقرير الاستراتيجي العربي مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مصر، 2001، ص273.

(4) أكرم ألفي، انتخابات حزب العمل الإسرائيلي، أزمة قيادة أم أزمة نظام سياسي، مجلة الديمقراطية، العدد الرابع، القاهرة، مصر، أكتوبر 2001، ص174.

مؤيد للبقاء في الحكومة، وآخر معارض لها إلى أن زاد الأمر حتى وصل حد تبادل الاتهامات بين قادة الحزب وداخل صفوف نخبته[1].

مني حزب "العمل" منذ عام (1996) حتى الانتخابات البرلمانية لعام (2006) بتراجع وتقلص في وجوده داخل الحياة البرلمانية في إسرائيل، فقلّ عدد المقاعد التي يحصل عليها في البرلمان، فبعد أن كان عدد المقاعد التي يشغلها تتجاوز في بعض الأحيان (45) مقعداً عام (1981)، حيث حصل على (47) مقعداً آنذاك، إلا أن مقاعده أخذت في التقلص فحصل عام (1996) على (34) مقعداً، انخفضت إلى (26) عام (1999)، ثم وصلت إلى (19) مقعداً عامي (2003)، (2006)، واستمر هذا التراجع ليصل إلى (13) مقعداً عام (2009) لأول مرة في تاريخه، مما يعكس الوضع المزري الذي احتله الحزب خلال هذه الفترة الزمنية ليمثل ذلك ملمحاً مهماً من ملامح أزمة الحزب، ونظراً لوجود الحزب في الكنيست وتراجع دوره في الحياة السياسية والحزبية بإسرائيل، لم يكن بإمكان الحزب الوصول للسلطة سوى من خلال صناعة الائتلافات الوزارية التي دخلها من عام (1992) حتى (2006) إلى أربعة ائتلافات عام (1999)، (2001)، (2005)، (2006)[2].

ائتلاف عام (2006) وأثره على مكانة حزب العمل السياسية:

جرت الانتخابات الإسرائيلية للكنيست السابعة عشرة في 2006/03/28 في ظل متغيرات محلية والإقليمية ودولية متنوعة مثل استطلاعات الرأي التي لعبت دوراً كبيراً في حراك الأصوات وفي توجيه الناخبين، وبسبب التدهور الأمني واستمرار تساقط الصواريخ من غزة على جنوب إسرائيل، واختفاء شارون وظهور شرقي "عمير بيرتس" لرئاسة حزب "العمل"، وأيضاً فوز حركة "حماس" بالانتخابات الفلسطينية، والانسحاب الأحادي الجانب مما أدى إلى عملية الائتلاف[3].

بعد فوز الحزب في الانتخابات البرلمانية بـ(19) مقعداً أصبح الحزب الثاني في إسرائيل بعد حزب "كاديما"، ومن ثم لرغبة قادة الحزب للوصول للسلطة والدخول مرة أخرى في قلب العملية السياسية وافق قادة الحزب على الانضمام إلى الحكومة الائتلافية بقيادة حزب "كاديما" على الرغم من الشروط التي أملاها "أولمرت" على "بيرتس" لدخول الحكومة جعلته يخسر قطاعاً عريضاً من ناخبيه، حيث قبل بوزارة الدفاع عوضاً عن وزارة المالية مما زاد من أزمة الحزب، "بيرتس" ظهر كجنرال

(1) Shaoul Jean/ Israel: Labor party to prop up Sharon's Likud coalition, www.wsws.org - accessed on 22 December, 2004.

(2) الكنيست الإسرائيلي، الدورات البرلمانية من الرابعة عشرة حتى السابعة عشرة، متاح على شبكة المعلومات الدولية بتاريخ 2007/01/01: www.knesset.il.

(3) خالد شعبان وجمال البابا، حزب العمل سلسلة دراسات وتقارير، مرجع سابق، ص92–96.

اجتماعي استطاع فرض أجندته الاجتماعية على الناخب الإسرائيلي، ومما يفسر ذلك قبوله بمنصب وزير الدفاع وانتهاجه أسلوب من سبقه من أعمال البطش والعنف بالفلسطينيين، فقد أعلن من قبل أنه يسعى للسلام معهم إلا أن ذلك كان تكتيكاً لإثبات قدرته في أن يكون جنرالاً عسكرياً، كما كان جنرالاً اجتماعياً[1]، واتبع "بيرتس" طريقاً مليئاً بالتوجهات اليمينية على خلاف ما أعلنه من توجهات يسارية في برنامجه الانتخابي، مما أودى بمستقبل الحزب ومستقبل رئيسه آنذاك، وفشل الحزب في الحصول على قاعدة تأييد قوية تمكنه من احتلال مكانة متقدمة في الحياة البرلمانية[2].

جدول رقم (1): يوضح الحكومات الإسرائيلية ورؤسائها في الفترة 1948-2011[3]

الحكومات	رئيس الوزراء	الانتماء	المدة
الحكومة المؤقتة	ديفيد بن غوريون	حزب الماباي	1948/08/14-1949/03/08
الحكومة الأولى	ديفيد بن غوريون	حزب الماباي	1949/03/08-1950/10/30
الحكومة الثانية	ديفيد بن غوريون	حزب الماباي	1950/10/30-1951/10/08
الحكومة الثالثة	ديفيد بن غوريون	حزب الماباي	1951/10/08-1952/12/22
الحكومة الرابعة	ديفيد بن غوريون	حزب الماباي	1952/12/23-1954/01/26
الحكومة الخامسة	موشيه شاريت	حزب الماباي	1954/01/26-1955/06/29
الحكومة السادسة	موشيه شاريت	حزب الماباي	1955/06/29-1955/11/03
الحكومة السابعة	ديفيد بن غوريون	حزب الماباي	1955/11/03-1958/01/07
الحكومة الثامنة	ديفيد بن غوريون	حزب الماباي	1958/01/07-1959/12/17
الحكومة التاسعة	ديفيد بن غوريون	حزب الماباي	1959/12/17-1961/11/02
الحكومة العاشرة	ديفيد بن غوريون	حزب الماباي	1961/11/02-1963/06/26
الحكومة الحادية عشرة	ليفي أشكول	حزب الماباي	1963/06/26-1964/12/22
الحكومة الثانية عشرة	ليفي أشكول	حزب الماباي	1964/12/22-1966/01/12
الحكومة الثالثة عشرة	ليفي أشكول	حزب الماباي	1966/01/12-1969/03/17
الحكومة الرابعة عشرة	جولدا مائير	تجمع المعراخ	1969/03/17-1969/12/15
الحكومة الخامسة عشرة	جولدا مائير	تجمع المعراخ	1969/12/15-1974/03/10
الحكومة السادسة عشرة	جولدا مائير	تجمع المعراخ	1974/03/10-1974/06/03

---

(1) مسعود أحمد غبارية، الانتخابات الإسرائيلية العامة، التطورات والنتائج والأبعاد، قضايا إسرائيلية، عدد 22، 2006، ص25.

(2) علاء سالم، الانتخابات الداخلية في حزب العمل الإسرائيلي، سقوط جنرال القضايا الاجتماعية وصعود جنرال القضايا العسكرية، مختارات إسرائيلية، عدد 153، 2007، ص134.

(3) محسن صالح، حزب العمل الإسرائيلي، تقرير معلومات (19)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2011، ص41.

الحكومات	رئيس الوزراء	الانتماء	المدة
الحكومة السابعة عشرة	إسحاق رابين	تجمع المعراخ	1977/06/20-1974/06/03
الحكومة الثامنة عشرة	مناحيم بيغن	حزب الليكود	1981/08/05-1977/06/20
الحكومة التاسعة عشرة	مناحيم بيغن	حزب الليكود	1983/10/10-1981/08/05
الحكومة العشرون	إسحاق شامير	حزب الليكود	1984/09/13-1983/10/10
الحكومة الحادية والعشرون	شمعون بيريز	تجمع المعراخ	1986/10/20-1984/09/13
الحكومة الثانية والعشرون	إسحاق شامير	حزب الليكود	1988/12/22-1986/10/20
الحكومة الثالثة والعشرون	إسحاق شامير	حزب الليكود	1990/06/11-1988/12/22
الحكومة الرابعة والعشرون	إسحاق شامير	حزب الليكود	1992/07/13-1990/06/11
الحكومة الخامسة والعشرون	إسحاق رابين	حزب العمل	1995/11/22-1992/07/13
الحكومة السادسة والعشرون	شمعون بيريز	حزب العمل	1996/06/18-1995/11/22
الحكومة السابعة والعشرون	بنيامين نتنياهو	حزب الليكود	1999/05/18-1996/06/18
الحكومة الثامنة والعشرون	إيهود باراك	حزب العمل	2001/03/07-1999/07/06
الحكومة التاسعة والعشرون	أرئيل شارون	حزب الليكود	2003/02/27-2001/03/07
الحكومة الثلاثون	أرئيل شارون	حزب الليكود	2006/03/28-2003/02/27
الحكومة الحادية والثلاثون	إيهود أولمرت	حزب كاديما	2009/03/31-2006/05/04
الحكومة الثانية والثلاثون	بنيامين نتنياهو	حزب الليكود	-2009/03/31

المبحث الثاني: أفكار ومشاريع حزب العمل لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي:

يحمل مصطلح التسوية السلمية معنى محاولة فض الصراع بين طرفين أو أكثر حول القضية مثار الخلاف بالطرق السلمية، وعادة ما تتم بقبول الأطراف لحل يوقعون عليه ويلتزمون بتنفيذه بناء على اتفاقية محددة، وليس شرطاً أن تكون التسوية السلمية "عادلة" أو حلاً "وسطاً"، إذ أنها تعكس في كثير من الأحيان موازين القوى وحالات الانتصار والهزيمة، والضغوط الداخلية والخارجية[1]، لكن مصطلح التسوية من أكثر المصطلحات تعقيداً في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي لأن الرؤية الإسرائيلية تعني فرض السيطرة على المنطقة التي تعتبرها مجالاً حيوياً لأمنها، وهذا يعني الوصول إلى حدود أخرى من خلال سيطرة غير مباشرة لتركيع ورضوخ المناطق المجاورة أمام إسرائيل، لكن مفهوم السلام لدى الساسة الإسرائيليين له رؤية خاصة بهم، فهو مرتبط بالمفهوم الأمني من خلال بنية أمنية إقليمية تندمج فيها جميع بلدان المنطقة للمحافظة على العلاقات المستقرة والطبيعية[2].

---

(1) محسن صالح، فلسطين دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مصر، 2003، ص431.

(2) عمر عاشور، حل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، تعارض المفاهيم والحلول البديلة، قراءات استراتيجية، مركز التخطيط الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية، فلسطين، 2010، ص25.

تطور مواقف الحزب من تسوية الصراع العربي الاسرائيلي:

مرحلة (1948-1971):

حزب "الماباي- العمل" هو واضع أسس إسرائيل وسياستها تجاه العرب وقاد سياسة الصراع العربي الاسرائيلي مرتكزاً على منطق القوة وفرض الأمر الواقع وانتهاز الفرص لتوسيع حدود الكيان الإسرائيلي، ثم فرض السلام على الدول المجاورة، وفيما يتصل بطبيعة الكيان الاسرائيلي وحدوده فقد كان هناك اختلاف بين تيارين داخل المعسكر العمالي بالنسبة لحدود الدولة، على الرغم من الاتفاق العام بين الأحزاب الصهيونية على المبادئ الأساسية للمشروع الصهيوني(1).

حزب "الماباي" كان يُخضع تلك المبادئ لضرورات ومتطلبات المراحل التي يمر بها المشروع الصهيوني، وذلك بإتباع خط براجماتي يتعامل مع الوضع المحلي والدولي بشكل يمكنه من تسخيرها في كل مراحله لخدمة المشروع، ولذلك لم يعلن في أي وقت حدود مشروعه الجغرافية والسياسية أو السكانية، ووافق على قرار التقسيم من أجل تقويته وتوسيعه بعد ذلك.

حزب "الماباي" رفض فكرة التقسيم، وتراوح طابع الدولة بين ثنائية القومية بين العرب واليهود، وحسم الصراع بين الطرفين بقبول قرار التقسيم، ولكن لم يتم تحديد حدود الدولة، وذلك حتى يتم التوسع بعد ذلك في حروب (1948)، (1956)، (1967)، فالنهج السائد هو رفض توضيح الحدود السياسية تماشياً مع النهج القائم على فرض سياسة الأمر الواقع وتنشيط الاستيطان(2).

ظل حزب "الماباي- العمل" منذ تأسّس الكيان الصهيوني عام (1948) يرفض كل المشروعات الدولية لحل القضية الفلسطينية وتسوية الصراع العربي- الاسرائيلي بدءاً من رفضه لقرار التقسيم رقم (181) إلى رفضه لمشروع مبعوث الأمم المتحدة الكونت "فولك برنادوت" عام (1948)، أو أي مشروع آخر يطالب اسرائيل بالانسحاب الى حدود قرار التقسيم ما قبل اتفاقات الهدنة مع الدول العربية عام (1949).

وكانت أطروحات الحكومة العمالية للتسوية تتجاهل القضية الفلسطينية، كما رفضت عودة اللاجئين الفلسطينيين، أو قسم منهم على ديارهم متحدية قرارات الأمم المتحدة بهذا الشأن(3).

---

(1) عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق، ص469-470.

(2) المرجع نفسه، ص470.

(3) منير الهور، طارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية (1948-1982)، ميردت المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1983، ص122-12.

وقد حاولت إسرائيل بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة منع مجلس الأمن من فرض حلول أو اتخاذ قرارات تتعارض مع مطامعها التوسعية، وتفرض عليها الانسحاب الفوري من الأراضي العربية المحتلة عام (1967)، وكرّس حدود اتفاقيات الهدنة عام (1949) بوصفها حدوداً للكيان الاسرائيلي معترفاً بها.

ورغم أن اسرائيل قبلت بالقرار (242) فقد عملت ما في وسعها لإفشال مهمة المبعوث الدولي "جون اريادينج" لمنع تنفيذ القرار، محاولة إلقاء اللوم على الدول العربية[1].

وقد نصّ قرار (242) على:

1- سحب القوات الإسرائيلية المسلحة من أراضي احتلت في النزاع الأخير.

2- احترام السيادة والوحدة لأراضي كل دولة في المنطقة والاعتراف بذلك، وكذلك استقلالها السياسي، وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحرة من التهديد أو أعمال القوة.

3- حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

4- تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

5- إقامة مناطق مجرّدة من السلاح.

وأقر القرار مبدأ عادل ودائم في الشرق الأوسط[2].

من أبرز عيوب هذا القرار:

1- لم يتعرّض للحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني، ولم يتناول جوهر النزاع وهو قضية فلسطين إلا من زاوية واحدة وهي اللاجئين.

2- يجعل الانسحاب الإسرائيلي رهناً لتحقيق شروط أخرى.

3- لا يعيّن بوضوح الخطوط التي يجب أن ينسحب منها الكيان الاسرائيلي.

4- يعطي الكيان الاسرائيلي ما أحتله من توسع غير قانوني قبل حرب (1967).

5- تم حذف "ال" التعريف في النص الانجليزي (The) ليصبح الانسحاب من "أراض" وليس "الأراضي" التي احتلتها الصهاينة، بمعنى الانسحاب لن يكون بالضرورة شاملاً كل الأراضي[3].

---

(1) هيثم مزاحم، حزب العمل الإسرائيلي (1968-1999)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، عدد 59، أبو ظبي، ط1، 2001، ص69-70.

(2) www.un-org/arabic/sc.

(3) محسن صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مصدر سابق، ص448-449.

مشروع ايجال ألون (1967):

ايجال ألون[1] من الآباء الأوائل للمشروع الصهيوني في فلسطين، وكان أحد مقاتلي منظمة الـ"هاجاناه"، تولى "ألون" منصب قيادة الهجاناه، ثم تولى رئاسة قوات "البالماخ" الذراع الضاربة "للهاجاناه"، وشغل "ألون" مجموعة من المناصب العسكرية المهمة في الجيش الإسرائيلي ما بين قيادة قوات المدرعات والقوات البرية، وأخيراً تولى منصب نائب وزير الدفاع الإسرائيلي عام (1962) حتى أحيل إلى التقاعد، اتجه إلى العمل السياسي والعسكري، وتولى منصب وزير العمل في حكومة "ليفي أشكول"، وكان أحد أعضاء المطبخ السياسي والعسكري المصغر لرئيسة الوزراء "غولدا مائير"، ولعب دوراً كبيراً في توجيه سياسة الحرب الاسرائيلية خلال معارك (1973) حتى اعتزل الحياة السياسية والعسكرية نهائياً حتى وفاته في أواخر السبعينيات، كانت له مجموعة من الأطروحات الخاصة بالصراع العربي الاسرائيلي وقضاياه سواء فيما يتعلق بملف اللاجئين أو الحدود أو المياه، وخاصة تحويل مياه نهر الأردن وروافده إلى إسرائيل والاستيطان[2].

وأهم الاسباب التي دفعت "ألون" إلى طرح هذا المشروع هو الفراغ في السياسة الإسرائيلية الذي نشأ عن انتصارها العسكري السريع واحتلالها غير المتوقع لأجزاء من الأراضي العربية، وقد أصر "ألون" أمام هذا الوضع على ضرورة أن تكون الأهداف الإقليمية الإسرائيلية أكثر وضوحاً، كما طالب بضرورة "الحسم الفوري" بشأن المستقبل السياسي للضفة الغربية وقطاع غزة، ويقوم مشروع "ألون" الذي طرحه عام (1967) على مبدأ الحل الوسط الإقليمي الناشئ عن اهتمام "ألون" بثلاثة عوامل أساسية:

---

(1) من أصلي روسي، جاءت أسرته إلى فلسطين مع أوائل الهجرات الصهيونية إليها عام 1882م، التحق بالهاجاناه في سن مبكرة وأصبح قائداً للقوة الضاربة "البالماخ" عام 1945، ولعب دوراً بارزاً في حرب عام 1948، انشق عن "الماباي" وانضم إلى "أحدوت هعفوداه" عام 1944 الذي اتحد مع "هشومير هتسعير" ليكوّن حزب "مبام"، لكن "ألون" عاد وخرج من "المبام" على رأس "أحدوت هعفوداه" عام 1945، وليستمر على رأس هذا الحزب المستقل حتى عاد للاتحاد مع حزب العمل "مباي" 1965، وليصبح أحد قادته البارزين، ونائباً لرئيس وزراء إسرائيل "ليفي أشكول" في عام 1968، وكان قد شغل منصب وزير العمل في حكومات متعاقبة بين عام 1961-1968، وقد شغل منصب وزير التربية ونائب رئيس الحكومة حتى عام 1974، ثم أصبح وزيراً للخارجية ونائباً لرئيس الحكومة في عهد "إسحاق رابين" في الفترة بين عام 1974-1977، وكان ترتيبه الثاني في حزب العمل بعد شمعون بيريز، وبقى كذلك حتى توفي عام 1980 (سعيد تيّم، النظام السياسي الإسرائيلي، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 1989، ص382).

(2) القدس أون لاين: http://www.alasra.ps/news/.php?maa=view&id=293.

- الارتباط التاريخي وحق الشعب اليهودي في أرض اسرائيل.
- الحاجة إلى المحافظة على الطبيعة اليهودية لإسرائيل.
- مفهوم الحدود القابلة للدفاع عنها[1].

يعتبر "ألون" هو أول من نسّق أول رسم لخريطة الاستعمار اليهودي في الضفة الغربية على الرغم أنه كان وزيراً للعمل في الحكومة الإسرائيلية عام (1967)، لكنه لم يكن مهتماً بهذا المنصب وركّز اهتمامه بعد الحرب مباشرة على استعمار الأراضي المحتلة، وجعله شاغله الأساسي، وغالباً ما يتم تلخيص مشروعه بأنه محاولة لإيجاد حل للصراع، وقد قدّم "ألون" في البداية أنه أبو "الخيار الأردني" أي التوصل إلى تسوية على الأراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة بين إسرائيل والأردن، قبل أن تنقّح الفكرة على نحو يحل السيادة الفلسطينية محل الأردنية، ولم يكن يسعى للتسوية وإنما للتوسع، وكان أول من فكر في دق أسافين في تلك المناطق، وتألف كل اسفين من سلسلة المستعمرات الاستيطانية اليهودية التي تفصل الفلسطينيين عن بعضهم[2].

وعلى الرغم من أن "ألون" طرح مشروعه على حكومته إلا أنها لم تقم بمناقشته أو تبنيه رسمياً، فإن هذا المشروع أصبح بعد ذلك أساساً تنطلق منه معظم أو كل مشاريع التسوية الإسرائيلية، وأصبح الموجّه الأساسي لسياسة حزب "العمل" تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة[3].

النقاط الأساسية لمشروع ألون:

1- تصر إسرائيل على أن حدودها الشرقية يجب أن تكون نهر الأردن يقطع في منتصفه بكل طوله، وأن يبقى خط الحدود كما كان في عهد الانتداب على طول وادي عربة وقبل حرب حزيران (1967).

2- من أجل إنشاء جهاز دفاعي صلب من جهة ولإقامة دولة اسرائيل ولتأمين اكتمالها من ناحية جيوغرافية وإستراتيجية يجب أن نضيف إلى الدولة كجزء لا يتجزأ من سيادتها المناطق التالية.

أ- قطاع بعرض يتراوح بين (10-15) كم تقريباً على غور الأردن، من غور بيسان وحتى شمال البحر الميت على احتواء حد أدنى من السكان العرب.

---

(1) وليد الجعفري، المشروع الإسرائيلي للإدارة الذاتية: جذوره، تطوره، أخطاره، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، ط1، 1979، ص5.

(2) إيلان بابه، المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية الاحتلال والتطهير العرقي بوسائل أخرى، ترجمة: ثائر ديب، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 91، 2012، ص109.

(3) مركز الزيتونة، مرجع سابق، ص52.

ب-إضافة قطاع بعرض عدة كيلو مترات من شمال القدس حتى البحر الميت، بحيث يجري فحصها على الطبيعة يتصل في مكان ما بعد المنطقة الواقعة شمالي طريق عطروت بيت جودون اللطرون، بما في ذلك منطقة اللطرون[1].

3- إضافة جبل الخليل مع سكانه أو إضافة صحراء يهودا على الأقل من مشارف الخليل الشرقية.

4- الامتناع عن الاحتواء الكثير من السكان العرب يجب دراسة إمكانية الاكتفاء بإضافة صحراء يهودا فقط مع إضافة تعديلات أصغر على الحدود[2].

5- أكد "ألون" أن الاستيطان يشمل كافة أنحاء مدينة "القدس"، كونها العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل، وحدود غور الأردن وبعض المناطق المتاخمة للخط الأخضر، وهي تشكل ما مجوعه (40%) من أراضي الضفة الغربية كمرشحة للضم للسيادة الإسرائيلية والباقي ممكن التفاوض عليه[3].

6- ويجب إقامة ضواحي بلدية مأهولة بالسكان اليهود في شرق القدس، وإعادة تعمير وإسكان سريعين للحي اليهودي في البلدة القديمة في القدس، والعمل على مستوطنات سكنية زراعية وبلدية في المناطق ومعسكرات ثابتة للجيش وفق الاحتياجات الأمنية، ويحاول المشروع الاستيطاني تجنب المناطق المأهولة بالسكان وفقاً لسياسة "أكبر مساحة من الأرض وأقل عدد من السكان"، ويضاف إلى ذلك تسوية إقليمية مع الأردن يتم إعادة قسم من الأراضي الفلسطينية المأهولة بالسكان ومحاصرتهم من جميع النواحي بإسرائيل تقابل اتفاقية سلام مع الأردن[4].

7- مبادرة لإقامة روابط مع زعماء وشخصيات من سكان الضفة الغربية لتشجيعهم على إقامة إطار حكم ذاتي في المناطق التي تكون تحت السيادة الإسرائيلية، ويكون الحكم مرتبطاً بإسرائيل، وهذا الارتباط يمكن أن يظهر عن طريق قيام إطار اقتصادي مشترك واتفاقية دفاع مشتركة وتعاون فني وعلمي واتفاقات ثقافية وإيجاد حل مشترك لإسكان لاجئي قطاع غزة في الضفة الغربية[5].

---

(1) إلياس شوفاني، مشاريع التسوية الإسرائيلية 1967-1968، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1981، ص60-62.

(2) محسن الخزندار، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية بعد حرب 1967، 2010/10/27 http://www.al3ngaa.com/ar/ticles.php?maa=view&id=377&cid=c.

(3) حسن مواسي، استراتيجية أمنية إسرائيلية لخدمة المخططات التوسعية، المستقبل، العدد 3380، 2009 www.almustaqbal.com/storiesprintpreview.asp.

(4) خليل التفكجي، المستعمرات الإسرائيلية بالضفة الغربية، مجلة الدراسات العربية، القدس، 1994، ص27-28.

(5) إيجال ألون، المعدات جاهزة للقصف الإسرائيلي، الكيبوتس الموحّد، 1980، ص103 (بالعبري).

8- بالنسبة للاجئين حدّد "ألون" أن على الحكومة الإسرائيلية المبادرة إلى إعداد خطة اقتصادية شاملة بعيدة المدى محل قضية اللاجئين، على أساس تعاون إقليمي.

9- يجب على إسرائيل ضم غزة بسكانها الأصليين، أما اللاجئون فيجب توطينهم في الضفة الغربية وفي منطقة العريش حسب اختيارهم، وعلى الأمم المتحدة الاستمرار بالعناية باللاجئين في حين تتولى إسرائيل معالجة أمر السكان الدائمين[1].

رأى "ألون" أن حدود اسرائيل الدائمة يجب أن تكون قابلة للدفاع من وجهة النظر الإستراتيجية التي تعتمد على عوائق طبوغرافية دائمة تستطيع أن تقاوم أي هجوم للجيوش البرية الحديثة وتكون حدوداً سياسية، وإن تحديد خطوط الحدود الدقيقة يتم بالطبع بعد سماع رأي رئيس هيئة الأركان[2].

حاول "ألون" في مشروعه التوفيق بين هدفين صهيونيين متعارضين، أولهما: هو حق الشعب اليهودي التاريخي في استيطان أرض إسرائيل، وثانيهما: هو نقاء الدولة اليهودية أي الحفاظ على كونها دولة يهودية القومية، وذلك لأن استيطان أرض إسرائيل المتكاملة أو الكبرى ينطوي على أخطار ضم مليون ونصف المليون عربي إلى دولة إسرائيل، مما يفقدها ميزتها الفريدة ويجعلها دولة ثنائية القومية (يهودية- عربية) [3].

تجنّب مشروع "ألون" الاستيطان في المناطق المأهولة بالسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، لأن مشروعه يقوم على ضم مناطق الاستيطان فقط، وهو لا يريد ضم أعداد كبيرة من السكان العرب، فهو يريد ضم أكبر جزء ممكن من الأرض مع أقل عدد ممكن من السكان[4].

مشروع موشيه ديان (1967):

"موشيه ديان" هو صاحب فكرة الحكم الذاتي، وليس حزب "الليكود" كما يقال أن "الليكود" هو من طرح فكرة الحكم الذاتي في "كامب ديفيد"، هذا الادعاء عار عن الصّحة ليس لأن حزب "العمل" دعم "كامب ديفيد"، ولا لأن حزب "العمل" تغير فحسب، بل لأن له قسط وافر في بلورة هذه الفكرة تاريخياً.

---

(1) خالد شعبان، اللاجئون الفلسطينيون في أفكار ومشاريع التسوية السلمية الإسرائيلية للقضية الفلسطينية (1967-1977)، مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 30-31، 2011، ص12.

(2) خليل التفكجي، مصدر سابق.

(3) يروحام كوهين، تخنيت ألون، مشروع ألون، الكيبوتس الموحد، إسرائيل، 1990، ص177 (بالعبري).

(4) هيثم مزاحم، مرجع سابق، ص70-71.

ففي نقاش بين "ديان" وبين "ألون" تبلورت بدايات الفكرة في أوائل السبعينات، وقد حسم الموضوع مؤقتاً لصالح "ألون" مع أن برنامج "ألون" لم يتم تبنيه رسمياً من قبل أي حكومة إسرائيلية، أي لصالح ما يسمى "بالتسوية الإقليمية" أو "الخيار الأردني"، أما "ديان" فقد اقترح منذ البداية "تسوية وظيفية" مع السكان المحليين، وقد باشر بحوار مع القيادات العشائرية في جبل الخليل ونابلس حول هذا الموضوع، وعبقرية "ديان" جاءت سابقة لأوانها، وشكّل رفضه الحل الإقليمي لصالح الوظيفي الأساس السياسي لانتقاله من حزب "العمل" الى اشتغال منصب وزير الخارجية في حكومة "الليكود" عام (1977)[1].

وحسب "موشيه ديان" فإن إسرائيل ستبقى بصورة دائمة في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما يتضح من لاءاته الخمس المشهورة التي أعلنها في سبتمبر عام (1973):

- غزة لن تكون مصرية.
- الجولان لن تكون سورية.
- القدس لن تكون عربية.
- لن تقوم دولة فلسطينية.
- لن نهجُر المستوطنات التي أقمناها[2].

وأيضاً طرح مشروع الحكم الذاتي للبلديات، وحرية نقل البضائع والناس أحياناً بين الضفتين، وبقدر أقل بين قطاع غزة والضفة الغربية. والحفاظ على جسور مفتوحة لحركة البشر والبضائع بين الضفة الغربية والأردن، والمناطق الإسرائيلية[3].

وأشار "موشيه ديان" أن إسرائيل لم تبلغ النقطة التي تُعيّن فيها الحدود بعد، وأنه حيث تصل الدبابة تكون هناك حدود اسرائيل لأنه يربط الحدود الدائمة بالحدود التاريخية لإسرائيل[4].

---

(1) عزمي بشارة، حزب العمل في السلطة بين الحقيقة والوهم، المركز الفلسطيني لتعميم المعلومات البديلة، سلسلة لقاء بانوراما (2)، 1992 مصدر سابق، ص37-38.

(2) جيفري ارونسون، المستعمرات الإسرائيلية في الضفة والقطاع http:www.qudsway.com/links/Israel/6/html-israel/quds.htm، 2002/02/02، ص3.

(3) باروخ كمرلنغ ويوئل شموئيل مغدال، الفلسطينيون صيرورة شعب، ترجمة: محمد حمزة غنايم، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، فلسطين، 2001، ص309.

(4) صليبا خميس، حزب العمل في السلطة بين الحقيقة والوهم، مصدر سابق، ص19.

مشروع آبا أبيان (1968):

"آبا أبيان[1]" وزير خارجية اسرائيل في 8 أكتوبر (1968)، ألقى خطاباً أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة حدّد فيه المبادئ والأسس التي تريد الحكومة الإسرائيلية تحقيق السلام من خلالها وهي[2]:

1- يجب أن يكون السلام الذي يلي وقوف إطلاق النار عادلاً ومتفاوضاً عليه، معبّراً عنه بشكل تعاوني وفقاً للأصول المرعية في هذا الميدان.

2- تقترح إسرائيل بأن تأخذ التسوية شكل معاهدة تحدد بدقة شروط تعايش إسرائيل مع جيرانها، وتحدّد خريطة تتفق عليها للحدود الآمنة والمعترف بها.

3- يتم التفاوض عن خطوط وقف إطلاق النار بحدود دائمة آمنة ومعترف بها بين إسرائيل وكل دولة مع جيرانها، وتوزيع القوات العسكرية على الحدود، كما يتم الاتفاق عليها في نصوص السلام النهائية.

4- يجب إجراء محادثات لوضع ترتيبات آمنة تجنب الوضع الذي سبب انهيار السلام عام (1967).

5- يجب أن لا يكون هناك تحفظات حول الترتيبات المتعلقة بضمان حرية الملاحة التي ينبغي أن يكون بدورها دقيقة وملموسة، وقائمة على المساواة في الحقوق والواجبات بين إسرائيل والدول البحرية الأخرى.

6- عند الوصول إلى اتفاق سلام مع حدود آمنة يجب المحافظة على حرية التحرك المتوفرة، وخاصة في القطاعات الإسرائيلية الأردنية[3].

7- بالنسبة للأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية رغبة إسرائيل هي التوصل إلى وضع محور يعطي هذه الأماكن طابعها العالمي عن طريق التوصل إلى الاتفاقات المناسبة مع الأطراف المعنية

---

(1) آبا أبيان: من مواليد جنوب أفريقيا، متخصص في لغات الشرق الأدنى، تطوّع في الجيش البريطاني في الحرب العالمية الثانية، وبعد الحرب استقر في القدس ليلتحق بالدائرة السياسية في الوكالة اليهودية، وقد شارك في وفدها إلى الأمم المتحدة عام 1947، ثم أصبح أول رئيس لوفد إسرائيل في الأمم المتحدة، وفي عام 1950 عيّن سفيراً لإسرائيل في واشنطن، بالإضافة لمنصبه في الأمم المتحدة، وكان عضو في الكنيست منذ عام 1950، عيّن وزيراً بلا وزارة عام 1959، ثم وزيراً للتربية عام 1960، ثم عيّن في عام 1963 نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية، (سعيد تيّم، مرجع سابق، ص384).

(2) دون زاكين، هسمسوخ هوبي يسرائيل، الصراع العربي الإسرائيلي، جفعات حبيبه، الكيبوتس المحلي، 1985، ص19-24 (بالعبري).

(3) http://www.alburary.com/p/20p/50e.

تقليدياً، وتلخّص سياسة إسرائيل حول هذا الموضوع بالقول إن الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية يجب أن تقع ضمن إطار مسؤولية الذين يقدّسون هذه الأماكن.

8- تطبيق قرار مجلس الأمن (242) المبدأ المتضمن في ميثاق الأمم المتحدة من خلال التزامات تعاقدية محدودة تدخل فيها حكومة إسرائيل والحكومات العربية لتثبيت مبدأ الحياة القومية، وسيادتها وسلامتها.

9- على الحكومات العربية أن تسحب تحفظاتها الماضية بالنسبة لوجود إسرائيل.

10- يجب أن تشمل محادثات السلام توجيه الاهتمامات المشتركة الى موارد المنظمة ووسائل الاتصال فيها في محاولة لإرساء دعائم مجموعة شرق أوسطية مؤلفة من دول مستقلة ذوات سيادة.

11- لا يمكن تصفية النزاع والانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلم إلا على طاولة المفاوضات[1].

12- بالنسبة إلى اللاجئين استند إلى خطة تنفّذ خلال خمس سنوات في إطار مؤتمر دولي يضم دول الشرق الأوسط مع الحكومات التي تساهم في إغاثة اللاجئين وتوطينهم وتأهيلهم، وتقديم مشاريع يوافق عليها اللاجئون في الشرق الأوسط بواسطة إقليمية دولية، ويعني بذلك إذابة قضية اللاجئين، وعدم المطالبة بحق العودة إلى فلسطين[2].

مشروع غولدا مائير (1971):

جاء رداً على مشروع "السادات" للسلام الذي دعا إلى انسحاب إسرائيل من كل شبر من الأراضي المحتلة مقابل اعتراف بإسرائيل كدولة مستقلة ذات سيادة وضمن حدودها التي كانت قائمة عام 1967، وقد استند مشروع "غولدا مائير" على عدة أسس وهي[3]:

1- جعل سيناء منطقة منزوعة السلاح لا يسمح لمصر بإدخال الدبابات والمدفعيات والصواريخ لها.

2- تستمر إسرائيل في الاحتفاظ بشرم الشيخ على اعتبار أن مضائق تيران حيوية بالنسبة لمرفأ إيلات، كونه المرفأ الوحيد لإسرائيل على البحر الأحمر ولخروجها إلى آسيا وشرق أوروبا.

3- تبقى القدس موحّدة وجزءاً من إسرائيل.

---

(1) محسن الخزندار، مرجع سابق.

(2) خالد شعبان، اللاجئون الفلسطينيون في أفكار ومشاريع التسوية السلمية الإسرائيلية للقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص12-13.

(3) جيرستون كييفال، السياسات الحزبية في إسرائيل والأراضي المحتلة، ترجمة مصطفى الرز، مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة، ص103-104.

4- تعارض إسرائيل فكرة الدولة المستقلة في الضفة الغربية.

5- لن تتراجع إسرائيل عن مرتفعات الجولان.

6- إجراء مفاوضات حول خط الحدود في الضفة الغربية، وعلى أن لا توجد قوات عربية في الضفة الغربية لنهر الأردن، ولابد من الربط بين العرب والإسرائيليين[1].

7- قطاع غزة لا يعود إلى إشراف مصر، وستعتني إسرائيل باللاجئين، وبإمكان غزة أن تصبح مرفأ أردنياً[2].

مرحلة (1973-1977):

وثيقة جاليلي (1973):

هذه الوثيقة عبارة عن تلخيصات وتوصيات للحكومة بشأن سياستها في المناطق المحتلة، وهذه الوثيقة وجدت لها تعبيراً في برنامج حزب "العمل" للانتخابات القادمة، ومازالت هذه الوثيقة تمثّل الأسس السياسية والأيديولوجية التي توجّه موقف حزب "العمل"، وأهم مبادئ تتحدث عنها:

- استيطان قروي ومدني.
- تسهيلات ومحفزات المستثمرين الإسرائيليين في إقامة صناعة في المناطق المحتلة.
- استمرار سياسة الجسور المفتوحة.
- إقامة مستوطنات جديدة وتقوية شبكة الاستيطان، وزيادة عدد المستوطنين بواسطة تطوير مجالات العمل والصناعة، وتخصص الحكومة من ميزانيتها سنوياً احتياجات الاستيطان الجديد وإقامة مستوطنات جديدة في مشارف رفح وغور الأردن وهضبة الجولان: مستوطنة مدنية صناعية في هضبة الجولان، مركز منطقي في غور الأردن، تطوير شمال شرق وغرب البحر الميت، تنفيذ مشاريع المياه المقررة، وتطوير مناطق الاستيطان في المناطق ينسق مع الجهات الحكومية والشعبية والفردية في إطار المشاريع المقررة[3].

---

(1) مهدي عبد الهادي، المسالة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية (1934-1974)، دار النهضة، الناصرة، ط1، 1997، ص110.

(2) خالد شعبان، اللاجئون الفلسطينيون في أفكار ومشاريع التسوية السلمية الإسرائيلية للقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص14.

(3) صلييا خميس، حزب العمل في السلطة بين الحقيقة والوهم، المركز الفلسطيني لتعميم المعلومات البديلة، سلسلة لقاء بانوراما (2)، 1992، ص28-30.

من ناحية تركيز الأراضي وشرائها في المناطق:

1- وجوب توسيع دائرة شراء الأراضي والأملاك في المناطق المحتلة من قبل مديرية عقارات إسرائيل.

2- العمل على تطوير سياسة الاستيطان، وذلك من خلال إقامة مستوطنات جديدة.

3- تعزيز المستوطنات القائمة وخصوصاً في شمال البحر الميت، وفي غور الأردن، وغوش عتسيون، والمستوطنات القائمة في محيط القدس[1].

4- إدارة الأراضي تسعى لشراء الأراضي بالتنسيق مع إدارة الأراضي وعلى اسمها.

5- إدارة أراضي إسرائيل تؤجر الأرض لشركات وأفراد لتنفيذ مشاريع تطوير مصادق عليها.

6- الجهة المختصة بشراء الأراضي تكون لجنة وزارية.

7- إدارة أراضي إسرائيل تسعى لنقل ملكية الأراضي على اسمها حتى الأراضي التي اشتراها يهود من ناحية القدس وضواحيها.

8- يستمر إسكان القدس وتطويرها الصناعي مع الضواحي لمدّ جذورها إلى ما وراء المنطقة التي ينطبق عليها الأمر، ولهذه الغاية تبذل الجهود لشراء أراضي اضافية، وتستغل أراضي الدولة داخل هذه المنطقة شرقاً وجنوباً من القدس والتي قرّرت الحكومة جعلها منطقة مغلقة[2].

برنامج حكومة حزب العمل (1977) حول التسوية:

أيّد حزب "العمل" مؤتمر جنيف للسلام، لكنه رفض دعوة ممثلين من منظمة التحرير الفلسطينية، كما أكد الحزب على أن لا تخضع اتفاقيات السلام لشروط مسبقة أو ضغوط، وأشاد إلى سعيه لسلام مع الدول المجاورة يضمن إزالة جميع مظاهر العداء والحصار والمقاطعة، ويضمن حدود آمنة لإسرائيل، وأكد حزب "العمل" أن اسرائيل لن تعود إلى حدود (1967)، كما شدّد على الطابع اليهودي لدولة إسرائيل.

وأعلن الحزب في برنامجه أن أي اتفاق سلام مع الأردن سيقوم على وجود دولتين مستقلتين، الأولى هي إسرائيل وعاصمتها القدس الموحّدة، والثانية هي دولة عربية شرقي إسرائيل، ورفض إقامة دولة عربية فلسطينية أخرى غربي نهر الأردن[3].

---

(1) قاسم القرموتي، مشروع الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 24، أكتوبر 1983، ص33-34.

(2) صليبا خميس، مرجع سابق، ص42.

(3) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، مرجع سابق، ص54.

وفيما يتعلق بالقدس والاستيطان شدّد حزب "العمل" في برنامجه على أن القدس الموحّدة هي عاصمة دولة إسرائيل، وأعلن الحزب أنه سيعمل على مواصلة تثبيت الاستيطان الريفي والمدني في منطقة القدس والجولان وغور الأردن ومشارف رفح وشرم الشيخ، وهو الاستيطان الأمني الذين يرمي إلى تأمين حدود آمنة، وتشجيع السكان الفلسطينيين على الإدارة الذاتية لشؤونهم الخاصة في المجالات الإدارية البلدية، وفتح الجسور مع الأردن، والدمج الاقتصادي للمناطق المحتلة مع الكيان الإسرائيلي من جهة أخرى(1).

برزت خلال هذه المرحلة ثلاث اتجاهات داخل حزب "العمل" والساحة السياسية الإسرائيلية بشأن المناطق المحتلة وهي:

أ- الخيار الأردني الحل الإقليمي الوسط:

يستند هذا المشروع على أساس وجود دولتين مستقلتين بين البحر الأبيض المتوسط والعراق، دولة يهودية غربي نهر الأردن، ودولة عربية شرقي نهر الأردن، ويرفض المشروع وجود دولة فلسطينية ثالثة بين الدولتين، أي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويطرح بديلاً للدولة الفلسطينية هو "البديل الأردني"، أي دولة أردنية– فلسطينية في الأردن والمناطق التي ستجلو عنها إسرائيل في غربي نهر الأردن، عاصمتها "عمّان".

ومن هنا يستطيع الفلسطينيون والأردنيون التعبير عن هويتهم المستقلة وتطلعاتهم القومية على أن يتم ضمان اتفاق سلام وحسن الجوار مع إسرائيل، ولا يحدد الحزب المناطق التي ستجلو عنها إسرائيل في هذا المشروع، لكنه يسترشد بمشروع "ألون" المعدّل في رسم الحدود مع الدول العربية مع بعض التعديلات عليه، مراعياً الجانبيين الديموغرافي والأمني(2).

ب-الحل الوظيفي:

يقوم على أساس حكم ذاتي إداري للسكان العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت السيادة الإسرائيلية، وهذا طرحه "مناحم بيجن" عام (1977)، واعتمد في اتفاقيات كامب ديفيد مع مصر عام (1978)، اقترح بعض قادة حزب "العمل" إقامة نظام الحكم المشترك الإسرائيلي– الأردني للمناطق

---

(1) وليد الجعفري، المشروع الإسرائيلي للإدارة الذاتية، مرجع سابق، ص11-12.

(2) برنامج الحزب لانتخابات 1981، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 1، بيروت، 1981، ص52-57.

المحتلـة، أي تقاسـم الوظـائف بـين السـلطتين، وذلـك للتوفيـق بـين الحـل الإقليمـي الوسـط مـع الأردن ومشروع الحكم الذاتي[1].

ج- طرح اليسار الإسرائيلي "جناح الحمائم" في حزب العمل:

وكان يدعو إلى التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، والعودة إلى حدود الرابع من حزيران (1967)، والقبول بدولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك لحل القضية الفلسطينية وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، ورفض حزب "العمل" هذا المشروع، مما أدى ذلك لانسحاب معظم الحمائم من الحزب وتأسيسهم لحركات مستقلة تتبنى هذا المشروع[2].

تميّزت هذه المرحلة بحرص الحكومات العمالية على عدم اتخاذ أي قرار رسمي بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، والتهرّب من أي حل دولي قد يفرض عليها، مما أتاح لها مجال كسب الوقت في سبيل تثبيت الوقائع الجديدة في هذه المناطق، فإسرائيل لم تكن معنية بالتوصل إلى أي حل أو قرار نهائي بشأن المناطق المحتلة[3].

وأيضاً طرح من ضمن الخيار الأردني من قبل الإسرائيليين على اشتراك ممثلين عن السكان العرب الفلسطينيين في يهودا والسامرة وقطاع غزة في المباحثات التي ستجري مع حكومة الأردن بهدف تمكينهم من الاشتراك في تحديد مستقبلهم. والاستعداد للتباحث مع الأردن والممثلين الفلسطينيين حول تسوية لفترة انتقالية تمهيداً للتوقيع على اتفاقية سلام، والاستعداد لإتاحة المجال أمام التحاور مع شخصيات وجهات فلسطينية تعترف بإسرائيل وترفض الارهاب[4].

وثيقة شمعون بيريز (1988):

أعدّ "شمعون بيريز" وثيقة تعبّر عن مواقف حزب "العمل" في قضايا الخارجية والأمن، وتشير إلى مفاوضات على ثلاث مراحل:

1- مفاوضات مع وفد أردني فلسطيني بواسطة مؤتمر دولي افتتاحي لا يكون له أي صلاحية لفرض حل أو إملاء شروط المفاوضات.

---

(1) أحمد خليفة، حزب العمل عشيّة الانتخابات؛ عودة إلى الحل الإقليمي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 26، بيروت، 1996، ص163.

(2) هيثم مزاحم، مرجع سابق، ص74-75.

(3) وليد الجعفري، مصدر سابق، ص15.

(4) نور الدين مصالحة، أرض أكثر عرب أقل: سياسة الترانسفير الإسرائيلية في التطبيق (1949-1996)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، ط1، 1997، ص19.

2- التوصل إلى تسوية مرحلية تستمر خمس سنوات، وتتضمن المبادئ التالية:

- نقل صلاحيات إدارة حياة السكان الفلسطينيين إلى أيدي مجلس إداري ذاتي، أما مواضيع الخارجية والأمن فتبقى في أيدي إسرائيل، أما التسوية الأمنية مثل انتشار الجيش ومحطات الإنذار والدوريات الجوية فيحددها الجيش الإسرائيلي.

3- إقرار السلام الدائم القائم على احتياجات إسرائيل الأمنية، كما أكدت الوثيقة أن إسرائيل لن تعود إلى حدود (1967)، وستحتفظ بمناطق غير آهلة بالسكان وحيوية لأمنها، ونهر الأردن هو الحدود الآمنة لإسرائيل، والمستوطنات الإسرائيلية تحت السيادة الإسرائيلية، وأن القدس عاصمة إسرائيل الموحّدة[1].

المبحث الثالث: البرامج السياسية لحزب العمل (1992-2006):

برنامج عام (1992):

جاء برنامج حزب "العمل" لعام (1992) يحمل تصوّره للتسوية العربية الإسرائيلية ضمن إطار مفاوضات مؤتمر مدريد الثنائية، حيث كرّر البرنامج معظم البنود الثابتة الشهيرة، أجرى بعد التعديلات المنسجمة مع عملية التسوية قبل رفع الحظر عن اللقاءات غير الرسمية مع أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية، والاعتراف "بالحقوق الوطنية الفلسطينية"، والدعوة إلى سلام مع سوريا على أساس الحل الإقليمي الوسط، والقرارين (242)، (338)، مع تأكيد الأهمية الأمنية والمائية لهضبة الجولان بالنسبة لإسرائيل، وكذلك السيطرة العسكرية والاستيطانية عليها، وتعزيز المستوطنات فيها[2].

- **المفاوضات وعملية السلام:**

أكد حزب "العمل" على أنه سيجري مفاوضات مباشرة مع الدول العربية كافة ومع الفلسطينيين بشأن سلام دائم، وعلى أساس قراري مجلس الأمن (242)، (338) على كافة الجبهات، وسيحل السلام على أساس اعتراف الدول العربية والفلسطينيين بإسرائيل دولة ذات سيادة في المنطقة وبحقها العيش بسلام وآمن.

---

(1) مركز الزيتونة، مصدر سابق، ص55-56.

(2) برنامج حزب العمل (1992)، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 11، بيروت، لبنان، 1992، ص173-177.

إن حزب "العمل" وانسجاماً مع تطلعاته لإنهاء الصراع والتوصل إلى حل المشكلة الفلسطينية، سيجري مفاوضات مع شخصيات فلسطينية تعترف بإسرائيل، وسيتم ذلك على مراحل:

- **أولاً:** تطبيق الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي الإمكان تقديم الحل في قطاع غزة على الحل في الضفة الغربية.
- **ثانياً:** ستواصل إسرائيل المفاوضات بشأن تطبيق الحكم الذاتي مع الهيئة التمثيلية للفلسطينيين من سكان (1967).
- **ثالثاً:** ستكون إسرائيل على استعداد لوضع جدول زمني للانتقال إلى الحل الدائم[1].

- **الأمن والحدود:** الأمن والحدود بالنسبة لإسرائيل في كل الحكومات وخاصة حزب "العمل" هو أمر حاسم في أي عملية سلام أو اتفاق، وستتجنب أي مساس به، فالحدود الأمنية لإسرائيل يجب أن تكون معترف بها ومتفق عليها[2]. لذلك يجب أن تكون لإسرائيل حدوداً قابلة للدفاع عنها، تقلل من خطر العدوان، وتتيح لإسرائيل الدفاع عن نفسها من خلال وجود ترتيبات أمنية حيوية مثل تجريد مناطق ستجلو عنها من السلاح، حرية الطيران والملاحة، وهذه الترتيبات ستكون لضمان عدم عبور أي جيش عربي أو أجنبي نهر الأردن أو غربه[3].

- **القدس:** ستبقى القدس عاصمة إسرائيل الأبدية، وستبقى موحدة تخضع للسيادة الإسرائيلية، وستضمن لأبناء كل الديانات حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة وحرية العبادة[4].

- **الاستيطان:** لن تقام مستوطنات جديدة، ولن نكثف مستوطنات قائمة في المناطق باستثناء المناطق الواقعة في مجال القدس وغور الأردن، كذلك تمتنع عن اتخاذ إجراءات من شأنها أن تشوّش أو تعرقل مجرى المفاوضات، وأعلنت الحكومة عن تجميد مؤقت لبناء المستوطنات[5]، ولكنها واصلت عمليات الاستيطان وأقامت المباني في المستوطنات القائمة، ورفضت إزالة أي منها خلال الفترة الانتقالية، حتى القائمة منها في مواقع متطرفة في قطاع غزة[6].

---

(1) سمير صراص، خالد عايد، وثائق تأليف الحكومة الإسرائيلية الجديدة ونتائج انتخابات الكنيست، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 11، 1992، ص173–174.

(2) رجا أغبارية، مرجع سابق، ص11.

(3) صراص، عايد، مرجع سابق، 1992، ص175.

(4) عزمي بشارة، حزب العمل بين الحقيقة والوهم، مرجع سابق، ص40.

(5) رجا أغبارية، حزب العمل بين الحقيقة والوهم، مرجع سابق، ص5.

(6) طاهر شاش، التطرف الإسرائيلي جذور وحضارة، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1997، ص123.

- **اللاجئـون:** إن إسرائيل ترفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى الأراضي الواقعة تحت سيادتها، وسيتضمن اتفاق السلام مشروعاً لتسوية مشكلة اللاجئين خارج حدود إسرائيل، وستدعو الدول العربية جميعاً للمشاركة في تسوية مشكلة اللاجئين وسيجنّد رأس مال لهذه الغاية[1].
- **الدولـة الفلسطينية:** رفض إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية والقطاع حتى بحدود معدّلة تفرضها إسرائيل[2]، ولكن "رابين" عبّر عن إقامة كيان فلسطيني لا يصل إلى حد الدولة، وإن كان يزيد على الحكم الذاتي ويكون مرتبطاً بكل من إسرائيل والأردن[3].

برنامج عام (1996):

جرت هذه الانتخابات في ضوء مستجدات ومتغيرات محلية وإقليمية ودولية مغايرة لتلك التي جرت في ظلها الانتخابات السابقة لها، واحتلت قضية التسوية السياسية والصراع العربي الإسرائيلي قمة أجندة قضايا الحملة الانتخابية، وجاء في برنامج الحزب:

- **المفاوضات وعملية التسوية:** سيعمل حزب "العمل" من أجل الوصول إلى سلام دائم مع السلطة الفلسطينية، وسيواصل المفاوضات على أساس اتفاقية أوسلو، ومواصلة المفاوضات للوصول إلى سلام شامل ودائم في المنطقة من أجل إنهاء الصراع العربي– الإسرائيلي حتى عام (2000)، وهذا سيخلق شرق أوسط جديد متحرر من الحروب وسباق التسلح والإرهاب، والتعاون في المجالات الاقتصادية المختلفة.
- **الأمن والحدود:** الفصل بين الشعب الإسرائيلي وسكان المناطق سوف يلبي الاحتياجات الأمنية لإسرائيل، وستحافظ إسرائيل على إبقاء سيطرتها على المناطق الحيوية لأمنها مثل: كتلة المستعمرات الواقعة غرب الضفة الغربية، ومنطقة غوش عتيسون، ووادي الأردن الذي يمثل الحدود الشرقية لإسرائيل، ومنطقة شمال غرب البحر الميت، وفي أماكن حيوية في أعالي المرتفعات الجبلية، ولن يكون هناك انسحاب إلى حدود (1967)، وهناك صيغ متنوعة لتسوية ذلك مثل مشروع "ألون"[4].

---

(1) صراص، عايد، مرجع سابق، 1992، ص175.

(2) رجا أغبارية، مرجع سابق، ص13.

(3) طاهر شاش، مرجع سابق، ص123.

(4) حاتم لطفي العيلة، التغييرات السياسية في إسرائيل وأثرها على عملية التسوية مع منظمة التحرير الفلسطينية خلال الفترة (1992–2001)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، 2011، ص93-94.

- **القدس:** القدس عاصمة دولة إسرائيل الأبدية، والنقطة المركزية للشعب اليهودي، وسوف تظل موحدة وغير مقسمة تحت السيادة الإسرائيلية، وستضمن الحكومة حرية العبادة للطوائف والأديان الأخرى[1].

- **الاستيطان:** لن تقام أي مستوطنات جديدة، وإبقاء أغلبية المستوطنين والمستوطنات القائمة تحت السيادة الإسرائيلية في ظل السلام، مع إمكانية تفكيك بعضها، وفرض القانون الإسرائيلي على معظم المستوطنين الإسرائيليين[2].

- **اللاجئون:** حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين خارج حدود إسرائيل، ورفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وألا يكون هناك تطبيق واسع النطاق لهذا الحق في المنطقة الواقعة خارج مجال السيطرة الإسرائيلية[3].

- **الدولة الفلسطينية:** إن قيام دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة ستعقد كثيراً من فرص التوصل إلى اتفاق، وإقامة هذه الدولة لن يشكل تهديداً لوجود إسرائيل، ولكنه سينشئ واقعاً ينطوي على نزعة تحرير قومية فلسطينية، ولكن يجب أن يكون كياناً فلسطينياً ذات سيادة محدودة، ويعتبر أقل من دولة، حيث لا يكون له جيش وأن يكون مجاله الجوي مفتوح أمام سلاح الجو[4].

برنامج عام (1999):

- **المفاوضات وعملية السلام:** الاستمرار في السياسة التي تبناها "إسحاق رابين" والمعتمدة على قاعدة أن تحقيق الأمن والاستقرار والانتعاش الاقتصادي لن يكون إلا من خلال تحقيق السلام عن طريق التسويات الإقليمية والسياسية في المنطقة وفق إحياء المسيرة السلمية القائمة على الحوار المشترك، وأيضا على اتفاقيات (أوسلو) لتحقيق التصالح بين الشعبين، والاحترام المتبادل، وعلاقات الثقة بين القيادات هي الضمانة الوحيدة لتحقيق السلام الحقيقي وعلاقات الجوار الطيبة

---

(1) برنامج حزب العمل، البرامج الانتخابية للأحزاب الإسرائيلية، مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 19، القاهرة، 1996، ص39.

(2) أحمد خليفة، القيادة الجديدة لحزب شخصيات ومواقف، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، 1997، ص39.

(3) برنامج حزب العمل، مرجع سابق، 1996، ص39.

(4) خليفة، مرجع سابق، ص 104-111.

والثقة بين الشعبين، وأن الإخلال بالاتفاقيات المبرمة بين القيادتين ستؤدي في النهاية إلى العنف وسفك الدماء[1].

- **الأمن والحدود:** قوة الجيش الإسرائيلي وقدرته على الردع، ووجود حدود آمنة والدفاع عنها، وترتيبات أمنية أساسية، وتعزيز تفوق إسرائيل النوعي على الجيوش العربية[2]، والعمل على منح مواطني إسرائيل أقصى درجات الأمن الذي يستند إلى جيش قوي وسلام حقيقي مع جيراننا، وسنضمن حدوداً آمنة، ولن نعود بأي حال إلى حدود (1967)، وسنستند إلى حدود يمكن الدفاع عنها وترتيبات أمنية حيوية، وسيشكّل نهر الأردن الحدود الشرقية لإسرائيل، ولن نسمح لجيش آخر بالتواجد غربه، وستبقى السيادة على غور الأردن وشمال البحر الميت، وغوش عتسيون، ومناطق حيوية لأمن إسرائيل[3]، ويكمن إيجاد حل لمشكلة الحدود مع الفلسطينيين من خلال التنسيق بين الطرفين لتبادل الأراضي في سبيل توفير حماية المستوطنات الكبيرة والصغيرة.
- **القدس:** القدس الكاملة، عاصمة دولة إسرائيل للأبد ستظل موحدة كاملة تحت السيادة الإسرائيلية، وستضمن لأبناء الأديان حريّة الوصول إلى الأماكن المقدسة وحرية العبادة، وستهتم الحكومة بتطوير وازدهار القدس.
- **الاستيطان:** ترى الحكومة الاستيطان بكامل صوره مشروعاً أمنياً ووطنياً، وستعمل على إبقاء المستوطنات الإسرائيلية والمستوطنين في تجمعاتهم الاستيطانية المتواجدة تحت السيادة الإسرائيلية إلى أن يتم تحديد وضع نهائي في اتفاق سياسي في إطار التسوية ويتم الموافقة عليه[4].
- **اللاجئون:** اعتبر أن حل قضية اللاجئين الفلسطينيين يتم خارج حدود إسرائيل، فرفض الحزب بشكل واضح حق العودة للاجئين[5].
- **الدولة الفلسطينية:** رفض قيام الدولة الفلسطينية بإجراء من جانب واحد قبل التوقيع على اتفاق الحل الدائم الذي يجب التوصل إليه من خلال الحوار والتفاهم بين الجانبين، ووفق المصلحة الإسرائيلية فإنه من المفضّل إقامة اتحاد كونفدرالي (فلسطيني– أردني) وبموافقة فلسطينيين وأردنيين، وأن الدولة الفلسطينية لم ولن تكون هدفاً إسرائيلياً، ومع ذلك فإنه في حال انبثاق الدولة

---

(1) وزارة الإعلام، فلسطين، انتخابات الكنيست الخامسة عشر، 1999، ص7–8.

(2) عبد الفتاح ماضي، الدين والسياسة في إسرائيل، 1999، ص148.

(3) شاكر الجوهر، مرجع سابق، س179.

(4) المرجع نفسه، ص195.

(5) هبة جمال الدين، مرجع سابق، ص187.

الفلسطينية كنتيجة لمفاوضات الحل الدائم فإنه يجب التأكد من أن القيود الأمنية والسياسية التي سيتفق عليها ترعى وتعزز المصالح الحيوية لدولة إسرائيل[1].

برنامج عام (2003):

جرت هذه الانتخابات في ظل متغيرات إقليمية ودولية ومحلية تختلف عن الانتخابات السابقة، فهناك متغيرات دولية مثل قضية العراق، والإقليمية كعملية التسوية وإيجاد حل ما لانتفاضة الأقصى، والتغير المحلي داخل الأحزاب مثل قضايا الفساد، وانتشار الرشوة وهي قضايا إسرائيلية.

- **المفاوضات وعملية السلام:** انقسم حزب "العمل" إلى معسكرين الأول بزعامة "عمرام متسناع" رئيس الحزب آنذاك، والثاني بزعامة "بن أليعازر" رئيس الحزب السابق، رأى "متسناع" ومؤيديه أن المفاوضات السياسية يمكن أن تبدأ من حيث انتهت أوسلو وكامب ديفيد (2000)، وتفاهمات طابا (2001)، بالإضافة إلى إمكانية استئناف المفاوضات فوراً ودون شروط من الجانب الإسرائيلي بهدف التوصل إلى حل يؤدي لإنهاء الصراع[2]، ورفض "بن أليعازر" أن يكون اتفاق أوسلو وتفاهمات طابا مرجعية للمفاوضات، ووضع شروط وقف الانتفاضة واستبعاد الرئيس عرفات وتهميشه، واتخذ البرنامج شكلاً عائماً لا يعكس الرؤية اليسارية للحزب ولا الرؤية اليمينية لمعسكر اليمين[3].
- **القدس:** ستبقى القدس تحت سيطرة إسرائيلية كاملة مع ضمان حرية العبادة الكاملة في الأماكن المقدسة جميعاً وهي العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل، وفي البلدة القديمة وفي "الحوض المقدس" سيطبق نظام خاص يعبّر عن خصوصية المكان بالنسبة للأديان الثلاثة[4].
- **الأمن والحدود:** حدّد البرنامج عدداً من الترتيبات الأمنية للتوصل إلى اتفاق سياسي مع الطرف الفلسطيني، تقود إلى الانفصال عن الفلسطينيين من خلال إقامة سياج بين الضفة وإسرائيل، وإخلاء قطاع غزة مع احتمال إخلاء بعض الأحياء العربية، وتعيين حدوداً آمنة ومكافحة (الإرهاب)[5].

---

(1) وزارة الإعلام، فلسطين، انتخابات الكنيست الخامسة عشر، 1999، ص7.

(2) سمير صراص، وقائع انقلاب حزب العمل على اتفاق اوسلو، مجلة الدراسات الفلسطينية، إسرائيليات، العدد 53، 2003، ص59.

(3) هبة جمال الدين، مرجع سابق، ص188.

(4) بن كسبيت، دولة متسناع الفلسطينية، معاريف، 2002/12/20.

(5) خالد شعبان، التغيرات الحزبية في إسرائيل (1999–2010)، قراءات استراتيجية، العدد العاشر، مركز التخطيط التخطيط الفلسطيني، 2011، ص51.

- **الاستيطان:** الكتل الاستيطانية الكبرى ستُضم إلى دولة إسرائيل، والمستوطنات في يهودا والسامرة التي لا تقع ضمن الكتل الاستيطانية المضمومة سيتم إخلاؤها.
- **اللاجئون:** ستجد حلاً لها من خلال تسوية منطقية بمشاركة دول المنطقة والأسرة الدولية، ولكن دون منح الفلسطينيين حق العودة[1].
- **الدولة الفلسطينية:** دعا برنامج حزب "العمل" إلى دولتين لشعبين تعيشان بسلام، إلا أن هذا المصطلح كان عمومياً، بمعنى أن الحزب لم يطرح حدود هذه الدولة، وهل ستتمتع بالسيادة أم لا، حيث أن كل هذه القضايا كانت مجهولة، كما وضع شروطاً من أجل الوصول إلى الدولة الفلسطينية[2].

برنامج عام (2006):

جرت هذه الانتخابات في ظل متغيرات تختلف عن انتخابات (2003)، والتي دعت فيها الأحزاب إلى الحفاظ على الأمن الإسرائيلي من خلال الضغط على الفلسطينيين، ولأسباب داخلية هو إهمال للأوضاع الاجتماعية، وأيضاً جرت بعد إعادة الانتشار الإسرائيلي في غزة وبعض المستوطنات في الضفة الغربية، وهو الانسحاب الأحادي الجانب بعد إدعاء إسرائيل بعدم وجود شريك فلسطيني في عملية السلام، وأيضاً استطلاعات الرأي الإسرائيلية والتحول نحو اليمين، واستمرار غياب القيادة القوية وأيضاً شرقي يترأس حزب "العمل"، وإقليمياً فوز حركة "حماس" بالانتخابات الفلسطينية (2006)، وبروز القضايا الاجتماعية على القضايا السياسية في برامج الأحزاب.

- **المفاوضات وعملية السلام:** ركّز "عمير بيرتس" على ضرورة استئناف المفاوضات السياسية في ظل الالتزام بموقف الحزب من قضايا الوضع النهائي، دون أن يتضمّن الإشارة إلى اتفاق أوسلو، وطرح في برنامجه رؤية يسارية للتسوية تتضمن التوصل لتسوية سلمية مع الشعب الفلسطيني تحفظ مصالح الشعبين، وتناول الموقف التقليدي للحزب اتجاه قضايا الوضع النهائي التي لم تتغير وذلك نظراً لتوتر الأوضاع الأمنية خلال تلك الفترة، مما جعل التسوية في نظر قادة الحزب أمراً غير مرغوب فيه، مما دفعها لأن تحوّل تركيزها إلى قضايا أخرى[3].

---

(1) سمير صراص، وقائع انقلاب حزب العمل على اتفاق أوسلو، مجلة الدراسات الفلسطينية، إسرائيليات، العدد 53، مرجع سابق، 2003، ص59.

(2) خالد شعبان، التغيرات الحزبية في إسرائيل (1999–2010)، مرجع سابق، ص51.

(3) هبة جمال الدين، مرجع سابق، ص189.

- **القـدس:** القدس الموحدة عاصمة إسرائيل وستبقى تحت السيادة الإسرائيلية، بالنسبة للسكان الفلسطينيين في المدينة سيتمتعون بحقوق المواطنة، وسيتم وضع ترتيبات خاصة للمواقع المقدسة المسيحية والإسلامية.
- **اللاجئون:** إن إسرائيل ستتفاوض مع الفلسطينيين للسماح بعودتهم إلى المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية[1].
- **الاستيطان:** الاحتفاظ بالتجمعات الاستيطانية تحت السيطرة الإسرائيلية مع تطبيق تقرير "ساسون" الداعي إلى تفكيك المستوطنات غير القانونية[2].
- **الدولـة الفلسطينية:** أيّد حزب "العمل" إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، ووافق على مبدأ دولتين لشعبين، ودعا إلى إيجاد حل نهائي، وإلى عدم اللجوء للإجراءات أحادية الجانب إلا إذا تعذّرت تماماً فرص المفاوضات[3].

أضاف "بيرتس" أن استمرار السيطرة في المناطق الفلسطينية هو صيغة للغرق في مستنقع فقدان الأخلاق والقيم في إسرائيل، وأضاف أنه يحلم باليوم الذي يلعب فيه أطفال إسرائيل مع أطفال الفلسطينيين[4].

أوجه الاختلاف بين البرامج التي طرحها حزب العمل (1992-2006):

برنامج عام (1992):

أكّد برنامج حزب "العمل" لانتخابات الكنيست الثالثة عشرة على أن إسرائيل ستدعم المفاوضات المؤدية إلى اتفاق سلام يقوم على حل وسط مع الأردن والفلسطينيين، وشدّد على أن الاتفاق يتعين أن يستند إلى حاجات إسرائيل الأمنية، وعلى قراري الأمم المتحدة رقم (242) و(338)، والاعتراف بحقوق الفلسطينيين بما في ذلك حقوقهم الوطنية وعلى أساس مشاركتهم في تقرير مستقبلهم، وأن المفاوضات ستقرر الحدود الدائمة، والترتيبات السياسية والأمنية في المناطق التي ستنسحب منها إسرائيل، وعلى أن إسرائيل ستحتفظ بمناطق حيوية غير مزدحمة بالسكان كضواحي القدس وغوش عتسيون، كما ترى إسرائيل أن غور الأردن وشمال غرب البحر الميت يشكل الحدود

---

(1) موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، www.jewishvirtua/library org/jsource/politics/laborplatfor.html.

(2) خالد شعبان، التغيرات الحزبية في إسرائيل (1999-2010)، مرجع سابق، ص92.

(3) حزب العمل الإسرائيلي، مركز الزيتونة، مرجع سابق، ص60.

(4) مي قابيل، حزب العمل والخريطة الحزبية، ضد التمييز، العدد 13، 2006، ص12.

الأمنية للدولة، وأكد على أن هضبة الجولان منطقة شديدة الأهمية لأمن إسرائيل وسلامتها[1]، وعدم التراجع عن المشروع الاستيطاني وعن السيطرة العسكرية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية[2]، وطرح في برنامجه رؤية شرق أوسط جديد على أسس التعاون في مختلف المجالات، وخاصة في المجال الاقتصادي، واستعداده للانسحاب من أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة، ويعرض البرنامج حلولاً وسطاً إقليمية ومقايضة الأرض بالسلام وأمن إسرائيل، ويعرض حكماً ذاتياً كاملاً معترفاً لهم بحقوقهم الوطنية، ويلتزم بعدم إقامة مستوطنات جديدة أو توسيع المستوطنات القائمة باستثناء القدس وغور الأردن[3]، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني، وطرفاً مع إسرائيل في عملية السلام، وعمل على تأجيل قضايا القدس والمستوطنات واللاجئين وغيرها، واعتبرها من اختصاص إسرائيل وحدها، وأطلق لنفسه الحرية في مواصلة الاستيطان وتهويد القدس[4]، ووضّح "رابين" بعد اتفاق أوسلو بأنه توجد موضوعات لا أستطيع المراهنة فيها لأنها تتصل بأمن إسرائيل، وكانت فكرة بناء جدار الفصل من حزب "العمل" وخاصة "رابين" في ظل الاتفاقات[5].

برنامج عام (1996):

يعبّر البرنامج الانتخابي لحزب "العمل" الصادر عام (1996) عن بعض التحولات في رؤيته لتسوية القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، فنقطة الانطلاق في المفاوضات مع الفلسطينيين هي اتفاقات أوسلو ومفاوضات الوضع النهائي، والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ورفض السيطرة الإسرائيلية عليه، والدعوة إلى الفصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين بما يلبي حاجات الأمن والهويتين القوميتين، وهو ما يعني القبول بقيام كيان فلسطيني مستقل، أما بشأن القدس والمستوطنات واللاجئين والسيادة على الحدود، والمناطق الحيوية لأرض إسرائيل (غور الأردن وغوش عتسيون وشمال غربي البحر الميت)، فقد أظهر البرنامج تشدّد الحزب في هذه القضايا وإصراره على ثوابته السابقة، وتجنّب البرنامج الإعلام بوضوح عن موقف الحزب من الدولة

---

(1) مركز الزيتونة، مرجع سابق، ص57.

(2) ليف غرينبرغ، عن السلام والديمقراطية والاغتيال السياسي في إسرائيل، قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، العدد 11، 2003، ص12.

(3) طاهر شاش، التطرف الإسرائيلي جذوره وحصاده، دار الشروق، ط1 ،القاهرة، 1997، ص120- 121.

(4) طاهر شاش، مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية الآمال والتحديات، دار الشروق، ط1، القاهرة، 1999، ص5-6.

(5) أفرايم كاش، حرب أوسلو: تشريح لخداع الذات، مركز بيجن، السادات للدراسات الإستراتيجية، سلسلة دراسات وأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، مكتب الرئيس، رقم 16، 2004، ص85-86.

الفلسطينية، وحجم الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية، وربط ذلك باستفتاء عام، وذلك مردُّه إلى خشية الحزب من تأثير هذا الإعلان في وضعه الانتخابي من جهة، ونظراً للخلاف القائم بين تياري "الحمائم" و"الصقور" فيه بشأن هذه المسائل من جهة أخرى[1].

كشفت صحيفة معاريف الإسرائيلية في عددها الصادر في 1996/08/01 عن توصّل حزب "العمل" إلى تفاهم مبدئي مع منظمة التحرير الفلسطينية عرف بتفاهم "أبو مازن- بيلين" بشأن إقامة دولة فلسطينية على (90%) من أراضي الضفة الغربية (إضافة إلى قطاع غزة)، مقابل موافقة الفلسطينيين على التخلي لإسرائيل عن المنطقة التي تتجمع فيها غالبية المستوطنات الكبيرة في الضفة الغربية، وبقاء القدس الشرقية تحت السيادة الإسرائيلية على أن يقيم الفلسطينيون عاصمتهم في أبو ديس بضواحي مدينة القدس، والتخلي عن حق العودة للاجئي عام (1948)، وتطبيق حق العودة لنازحي عام (1967)، وقد أكد "يوسي بيلين"[2] للصحيفة توصّل الحزب إلى هذا التفاهم لكن من دون توقيع أي اتفاق بشأنه[3]، وتميّز البرنامج السياسي الصادر في المؤتمر السادس للحزب في أيار/ مايو (1997) بإعلانه عدم ممانعة الحزب في قيام دولة فلسطينية ذات سيادة محدودة، والتفاوض مع الفلسطينيين بشأن السماح بعودة النازحين مهجري عام (1967) إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الفلسطينيين، وبتكراره لثوابت الحزب الشهيرة بشأن السيادة الإسرائيلية المطلقة على القدس الموحدة، وعلى مناطق الاستيطان الإسرائيلي، وتعزيز المستوطنات القائمة، ورفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى مناطق السيادة الإسرائيلية[4].

و أكد برنامج حزب "العمل" السياسي اتجاه عملية السلام الذي أقره المؤتمر السادس للحزب في سنة (1997) على ضرورة تحقيق السلام والأمن لإسرائيل من خلال مفاوضات مبنية على قاعدة اتفاق أوسلو، وعلى أن القدس الموحدة ستبقى عاصمة إسرائيل، وعلى أن السيادة على غور الأردن

---

(1) برنامج حزب العمل- سياسة السلام والأمن، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 27، بيروت، لبنان، 1996، ص82-83.

(2) يوسي بيلين، ولد في بتاح تكفا في 1948، وبعد أدائه الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي دخل عالم الصحافة ليعمل في صحيفة "دفار" وبقي فيها 10 سنوات، كان يواصل خلالها دراسته الجامعية، وتعرف على شمعون بيريز والذي عينه في عام 1979 ناطقاً بلسان حزب العمل اليساري الإسرائيلي، وانتخب لمنصب السكرتير العام للحزب عام 1984، ثم عمل مديراً عاماً بوزارة الخارجية الإسرائيلية عام 1986، ثم وزيراً للاقتصاد، وهو أحد أبرز الشخصيات السياسية الإسرائيلية الداعية للسلام، وزعيم حزب ميرتس اليساري الإسرائيلي، (موقع حزب العمل الإسرائيلي، www.havoda.org.il).

(3) فيصل أحمد، الأحزاب الإسرائيلية وعملية السلام، الأرض، العدد 1، دمشق، سوريا، 1997، ص30-31.

(4) هيثم مزاحم، مرجع سابق، ص84.

ستكون لإسرائيل، وشدّد البرنامج على رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وإنما إلى أراضي السلطة الفلسطينية.

برنامج عام (1999):

في انتخابات الكنيست الخامس عشر التي جرت في سنة (1999) لم يتغير برنامج حزب "العمل" تغيراً جوهرياً عن برنامج انتخابات الكنيست السابق، وأعلن "باراك" عقب فوزه برئاسة الحكومة خلال إلقاء كلمته أمام الكنيست لنيل الثقة بحكومته الائتلافية أن الهدف الأسمى لحكومته سيكون "جلب السلام والأمن لإسرائيل مع الحفاظ على مصالح إسرائيل الحيوية"[1].

أما برنامج (1999) لم يتضمّن الحديث عن اتفاق أوسلو، ولكنه تضمّن برنامج "باراك" الشعار الذي رفعه الحزب في أواخر الستينات، المؤمن بضرورة إظهار إسرائيل استعدادها للمفاوضات مع كل الدول العربية، فذكر البرنامج أن تحقيق السلام هو من أهم مقومات الأمن داخل إسرائيل، لذلك رفع شعار سنعمل من أجل منح مواطني إسرائيل أقصى حد من الأمن القائم على جيش قوي وسلام حقيقي مع جيراننا[2]، لكن برنامج "باراك" تتضمن لآتهُ المعروفة التي لا تختلف عن لآت سلفه "نتنياهو"، وأصرّ على أن القدس الكاملة عاصمة إسرائيل للأبد ستظل موحدة كاملة تحت السيادة الإسرائيلية، وأصر على عدم تفكيك المستوطنات القائمة وعمل على تطويرها، ولا للعودة إلى حدود الـ(67)، والموافقة على كيان فلسطيني أقل من دولة، والسلام بالنسبة إلى "باراك" هو أحد عناصر نظرية الأمن، وإنجاز السلام مع الفلسطينيين في إطار المحافظة على مصالح إسرائيل الحيوية[3].

برنامج عام (2003):

أكد البرنامج الانتخابي لحزب "العمل" تجاه العملية السلمية في (2003) على أن حزب "العمل" سيسعى لاستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين بهدف التوصل إلى حل دائم يؤدي إلى إنهاء الصراع على أساس دولتين لشعبين يعيشان بسلام جنباً إلى جنب، مع تأكيده على أن الكتل الاستيطانية الكبرى ستنضم إلى إسرائيل، والمستوطنات في الضفة الغربية التي لا تقع ضمن الكتل الاستيطانية المضمومة سيتم إخلاؤها، كما شدّد البرنامج على أن القدس بأحيائها السكنية اليهودية كافة هي العاصمة الأبدية لإسرائيل، وعلى رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم[4].

---

(1) مركز الزيتونة، مرجع سابق، ص59.

(2) هبة جمال الدين، مرجع سابق، ص188.

(3) شاكر الجوهري، مجلة آفاق، مرجع سابق، ص195-198.

(4) كميل منصور (محرر) إسرائيل: دليل عام (2004)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2004، ص143.

برنامج عام (2006):

وافق حزب "العمل" في برنامجه الانتخابي على مبدأ الدولتين لشعبين، ودعا إلى إيجاد حل نهائي، وإلى عدم اللجوء إلى الإجراءات أحادية الجانب إلا إذا تعذرت تماماً فرص المفاوضات، وشدّد على بقاء القدس عاصمة أبدية لإسرائيل، كما أعلن رفضه التفاوض مع السلطة الفلسطينية بقيادة حركة "حماس"[1]، وتبنى الحزب أو زعيمه "عمير بيرتس" تبنى بشكل مبدئي اتفاق جنيف الذي ينص على الانسحاب إلى خطوط (1967) باستثناء كتل المستوطنات التي ستؤجر إلى إسرائيل مع حصول الفلسطينيين على تعويض مالي ودبلوماسي، وأيضاً أكد "عمير بيرتس" على صعيد المفاوضات لن يذهب إلى واشنطن بل سيعقد لقاءات ماراثونية مع الرئيس أبو مازن من أجل مفاوضات مباشرة حول التسوية الدائمة[2].

وبعد الاطلاع على البرامج الانتخابية لحزب "العمل" في الدورات من عام (1992) حتى (2006) يتضح من قراءة البرامج أن هناك قضايا جوهرية متفق عليها في جميع البرامج، وهي تعتبر قضايا أساسية لدى حزب "العمل" ورؤيته لها، بحيث لا تختلف في جوهرها، ولم تختلف مع التغيرات القيادية للحزب حتى لو كانت هذه القيادات من الصقور أو الحمائم حتى في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية التي تطرح نفسها على عملية السلام، فيبقى الهاجس الأمني الإسرائيلي هو المسيطر على عملية التفاوض مع الفلسطينيين، وتبقى اللآت الإسرائيلية في جميع البرامج المتفق عليها كقضية القدس عاصمة إسرائيل الأبدية، ورفض حق العودة للاجئين، وإبقاء الكتل الاستيطانية الكبيرة في الضفة الغربية، ورفض العودة إلى حدود الرابع من حزيران، والموافقة على إعطاء الفلسطينيين دولة منزوعة السلاح، ومع ضمان أي عملية سلام مع العرب والفلسطينيين لابد من رسم حدود آمنة لدولة إسرائيل، وحرية وضمان دولة إسرائيل في التفوق العسكري في المنطقة العربية، والهيمنة الاقتصادية، وضمان سلام دائم مع الدول العربية، وخلق شراكة اقتصادية معها، وتعتبر هذه أساسية لا يمكن التفاوض عليها بل يجب إجبار الفلسطينيين بقبولها. ويرى الباحث أن هناك تقارب كبير بين البرامج الانتخابية من (1992–2006) على قضايا أساسية وهي:

- اعتبار إسرائيل دولة يهودية، وأن الدولة ثنائية القومية تهديد لهوية الدولة اليهودية مستقبلاً.
- ستبقى القدس عاصمة أبدية لإسرائيل.

---

(1) مركز الزيتونة، مرجع سابق، ص60.

(2) خالد شعبان، انتخابات رئاسة حزب العمل الإسرائيلي، مجلة التخطيط الفلسطيني، عدد 20، 2006، ص43.

- لن يتم تفكيك المستوطنات الأساسية في الضفة الغربية والقدس.
- الحفاظ على أمن ووجود إسرائيل، دولة قوية ومتفوقة على كافة دول الشرق الأوسط.
- يجب أن يتخلى الفلسطينيون عن حق العودة.
- تأجيل البث في مسألة الدولة الفلسطينية، وإذا كان هناك دولة فلسطينية يجب أن تكون دولة منزوعة السلاح والسيادة، وأن تتمتع بحكم إداري وحدود مع شكليات خارجية للدولة.
- يجب أن يكون لإسرائيل علاقات اقتصادية مع جميع دول الشرق الأوسط.
- وأن الفصل التام بين الفلسطينيين وإسرائيل يجب أن يعتمد حلاً لمشكلة إسرائيل الأمنية مع الفلسطينيين.

وبناءً على ذلك لم تأت هذه البرامج بالجديد الذي يدل على حرص الحزب على استئناف عملية التفاوض مع الطرف الفلسطيني، وإنما ما تناولته هو الموقف التقليدي للحزب تجاه قضايا الوضع النهائي التي لم تتغير، وذلك نظراً لتوتر الأوضاع الأمنية خلال تلك الفترة، مما جعل التسوية في نظر قادة الحزب أمراً غير مرغوب فيه، مما دفعها لأن تحوّل تركيزها إلى قضايا أخرى، وهذا أثّر على مكانته السياسية محلياً وإقليمياً ودولياً.

الفصل الرابع:

حزب العمل واتفاقيات التسوية السلمية

المبحث الأول: دوافع حزب العمل في استمرار عملية التسوية:

أولاً: الدوافع الدولية:

1- انهيار الإتحاد السوفييتي:

شهد العقدين الأخيرين من القرن الماضي على المستوى الدولي انهيار الإتحاد السوفييتي وتفككه، وكذلك الدول الاشتراكية، عندما أعلن الرئيس الروسي "جورباتشوف" عن "البريسترويكا" إعادة البناء عام (1985)، وتحول الإتحاد السوفييتي من حالة المنافسة والعداء مع أمريكا وحلفاؤها إلى حالة من التوافق في ضوء التحول إلى الديمقراطية والرأسمالية الغربية، مما أدى إلى اختلاف في التوازن الدولي، وكان من أهم المتغيرات هو تكاثف جهود القوتين الأولى الولايات المتحدة الأمريكية والثانية روسيا الاتحادية محل الكثير من النزاعات الإقليمية والدولية، ولاسيما مشكلة الشرق الأوسط[1].

في الوقت ذاته خسرت حركات التحرر الوطني الدعم والمساندة الذين كانا يقدمهما لهم الإتحاد السوفييتي، فكانت الدول العربية في مقدمة تلك الدول التي تأثرت بتغيير السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي[2].

وكما يرى " شمعون بيريز" أن هذا الوضع أدى إلى تدهور مكانة الدول العربية في النسق الدولي، وتراجعت أهمية قضاياه، حيث أصبح العرب مزود للسلاح وانخفض مصدرهم في الدعم السياسي[3]. كما أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى تغيرين جوهريين في المعادلة السياسية العربية- الإسرائيلية:

- **أولاً:** لم تعد هناك قوة حليفة مؤيدة للجانب العربي قادرة أو على استعداد لتوفير الغطاء الخارجي السياسي والعسكري المطلوب لبعض اللاعبين الأساسيين في الساحة العربية، وخصوصاً سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية.
- **ثانياً:** لم يعد الاتحاد السوفيتي قادرا أو معنياً بمنافسة الولايات المتحدة في المنطقة أو بنشر نفوذه فيها على حساب المواقع والمصالح الأمريكية، مما ساعد في إطلاق يد الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وعلى الصعيد العالمي بصورة عامة، فغياب "الخطر الشيوعي" أو "التهديد

---

(1) هيثم الكيلاني، مشروع النظام الشرق الأوسطي، أبعاد، العدد 4، 1995، ص147.

(2) طاهر شاش، المواجهة والسلام في الشرق الأوسط، الطريق إلى غزة- أريحا، مرجع سابق، 1995، ص170.

(3) شمعون بيريز، معركة السلام، يوميات شمعون بيريز، ترجمة: عمار فاضل، مالك فاضل، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 1995، ص368.

السوفييتي" زاد في الاستعداد الأمريكي للعمل والمجازفة من دون التخوف من ردات الفعل السوفيتية السلبية أو العرقلة على استغلال الأوضاع على حساب المصالح الأمريكية[1].

2- انفراد الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى مهيمنة:

تغيّرت الأوضاع العالمية تغيراً جذرياً خلال السنوات من (1985) إلى (1990)، فقد أدّت سياسة "جورباتشوف" الإصلاحية إلى حدوث انقلاب في أوضاع الإتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية، كما أدت سياسته الخارجية إلى انتهاء الحرب الباردة، وتبوّء الولايات المتحدة الأمريكية مركز القيادة في العالم الذي بدأ يتشكل في نظام دولي جديد[2].

وأعلن "جورج بوش" الأب عن قيام النظام العالمي الجديد، واعتبر نفسه قائداً كونياً وتاريخياً، وعزّز هيمنة الولايات المتحدة على المنطقة بأكملها، وأجرى تعديلاً هاماً على تبادلية الأدوار بين بلاده وإسرائيل إزاء تأمين مصالحهما في المنطقة الحساسة، ولم يتحقق له ذلك إلا بعد أن فتّت النظام العربي الرسمي، وأحدث شروخ هائلة بين الدول العربية، وأوقع انقسامات حادة بينهم، كما أعادت ترتيب المنطقة من خلال مسيرة التسوية الأمريكية بهدف صياغة نظام شرق أوسطي يشكل ركيزة أساسية للنظام الدولي الذي تطمح إليه بفرض شروط الحضور العسكري الأمريكي، فضلاً عن إسرائيل والذي يشكّل سيفاً مسلّطاً على من يجرؤ على الاعتراض[3].

بدأت أمريكا عام (1989) بمساعي دبلوماسية نشطة تجاه التسوية، كما شهد بداية الحوار الفلسطيني الأمريكي، ولكن سرعان ما تباطأ وفُرّغ من جوهره، ولكن المنطقة العربية والساحة الفلسطينية كانتا تدخلان بتسارع كبير نحو مرحلة ما بعد انهيار الإتحاد السوفييتي، وما ترتب عليه من نتائج بعد أن عاش الشرق الأوسط زهاء نصف القرن من أخطر ساحات الحرب الباردة[4].

---

(1) أحمد سامح الخالدي، حسين جعفر آغا، المفاوضات واحتمالاتها في ظل علاقات قوة متغيرة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 8، 1991، ص87.

(2) طاهر شاش، المواجهة والسلام في الشرق الأوسط، الطريق إلى غزة- أريحا، مرجع سابق، 1995، ص168.

(3) الهيئة العامة للاستعلامات، السلام المغدور، الرواية الفلسطينية لأحداث عملية السلام واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، الطبعة الأولى، 2001، ص10-13.

(4) بشير نافع، الإمبريالية الصهيونية والقضية الفلسطينية، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1999، ص163.

ثانياً: الدوافع الإقليمية:

حرب الخليج الثانية (1991):

بعد انتهاء حرب الخليج الثانية عام (1991) بدأت مرحلة جديدة تميّزت بتردي الأوضاع العربية وانقسام العالم العربي إلى معسكرين أحدهما يجمع الدول إلى تحالفات مع الولايات المتحدة ضد العراق، وآخر يجمع الدول التي كانت تتعاطف مع العراق ونظامه، كانت من أهم نتائج الحرب على الخليج نقطة تحوّل حاسمة في الشرق الأوسط، فقد أظهرت مدى قوة وتدمير الأسلحة الحديثة، وأكدت سيطرة الولايات المتحدة على مقدرات المنطقة، كما أثبتت عجز إسرائيل عن القيام بدورها كحليف استراتيجي للولايات المتحدة والدول الغربية، فضلاً عن التشكيك في نظرية الأمن الإسرائيلي القائمة على احتلال الأراضي بعد وصول صواريخ العراق إليها[1].

وبانتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية توفرت الفرصة للولايات المتحدة لكي تبلور مجموعة أهدافها في المنطقة، وعززت هيمنتها ليس في منطقة الشرق الأوسط فحسب بل في العالم أجمع، حيث أولت اهتماماً بالغاً في منطقة الشرق الأوسط لتحقيق مصالحها، فسعت إلى إنجاز تسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية ونزع فتيل الانفجار منها بوصفها أحد أهم عوامل عدم الاستقرار في المنقطة، ووعد الرئيس "جورج بوش" الأب بحل أزمة الشرق الأوسط بعد انتهاء حرب الخليج الثانية، وبعد انتهاء الحرب طالبت الدول العربية الولايات المتحدة الأمريكية الوفاء بتعهداتها، وهي تعهدات جاءت في مصلحة أمريكا لأنها كانت تحت وطأة الأزمة الاقتصادية الدولية، واتضح لها أن التحالف مع إسرائيل وإبقاء المشكلة دون حل أصبح أمراً مكلفاً ومحرجاً، فبدأ الرئيس "بوش" الأب إلى صيغة مؤتمر مدريد في تشرين الأول أكتوبر (1991)، وهي صيغة تعبّر عن واقع فترة التسعينيات[2].

---

(1) طاهر شاش، مصدر سابق، 1995، ص175.

(2) شريف حسين، المفهوم السياسي والاجتماعي لليهود عبر التاريخ 1950 ق.م، الجزء الرابع، الشرق الأوسط في ظل النظام الدولي الجديد 1981 حتى 1995، القاهرة، مصر، 1996، ص263.

ثالثاً: الدوافع المحلية:

هناك عدّة عوامل دفعت إسرائيل لقبول التعامل مع خيار التسوية في المحيط العربي عامة والفلسطيني خاصة، من هذه العوامل ما هو مرتبط بالمجتمع الإسرائيلي مباشرة، وأخرى مرتبطة بالمجتمع الفلسطيني وتأثيرها على إسرائيل، ومن أبرز هذه العوامل:

1- اليسار الإسرائيلي:

حزب "العمل" هو حزب يساري يمثّل معسكر اليسار في إسرائيل، فهو حزب ديمقراطي اشتراكي، فحزب "العمل" الإسرائيلي على الرغم من تصنيف نفسه بأنه حزب يساري اشتراكي، إلا أنه ليس كالأحزاب اليسارية الاشتراكية، فمفهوم اليسارية في إسرائيل يختلف عنه في أي نظام أو سياق سياسي آخر، وذلك نظراً لكون هذا الحزب حزباً صهيونياً، حيث يستخدم ديباجات يسارية تخفي توجهات قومية متطرفة تستند إلى انتماء ديني حتى وإن كان علمانياً[1].

وتأثر الحزب أيدلوجياً بالفكر الاشتراكي الذي حمله أهم زعمائه المنحدرين من أصول الكتلة الشرقية لأوروبا كـ"بن غوريون" البولندي المولد، و"ليفي أشكول" الأوكراني، و"غولدا مائير" الروسية[2].

وتعد الأحزاب العمالية الركيزة الأساسية في جبهة اليسار الإسرائيلية التي تضم كتلة "ميرتس"، وبعض الشخصيات الإسرائيلية والمؤسسات الحقوقية، وحزب "العمل" مؤسس لإسرائيل انطلق من قيم اليسار الاشتراكي التي تهتم بالعدالة الاجتماعية، والمساواة بين المواطنين والاقتصاد للطبقة العاملة، والسعي لتحسين مستوى المعيشة المتعلقة باليهود[3].

وحزب "العمل" يحتل موقعاً في الخريطة الحزبية تمتد من الوسط إلى اليسار، ومن مجموعتين صغيرتين انضمتا حديثاً إلى الحزب هما حركة "شاحر" وحزب "الخيار الديمقراطي" حزب "عام إيحاد" "شعب واحد" الذي يمثل التعبير السياسي للهستدروت[4].

---

(1) عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، المجلد السابع، الجزء الرابع، الباب الثالث، مدخل الأحزاب اليسارية.

(2) معجم المصطلحات، موقع الكنيست الإسرائيلي: http://www.knesset.gov.il/lexicon/arb/cindex.htm.

(3) مركز الزيتونة، حزب العمل الإسرائيلي، مرجع سابق، ص22.

(4) أحمد خليفة، في الأحزاب السياسية، دليل إسرائيل، 2004، ص139-140.

وحركة "ميرتس" من الأحزاب المحسوبة على معسكر اليسار، وهي بمعنى الحيوية، تشكّلت عام (1992)، ويجمعها رؤيتها للتسوية السلمية مع العرب، وبرنامجها السياسي يدعو لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره في منطقتي الضفة والقطاع، ووقف الاستيطان على أن تكون القدس عاصمة موحّدة لإسرائيل مع ترتيبات أمنية صارمة في المناطق التي سيتم الجلاء عنها، حصلت هذه الكتلة على (12) مقعداً في انتخابات (1992)، و(9) مقاعد في انتخابات (1996)، و(10) مقاعد في انتخابات (1999)[1].

انتخابات الكنيست الإسرائيلي الثامن عشر لعام (2009) كشفت النقاب عن حزب مريض يعاني من مرض مزمن يعود تاريخه إلى منتصف تسعينيات القرن الماضي حزب "العمل" زعيم معسكر اليسار بإسرائيل، حيث مني الحزب بهزيمة موجعة خلال تلك الانتخابات أفقدته مكانته كأول أو ثاني حزب سياسي في إسرائيل ليحصل على المكانة الرابعة داخل الساحة السياسية بـ(13) مقعدا ليأتي بعد حزب "كاديما" و"حزب الليكود" وحزب "إسرائيل بيتنا"[2].

أصبح يعيش معسكر اليسار في إسرائيل الذي كان في مقدمته حزب "العمل" حالة وهن شديد، وأطروحاته لا تلقَ الترحاب كما كان عليه الأمر في الماضي، فحزب "العمل" الذي أقام إسرائيل وبنى مؤسساتها المختلفة وخرّج أبرز قيادييها ليس له فاعلية على الساحة السياسية[3].

أبرز ملامح أزمة حزب العمل:

شهد حزب "العمل" منذ عام (1996) تراجعاً كبيراً في مكانته داخل معترك الحياة السياسية في إسرائيل، حيث اتسم هذا التراجع بالاستمرارية، فلم يكن تراجعاً مؤقتاً أو وضعاً طارئاً، وإنما هو أمر مستمر ومتتابع، وقد كان لهذا التراجع وهذه الأزمة عدة ملامح يمكن رصد أبرزها في:

1- تقلص القاعدة الانتخابية.

2- تقلص الوجود في الكنيست.

3- الاضطرار في الدخول في الائتلافات الوزارية اليمينية.

4- كثرة الانشقاقات بين قادة الحزب.

5- كثرة دوران النخب وعدم استقرارها.

---

(1) محسن صالح، فلسطين دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ط1، القاهرة، مصر، 2003، ص219.

(2) الكنيست الإسرائيلي، انتخابات الكنيست الثامن عشر، www.knesset.gov.il، 2010/04/02.

(3) أسعد غانم، المشهد الإسرائيلي في العام (2004)، مدار الاستراتيجي، رام الله، 2005، ص99.

6- زيادة نسبة المديونية للحزب.

7- الموقف الرافض لـ"عرب 48" تجاه حزب "العمل" رفضهم أن يكونوا مخزوناً استراتيجياً لحزب "العمل" خاصة، ومعسكر اليسار عامة.

8- تراجع دور الهستدروت والكيبوتز والموشاف[1].

وقد مرّ حزب العمل بثلاث مراحل على مستوى التمثيل في الكنيست:

المرحلة الأولى:

تمتد من الفترة من عام (1949) إلى عام (1977)، حيث أخذ أداء حزب "العمل" في الانتخابات البرلمانية في الارتفاع والهبوط بمعدل متوازن، فقد يخسر مقعد أو اثنين، وقد يتصاعد الأمر لتصل خسارته إلى خمسة مقاعد في الكنيست، إلا أن الخسارة لم تكن بسبب حزب "العمل" ذاته وإنما بسبب عوامل خارجة عنه.

المرحلة الثانية:

كانت من عام (1977) حتى عام (1996)، انتقل حزب "العمل" خلالها من الحكم إلى المعارضة، ثم إلى سدّة الحكم مرة أخرى، كان الحزب يستعيد قوته خلالها من دورة انتخابية لأخرى إلى أن اغتيل "رابين" عام (1995) على يد متطرف يهودي، ودخل حزب "العمل" في أزمة ممتدة لم يستطع الخروج منها[2].

المرحلة الثالثة:

انتخابات الكنيست عام (1996) أخذت أسهم حزب "العمل" في الهبوط بسبب أدائه الهزيل في الانتخابات البرلمانية منذ ذلك الوقت، فحصل عام (1996) على (34) مقعداً، أي خسر عشرة مقاعد بالمقارنة بالانتخابات السابقة.

انتخابات (1999) تراجعت عدد مقاعد حزب "العمل" من (34) إلى (26) مقعداً، ثم جاءت انتخابات (2003) لتعمّق من أزمة حزب "العمل" لتصل إلى (19) مقعداً، لتصبح هذه المرة الأولى في تاريخ الحزب التي يحصل فيها على أقل من (20) مقعداً، مما يعكس الأزمة التي يعاني منها

---

(1) هبة جمال الدين، أزمة اليسار الإسرائيلي "تدهور.. وانهيار"، ط1، القاهرة، مصر، 2011، ص48-49.

(2) هبة جمال الدين، مرجع سابق، ص5.

الحزب، واستمرت خسارته إلى أن وصلت إلى درجة حصوله على (13) مقعداً في الانتخابات البرلمانية في انتخابات الكنيست الثامنة عشر عام (2009)[1].

أخذت أزمة الحزب عدة أشكال بسبب تراجع مقاعده في الكنيست، وكان من أبرزها تقلص قاعدته الانتخابية التي يعتمد عليها المتمثلة في التنظيمات التعاونية التي ساعدته في بناء المجتمع الاستيطاني على الأرض المحتلة، واعتمد عليها كقاعدة انتخابية تمكنه من الحصول على مآربه في الكنيست الإسرائيلي بل الساحة السياسية ككل، كتنظيم الكيبوتز والهستدروت والموشافيم[2]، بالإضافة إلى تفضيل قادته الانضمام إلى الائتلافات اليمينية بقيادة حزب "الليكود" وبصرف النظر عن المردود أو العائد الذي سيعود على الحزب ذاته، أو على السياسات اليمينية التي سيتم تبنيها خلال هذا الائتلاف الحكومي، وظهر ذلك في الائتلافات الحكومية للأعوام (1999)، (2001)، (2005)، (2006)، (2009)، مما كان له مردوده السلبي على وضع الحزب وخلق الصراعات بين صفوف نخبته، وأدخله في أزمة أيدلوجية لم يستطع الخروج منها، بالإضافة إلى التغيرات الديموغرافية والإثنية التي اعترت بنية المجتمع الإسرائيلي أهمها المهاجرون الروس الجدد والشرقيون والمتدينون، هذه التجمعات نحو تشكل (80%) من المستوطنين اليهود في إسرائيل، ولم تستطع قوى اليسار بدورها أن تخترق هذه التكتلات السكانية منذ بداية تشكّلها المجتمعي[3].

هنالك الكثير ظلوا يعتبرون إن حزب "العمل" ظلّ يستعمل حذاء اليسار، وقبعة الحاخام مع بقاؤه مخلصاً لمبادئه الرئيسية، مبادئ الصهيونية المركزية التي لا تختلف كثيراً عن اليمين الإسرائيلي، وهي المبادئ المركزية:

- استمرار الاعتماد على تفوّق جيش الدفاع الإسرائيلي بصفته الرادع للتهديد العربي والفلسطيني.
- الفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ولو كان الفصل ضد الديمقراطية التي يدعيها الإسرائيليين.
- لن تكون هناك دولة فلسطينية غرب نهر الأردن.

---

(1) الكنيست الإسرائيلي، انتخابات الكنيست، مقال على شبكة المعلومات الدولية.
.http://www.knesset.govil/deszription/arb /1/1/2008

(2) يستند على نفس الأفكار الجماعية التي تستند عليها الكيبوتزات في قرية تعاونية تتملك كل أسرة فيها مساحة من الأرض، وتتعاون العائلات في وسائل الإنتاج وعملية التسويق والاستيراد. (هبة جمال الدين، أزمة اليسار الإسرائيلي تدهور وانهيار، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر، 2011، ص10).

(3) هبة جمال الدين، أزمة اليسار الإسرائيلي "تدهور.. وانهيار"، مرجع سابق، ص6.

- معظم المستوطنات ستبقى تحت السيادة الإسرائيلية.
- القدس هي العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل[1].

بالإضافة إلى حدّة الانقسام بين قادة الحزب إلى أن وصلت لدرجة انشقاق قادته المؤسسين أمثال "شمعون بيريز" الذي انضم إلى "كاديما" عام (2005) بعد انشقاقه عن "العمل"، والانشقاق إما للاختلاف حول عدد من القضايا كالانضمام الحكومة الائتلافية بزعامة اليمين، أو للاختلاف حول الانتخابات الداخلية للحزب، أو للاعتراض على النهج الداخلي والخارجي له في قضايا محورية كقضية التسوية، أو للانضمام لأحزاب قائمة بالفعل، أو لتشكيل أحزاب جديدة، أو لأطماع شخصية وما شابه ذلك[2].

ولم تسلم ميزانية الحزب من الضعف والوهن، فقد ارتفعت نسبة المديونية التي يعاني منها إلى أن وصلت إلى (140) مليون شيكل، مما أدى إلى ضعف الحزب، وزاد من حالة عدم الاستقرار التي يعاني منها[3].

الأسباب الجوهرية لأزمة الحزب:

أزمة الأيديولوجية:

من أبرز العوامل التي أسهمت في إضعاف حزب "العمل" منذ مقتل "إسحاق رابين" في 4 نوفمبر عام (1995) تراجع الثوابت الأيديولوجية التي يرتكز عليها الحزب منذ النشأة.

شهدت الساحة الحزبية في إسرائيل ومازالت تشهد تراجعاً في أدوار الأحزاب الأيديولوجية، فحدث تفكك وانهيار الكثير منها فبدلاً من اهتمامها بالالتزام بالخط الأيديولوجي الذي تتبناه، أصبح اهتمامها ينصب حول كسب المزيد من الأصوات، فالسمة الغالبة هي الاستهلاك السياسي، فلم يعد هناك أحزاب أسيرة القيود الأيديولوجية التي كانت تهيمن على إسرائيل حتى نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات.

فما يدفعها الآن هو حشد المزيد من الأصوات، أي أصبح دورها مقاولة الأصوات، فأصبح معيار التفوق الحزبي مدى قدرة كل حزب على جذب أعداد أكثر من الناخبين والداعمين له داخل الكنيست، فالعامل المحدد هنا لقوة الحزب هو مدى قوة الناخبين على إيصال الحزب للكنيست من

---

(1) توفيق أبو شومر، الصراع في إسرائيل، دار فلسطين للطباعة والنشر، غزة، 2006، ص93-94.

(2) مسعود أغبارية، المشهد السياسي الإسرائيلي، جوني منصور، مدار الإسرائيلي، المشهد الإسرائيلي (2005)، فلسطين، رام الله، 2006، ص86.

(3) أتيك سومفيلي، الوضع الاقتصادي لحزب العمل متدهور، مختارات إسرائيلية، عدد 153، 2007، ص98.

عدمه، فأصبح الحديث عن عدم الالتزام الأيديولوجي داخل الخريطة الحزبية في إسرائيل ظاهرة تنطبق على كافة المعسكرات السياسية فيها.

فبعد أن كانت الأيديولوجية الحزبية مجموعة توجهات يتم توظيفها للإجابة عن التساؤل الخاص بالأولوية السياسية التي تتبناها النخبة، أي بعد أن كانت توضح برنامج النخبة والخط السياسي الذي تتبعه داخل الحياة السياسية لم تعد تكترث بها النخبة السياسية، حيث أصبحت تتخلى عن مبادئها الأيديولوجية[1]، وعلى الرغم من أيديولوجية الاشتراكية التي تميل إلى العالمية من بوابة التجانس الفكري هي التي حملها المؤسسين الأوائل لحزب "العمل"، فإن أيديولوجيا الصهيونية كانت أكثر رسوخاً في ميول قادة اليسار الإسرائيلي، وبالتالي في ميول الحزب والدولة التي أسّسوها[2].

إذ أن الصهيونية الاشتراكية كما جاء في بحث للمفكر "لونيلدا دياني" تحت عنوان: "نقد أيديولوجية وسياسة الصهيونية– الاشتراكية"، وضعت أمامها مهمّة فصل الحركة العمالية عن الحركة العمالية في روسيا الموطن الأم لفلسفة الاشتراكية عبر اللجوء إلى رفع شعارات اشتراكية مزيفة، ويتناول البحث نظريات وسياسة مؤسسي هذه الحركة وقادتها كاشفاً عن الجوهر العنصري والنزعة العدوانية لأفكارهم، فحزب "العمل" حزب صهيوني عمالي يؤمن بمبادئ الصهيونية العالمية، فهو تيار استيطاني من الدرجة الأولى يؤمن بأفكار ومبادئ الصهيونية مع إدخال ديباجات اشتراكية عليها، فالاستيطان هو جوهر الصهيونية، بمعنى آخر فالصهيونية هي أيديولوجية استعمارية من الطراز الأول، فالاستعمار الصهيوني هو استعمار استيطاني، فكان يشجّع على الاستيطان والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، وربما كان للصراع العربي الإسرائيلي الأثر الأكبر في توجهات وتقدم أو تراجع حزب "العمل" وجبهة اليسار الإسرائيلية عموما، فعلى الرغم من وجود فكرة القبول بالتفاوض لحل قضية الصراع مع الفلسطينيين، وحتى قبول مبدأ حل الدولتين إلا أن الحروب الإسرائيلية خاض معظمها حزب "العمل" فهي دلالة واضحة أن السلام وحل قضية الصراع يجب أن تكون من منظور صهيوني، وما تفرضه أجندة تحقيق الحلم الصهيوني على أرض فلسطين، وهذا مخالف للمبدأ الأبسط لليسارية الاشتراكية العالمية التي تدعي جبهة اليسار الإسرائيلية وحزب "العمل" تحديداً الانتماء لها، والقائم على العدالة الاجتماعية، والمساواة في الحقوق، وعدم الاعتداء على الآخرين، ومحاربة احتلال الشعوب[3].

---

(1) The second Republic politics in Israel. U.S.A, Zhatham house Asherarian publisher, 1996, P.351 .

(2) دافيد بن غوريون (1886–1973)، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية (تواصل).

(3) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، حزب العمل الإسرائيلي، مرجع سابق، ص23.

أزمة قيادة:

بعد مقتل "إسحاق رابين" زعيم الحزب الأسبق عام (1995) دخل حزب "العمل" في أزمة ممتدة، بدأت إرهاصاتها منذ اغتياله واستمرت حتى وقتنا هذا، فقد تمخّض عن هذا الاغتيال غياب قيادة حقيقية تحكم الحزب وترسم له الرؤى وتشكل له الطريق، فقد عبّر هذا الاغتيال عن عمق التناقضات لتشمل كلا من معسكري اليمين واليسار بإسرائيل(1).

افتقدت القيادات داخل إسرائيل بعد رحيل رابين ما يسمى بجوهر الزعامة، وجوهر الزعامة هذا وفقا لـ"جيمس كوزيس" يتجسّد من خلال تمتع القادة (الزعماء) بالمهارات القيادية التي تتمثل في خمس مهارات ابتدأ بتحدي العملية والدعوة للابتكار، ثم تنتقل إلى الإيحاء برؤية مشتركة، وتمكين الآخرين من التصرف من خلال جعل الآخرين يعايشون النتائج، ثم تشكيل الفريق والقيام بإجراءات تصحيحية، وأخيراً تشجيع الآخرين كالتقدير الفردي والاحتفال الجماعي(2).

هذه المهارات يفتقدها القادة السياسيون داخل إسرائيل على وجه العموم، وداخل معسكر اليسار بقيادة حزب "العمل" الإسرائيلي على وجه الخصوص، تبلورت هذه الظاهرة في طريق تصويت الناخب الإسرائيلي في صناديق الاقتراع على اختيار مرشح رئاسة الوزراء منذ عام (1996)، فيأتي فوز رئيس الوزراء داخل إسرائيل نتيجة لرغبة الناخب الإسرائيلي في إسقاط رئيس الوزراء السابق، وليس لانتخاب شخصية جديدة ببرنامج محدد.

فقد تجسّد هذا في إسقاط "بيريز" عام (1996)، ونجاح "نتنياهو" نتيجة الرغبة في إبعاد "بيريز" عن قيادة الوزراء، كذلك جاء "باراك" عام (1999) لإسقاط "نتنياهو"، وجاء "شارون" عام (2001) لإسقاط "باراك"(3).

قادة إسرائيل تفتقر إلى مهارات قيادية حقيقية، فقد تجسّد هذا الافتقار بشدة داخل معسكر اليسار الذي ابتعد عن رئاسة الوزراء، وعن مكانة الحزب الأكبر في إسرائيل على مدى ثلاث انتخابات برلمانية في انتخابات (1996)، (2003)، (2006)، فأزمة القيادة تمثل عاملاً مهماً في إضعاف أي

---

(1) أحمد إبراهيم محمود، إسرائيل بعد رابين دوافع الاغتيال واحتمالات تطور العنف المسلح، السياسة الدولية، العدد 123، 1996، ص213.

(2) جيمس كوزيس وباري بونز، تحديات الزعامة، ترجمة جورج خوري، مركز الكتب الأردني، 1987، ص18.

(3) عماد جاد، الانتخابات الإسرائيلية (2001)، مأزق الصهيونية وأزمة أسس الدولة العبرية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مصر، 2001، ص42.

حزب سياسي خاصة الحزب الذي له اتجاهات كثيرة كحزب "العمل" يمثل عدة مصالح واتجاهات متعددة ومختلفة، ففي ظل تعدد المصالح واختلافاتها يعتبر القائد الموهوب ضرورة بالغة(1).

منذ اغتيال "رابين" كل زعيم يتم انتخابه لحزب "العمل" هو زعيم مؤقت، فقد سقط "شمعون بيريز"، وسقط "أيهود باراك" عام (2001)، وسقط "عمرام ميتسناع" عام (2003)، وسقط "بنيامين بن أليعازر" عام (2005)، وسقط "عمير بيريتس" عام (2007)، كل هذا خلال سنوات قليلة، وهذا يدل عن أن هناك أزمة قيادة بشكل حاد في هذا الحزب الذي قاد إسرائيل بلا منازع منذ (1948) وحتى (1977)، والآن صار هزيلاً بلا أيدلوجية واضحة وبلا قيادة مقنعة، فحزب "العمل" الذي بدأ عمالياً اشتراكياً وديمقراطياً، تدهور مع الوقت إلى حزب تتعسكر أيدلوجيته سنة بعد سنة، وتتعمق صلته بخدمته للبرجوازية الاحتكارية الكبيرة في الدولة(2).

2- عوامل مرتبطة بالمجتمع الإسرائيلي:

هناك عدّة تغيرات حدثت في المجتمع الإسرائيلي مثل العلاقات التي تربط الفرد بالنظام السياسي والسلطة، وتأثير الهجرة والتنوع الطائفي، حيث وجدت هذه التغيرات طريقها إلى المجتمع والسلطة في إسرائيل، وتراكمت في الوعي واللاوعي أسئلة عديدة حول الموقف من العرب والموقف من الفلسطينيين على نحو خاص، ومستقبل هوية إسرائيل، وطبيعة الحكم الذي ينبغي تبنّيه، هذه الأسئلة وغيرها وجدت تعبيراتها وتجلياتها الفكرية في إسرائيل عبر فترات زمنية ممتدة، ومرّت بمراحل التكوين والاختفاء، ثم الخروج إلى الحيّز العام تدريجياً حتى فرضت نفسها على النقاش العام السياسي والفكري، وحملت النخب السياسية والحزبية في إسرائيل على مجاراة تطور الرأي العام، وتجدد الوعي بضرورة مواجهة هذه الأسئلة الصعبة(3).

فالمجتمع الإسرائيلي يواجه تحوّله إلى مجتمع طبيعي، فثمة ظواهر جديدة تدعو إلى الاعتقاد بأن جزءاً لا يستهان به من السكان يتوقون إلى تغيرات سريعة، لاسيما بعد أن تعرّضت القيم الصهيونية للتشويه خلال اجتياح لبنان عام (1982)، وتصاعد وتيرة انتفاضة عام (1987)، لكن هذا التغيّر بقى حبيساً، إذ كانت غالبية المجتمع الإسرائيلي تنصاع للموجبات التي تفرضها المقتضيات

---

(1) هبة جمال الدين، أزمة اليسار الإسرائيلي، مرجع سابق، ص213-214.

(2) سالم جبران، حزب العمل الإسرائيلي أزمة قيادة وأزمة طريق، متاح على شبكة المعلومات الدولية: http:www.bettna.com/articals2/showArticlen.ASP?aid=276 بتاريخ 2009/01/31.

(3) عبد العليم محمد، الانقسام الإسرائيلي حول عملية السلام، مجلة السياسة الدولية، العدد 142، 2000، ص206-208.

الأمنية، وبذلك وجد المجتمع الإسرائيلي نفسه أمام جدليّة مستمرة تدور حول الديمقراطية والأمن [1]، كما أن هناك عدة تغيرات ارتبطت بالمجتمع الإسرائيلي:

ب-**ظهور أجيال جديدة من الإسرائيليين:** حيث أن المجتمع الإسرائيلي يموج بتغيرات مجتمعية عديدة من بينها ظهور أجيال جديدة من الإسرائيليين لم تعاصر نشأة الدولة، ولم تنخرط في القيم التي أرساها الجيل القديم، إذ تشير بعض التقديرات إلى أن (60%) في إسرائيل من جيل "الصابرا" أي الذين ولدوا في إسرائيل ولم يهاجروا إليها من بلدان أخرى بثقافات وخبرة تاريخية مختلفة، وهذه الأجيال الجديدة يمكن افتراض أنها تتحرر من الميراث التقليدي التاريخي لليهود المتمثل في الاضطهاد الحقيقي والتصفية الجسدية خلال الحرب العالمية الثانية بحسب الادعاء الصهيوني، كما أن هذه الأجيال تتحرر نسبياً من قيم الجماعية والتضحية، وتغليب مصالح الدولة على ما عداها، إذ تنخرط قيم جديدة تركز على الفردية والمصلحة الشخصية والبحث عن المستقبل الفردي، وهذه الظاهرة تشكّل خطراً كبيراً على المجتمع الإسرائيلي[2].

ج- **الحؤول دون النزوح وتثبيت السكان ومواجهة المشكلات الاقتصادية:** أدرك الكثير من الإسرائيليين أن الاقتصاد الإسرائيلي بحاجة لدفعة قوية تحرره من الاعتماد على الخارج ومصادر التمويل الخارجية، وتمكنه من تحقيق مستوى معيشي مرتفع للسكان تحفيزاً لهم على البقاء والحيلولة دون النزوح إلى الخارج بعيداً عن مناخ الحرب والتهديد باستخدام العنف، حيث اكتشف الكثيرون من أعضاء الجاليات اليهودية بالخارج أن إسرائيل لم تعد منطقة جذب واستقرار وبديل ملائم لأوضاعهم الحالية[3].

د- **تفادي المعضلة الديموغرافية:** أحد أهم الهواجس التي يتخوفون منها الإسرائيليون؛ لأن إسرائيل تعاني من صغر عدد سكانها اليهود لأن الطريقة التي تشكّل بها المجتمع الإسرائيلي كان من الممكن أن تؤدي إلى زيادة عدد سكانها اليهود، إلا أنه وبعد مرور أكثر من نصف قرن على إنشاء إسرائيل، ما زال عدد سكانها صغيراً، والأهم أن نسبة اليهود في إسرائيل مقارنة بعدد السكان

---

(1) لومارشان فيلين، لمياء راضي، إسرائيل/ فلسطين غداً "أطلس استقرائي"، تحرير: يوسف ضومط، الطبعة الأولى، دار الجليل، بيروت، لبنان، 1998، ص29-30.

(2) عبد العليم محمد، مرجع سابق، ص170.

(3) عبد العليم محمد، انتفاضة الأقصى والاستلال تحديات وآفاق، مركز الإعلام العربي، الطبعة الأولى، مصر، 2003، ص165-171.

الإجمالي تتناقص باستمرار، ولكن الفلسطينيون في مسألة تفوّق، وأصبح الإسرائيليون يعانون مما يطلق عليه عقدة التفوّق الديموغرافي[1].

3- قصور أداء المؤسسة العسكرية الإسرائيلية:

هناك قصور عن تحقيق هدف إسرائيل الكبرى واهتزاز الإجماع الاستراتيجي على ذلك، حيث أدرك الكثير من الإسرائيليين والعسكريين خاصة عجز القوة بمفردها عن التوافق والتطابق وعلى تحقيق الأهداف الأسطورية والتوراتية التي تعلنها الصهيونية، وفي المقابل يبدو الخيار التفاوضي حول تأمين وجوب إسرائيل والاعتراف بها مقابل التخلي الجزئي عن الأراضي المحتلة أفضل من الاستمرار في مسلسل الحروب[2].

- **فشل العامل الأمني الإسرائيلي:**

وهو من العوامل الأساسية التي ساهمت في بلورة مشروع حزب العمل، نتيجة لعدة أسباب:

- فشل إسرائيل في القضاء على الانتفاضة الفلسطينية (1987-1993).
- أصبحت إسرائيل عاجزة عن احتكار القوة الإستراتيجية من صواريخ واسعة المدى غير التقليدية في المنطقة، هذا بعد نجاح الدول العربية في تطوير هذه الأسلحة.
- فشل سياسة الدفاع الأمني الإسرائيلي القائمة على التصور التقليدي الإستراتيجي، ويوضح "بيريز" هذه الحقيقة بقوله "فمن الناحية الإستراتيجية، لقد سقط التصور الخاص بالعمق الإستراتيجي أمام هجمات الصواريخ متوسطة المدى (150) كم، بل والصواريخ قصيرة المدى (30-40) كم"[3].

4- عامل العقيدة الصهيونية:

قوة العقيدة الصهيونية أو ضعفها يظهر في عملية التهجير اليهودي إلى فلسطين المحتلة، كما يظهر في رفض الاعتراف بقضية فلسطين كقضية شعب ووطن، ويظهر في عملية التوسع الصهيوني عن طريق الاستيطان، وفي مطامع التوسع الصهيوني في الأراضي العربية[4].

---

(1) صبحي عسيلة، مرجع سابق، ص141.

(2) حمودي عبد المؤمن، منظور حزب العمل الإسرائيلي في إدارة العملية السلمية الإسرائيلية- الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، الجزائر، 2005، ص83.

(3) شمعون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة: محمد حلمي عبد الحافظ، الأهلية للتوزيع والنشر، عمان، الأردن، 1994، ص22.

(4) أحمد صدقي الدجاني، مستقبل الصراع العربي الصهيوني وصور تسويته والعوامل الحاكمة لهذه التسوية، المستقبل العربي، العدد 91، 1986، ص126.

لكن قادة حزب "العمل" بعد خمسة عقود من نشأة إسرائيل بدؤوا في الحديث عن الصهيونية، قد استنفذت مهامها السابقة وحققت أهدافها المحددة، في حين طالب "أبراهام بورغ" رئيس المنظمة الصهيونية العالمية ورئيس الوكالة اليهودية من أجل إسرائيل بإيجاد أيديولوجيا واضحة وقوية جامعة بين التروي العقلاني في السياسات والرؤية الروحية المتجددة في التقليد اليهودي بديلاً عن الصهيونية والسياسة، ودعا رئيس الحكومة السابق "بيريز" إلى عقد مؤتمر ثاني يجدّد المشروع التاريخي للحركة الصهيونية[1].

5- أزمة المادة الاستيطانية:

حدّدت الحركة الصهيونية منذ البداية هدفها الأساسي في جمع اليهود المشتتين في العالم في أرض إسرائيل الموعودة وتدعيم وحدة اليهود، وهي نفس الغاية التي ورثتها الحكومات الإسرائيلية سواء العمالية أو اليمينية[2].

فشلت الحركة الصهيونية وفيما بعد إسرائيل من تحقيق هذا الهدف، ويرى الباحث "عبد الوهاب المسيري" ثمة أزمة سكانية عميقة تجعل من المشروع الصهيوني أكذوبة عميقة دخلت طريقاً مسدوداً بعد مرور ما يقارب مائة عام على الاستيطان الصهيوني وخمسين عام من تأسيس دولة إسرائيل لا تزال الدولة الصهيونية هي دولة أقلية، وقد شكّل فشل إسرائيل في استقطاب المهاجرين اليهود في ظهور "مستوطنات الأشباح"، أي المستوطنات التي تشيّد ولا يقطنها سوى بضعة أسر يهودية[3].

6- العوامل المرتبطة بالمجتمع الفلسطيني:

أ- فشل الإستراتيجية الإسرائيلية في تغييب الشعب الفلسطيني:

اتضح مقولة "أرض بلا شعب" خداع للذات قبل خداع الآخرين، وأن نفي وجود الشعب الفلسطيني عن طريق المقولات والمفاهيم الدينية والسياسية والأيديولوجية النظرية لا تعني نفيه من الواقع المحسوس، فقد أبرزت انتفاضة (1987) رفض الشعب الفلسطيني للاحتلال الإسرائيلي، بعد أن روّجت إسرائيل تحت قيادة حزب "العمل" لمفهوم "الاحتلال الليبرالي"، وكشفت للعالم من خلال أجهزة الإعلام والاتصال الوجه الحقيقي لإسرائيل الديمقراطية التي تسيطر على الشعب الفلسطيني في الضفة

---

(1) السيد ولد أباه، ومنير شفيق، مستقبل إسرائيل
.http/www.qudsway.com/linksisrael/6/html israel6/is50treor-link.htm

(2) عبد العليم محمد، مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي، الدولة الفلسطينية الديمقراطية الموحدة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، 1999، ص44.

(3) هيثم الكيلاني، العرب والصهيونية والقرن الحادي والعشرون، الفكر العربي، العدد 94، 1998، ص20.

الغربية وقطاع غزة، وجيشها الذي لا يقهر في مواجهة شعب أعزل من السلاح يقاوم بالحجارة للتحرر من الاحتلال(1).

الانقسام المزدوج في حكومات الوحدة الوطنية في إسرائيل: الانقسام بين تكتل "الليكود" وحزب "العمل"، وأيضاً تزايد الخلافات داخل قيادة حزب "العمل" بين "بيريز" و"رابين" أدى هذا الانقسام إلى إصابة السياسة الخارجية بحالة من الشلل رغم وجود اتفاق عام على قضايا جوهرية أهمها رفض العودة إلى حدود (1967)، ورفض قيام دولة فلسطينية مستقلة، ورفض دخول جيش أجنبي غرب نهر الأردن، ورفض التفاوض مع منظمة التحرير، ولكن الخلاف كان بين "العمل" و"الليكود" حول صيغة المؤتمر الدولي للسلام كإطار إجرائي للمفاوضات، حيث رفضها "الليكود" وقبلها "العمل" بشروط، وكانت النتيجة سقوط حكومة الاتحاد الوطني(2).

ب-اندلاع الانتفاضة الفلسطينية (1987):

تولى حزب "الليكود" الحكم (1977)، وانتهجت حكومة "الليكود" سياسة تكثيف بناء المستوطنات والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية بكل الوسائل، وازدادت أعمال البطش الإسرائيلية، وفي عام (1981) قررت الحكومة الإسرائيلية اتباع سياسة جديدة، فأقامت إدارة مدنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومع فشل هذا الأمر في تنفيذ خطة الحكم الذاتي الإداري حسبما يراهن "بيجن"، واصل "إسحاق شامير" نفس السياسة في زرع المستوطنات في كل بقعة من الأراضي الفلسطينية بهدف ضمها إلى إسرائيل(3).

وبسبب سياسة إسرائيل الاستيطانية التوسعية أدت إلى اكتظاظ السكان في المناطق الفلسطينية لسوء الأحوال الاقتصادية، مما جعل من الشارع الفلسطيني قنبلة موقوتة معرّضة للانفجار في أي وقت، ولكن مع مضي الوقت ودون التوصل لتسوية بشأن الأراضي المحتلة اشتعلت الانتفاضة الشعبية ووضعت إسرائيل في مواجهة مأزق وجودها، فقبل الانتفاضة كانت إسرائيل تعتبر سيطرتها على كامل فلسطين حقيقة منتهية، وذلك بسبب الانحطاط والاستسلام العربي(4).

---

(1) عبد الوهاب المسيري، من الانتفاضة إلى حرب تحرير فلسطين، أثر الانتفاضة على الكيان الصهيوني، ص150 .http://www.palestine-infoinfo/books/entfada/taher.htmallo/2003

(2) صبحي عسيلة، مرجع سابق، ص44.

(3) طاهر شاش، المواجهة والسلام في الشرق الأوسط، الطريق إلى غزة –أريحا، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1995، ص184-185.

(4) خالد عايد، الانتفاضة الثورية في فلسطين، الأبعاد الداخلية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1988، ص106-107.

فاندلاع الانتفاضة كان تحدياً قوياً للرأي العام الإسرائيلي ومواقف اليمين واليسار على السواء من حل القضية الفلسطينية، وساهمت الانتفاضة في تعميق الانقسامات في حكومة الائتلاف الإسرائيلي بين حزب "الليكود" وحزب "العمل"، وكانت أهم نتائج الانتفاضة تعميق الرغبة في الانفصال عن الفلسطينيين، وأيضاً هي سبب الانقسام في صفوف اليساريين تيار يرغب بالفصل بين الطرفين لأسباب أيدلوجية، وتيار آخر يحبّذ الفصل لأسباب برجماتية عملية(1)، وأسقطت الانتفاضة كافة المقولات والإدعاءات التي روّجتها الدعاية الصهيونية والغربية المتحالفة معاً على نفي الشعب الفلسطيني، وأيضاً أسقطت التفكير الإسرائيلي للسيطرة على أرض فلسطين كاملاً من خلال الحقائق التي خلفتها على الأرض، ولاسيما بعض تحرك عرب (48) الفلسطينيين.

احتلت الانتفاضة مكاناً مرموقاً في أعمال المنظمة الدولية تمثّل في إصدار مجلس الأمن قرارات دائمة ومؤيدة للحق الفلسطيني، وفي الوقت نفسه شاجبة سياسة إسرائيل، كما ساهمت في توعية الرأي العام العالمي في أوروبا وأمريكا لصالح القضية الفلسطينية، كما طالب الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم تقريراً عن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة قبل نهاية شهر كانون الثاني يناير (1988)(2).

المبحث الثاني: أثر الاتفاقيات الإسرائيلية على مكانة الحزب السياسية:

اتفاق أوسلو (1993):

جاءت اتفاقات أوسلو وليدة الأوضاع الدولية والإقليمية والمحلية التي عقدت المفاوضات، وأبرمت الاتفاقات في ظلها، والتي حملت الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية على قبول التفاوض على أسس مؤتمر مدريد وشروطه، حيث جرى التفاوض للتوصل إلى حل للقضية الفلسطينية على مراحل، وأن تجرى مفاوضات المرحلة الأولى للاتفاق على ترتيبات الحكم الذاتي الفلسطيني خلال فترة انتقالية مدّتها خمس سنوات، أما التسوية النهائية فتُعقد مفاوضاتها على أساس قرار مجلس الأمن الدولي (242)(3).

---

(1) عزيز حيدر، الانتخابات الإسرائيلية (1996)، خلفية تحليلية، مجلة السياسة الفلسطينية، العدد 11، 1996، ص15.

(2) عمر الغول، الانتفاضة ثورة كانون، إنجازات وإخفاقات، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، دمشق، 1990، ص348-350.

(3) طاهر شاش، مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية الآمال والتحديات، مرجع سابق، 1999، ص56.

ولا شك أن اتفاقات أوسلو حققت للطرفين (منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل) عدة أهداف ومكاسب وهي:

أولاً: الأهداف الفلسطينية:

1- حصلت (م.ت.ف) على اعتراف من إسرائيل بها كممثل للشعب الفلسطيني وطرفاً في عملية السلام معها، وأصبح لها موضع قدم في الأراضي الفلسطينية المحتلة تقيم عليها سلطتها الفلسطينية.

2- حققت الاتفاقات اعتراف إسرائيل بالشعب الفلسطيني وحقوقه السياسية التي كانت لا تعترف بوجوده كشعب، وجعلت له كياناً سياسياً قائماً بذاته.

3- أنجزت الاتفاقات نظام حكم ذا طابع إقليمي ودولي، تتمتع فيه السلطة الفلسطينية بسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية[1].

4- هو تحصيل ما يمكن تحصيله في ظل اختلال موازين القوى والعجز العربي والإسلامي، وإنقاذ ما يمكن إنقاذه من الأرض المحتلة قبل أن تقضي عليها آلة الاستيطان الصهيونية، قبل أن يتم تذويب أو تضييع قضية فلسطين نفسها[2].

ثانياً: الأهداف الإسرائيلية:

1- هدفت إسرائيل من الاتفاق تخفيض من عمليات الكفاح المسلّح، وتقوية فرص التسوية.

2- الوصول إلى الاعتراف الرسمي من الدول العربية بوجود إسرائيل كدولة.

3- تحسين الوضع الاقتصادي تحت مظلة الشرق الأوسط الجديد.

4- خلق علاقات إقليمية ودولية أفضل من خلال مسار التسوية الذي يؤدي إلى انخفاض مستويات الصراع العربي الإسرائيلي.

5- اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بوجود إسرائيل كياناً قائماً[3].

ويعد هذا الاتفاق منعطفاً تاريخياً في مسار القضية الفلسطينية، وهو أول اتفاق بين الفلسطينيين والإسرائيليين الذي جاء نتيجة مفاوضات سرية بينهما التي أجريت أغلبيتها في النرويج في شهر يناير عام (1993)، واستمرت نحو ستة أشهر والتي توجت بالإعلان الرسمي على توقيع اتفاق

---

(1) المرجع السابق، ص57.

(2) جواد الحمد، عملية السلام في الشرق الأوسط وتطبيقها على المسارين الفلسطيني والأردني، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 1996، ص15.

(3) صبحي عسيلة، مرجع سابق، ص57.

أوسلو في واشنطن في 13 سبتمبر (1993)،حيث كان "يوسي بيلين" نائب وزير الخارجية الإسرائيلي أحد مهندسي الاتفاق، وجرى حفل التوقيع على الاتفاق في البيت الأبيض في 1993/09/13، بحضور "إسحق رابين"، ووقعه عن الجانب الإسرائيلي وزير الخارجية "شمعون بيريز"، وعن الجانب الفلسطيني "محمود عباس" أمين سر اللجنة التنفيذية لـ (م.ت.ف)، كما وقعه وزيرا خارجية أمريكا وروسيا كشاهدين، وبحضور الرئيس الأمريكي "كلينتون" والرئيس الفلسطيني "ياسر عرفات"، ورئيس الوزراء الإسرائيلي "إسحاق رابين"(1).

ويتضمن إعلان المبادئ ما يلي:

1- إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية، ومجلس منتخب للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات تؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن (242)، (338).

2- تبدأ الفترة الانتقالية فور الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، تشمل مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني لا تتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية، التي يتم فيها التفاوض على القدس واللاجئين والمستوطنات والترتيبات الأمنية والعلاقات الخارجية.

3- يبدأ نقل السلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية إلى الفلسطينيين بعد الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا في المجالات التالية: التعليم والثقافة، الصحة، الشؤون الاجتماعية، الضرائب، السياحة، وبناء القوة الشرطية.

4- تشمل الاتفاقية الانتقالية بعد تنصيب المجلس المنتخب على تقوية النمو الاقتصادي، وتشكيل سلطة للكهرباء، وسلطة ميناء غزة، وبنك التنمية الفلسطيني، ومجلس للبيئة وإدارة المياه.

5- تشكيل لجنة ارتباط مشتركة فلسطينية- إسرائيلية من أجل تطبيق إعلان المبادئ اتفاقيات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية، ومعالجة قضايا التنسيق وقضايا أخرى.

6- يتم إنشاء لجنة اقتصادية مشتركة بهدف النهوض وتطوير الضفة الغربية وقطاع غزة.

7- عشيّة انتخابات المجلس الفلسطيني سيتم إعادة موضع القوات العسكرية الإسرائيلية بالضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى انسحاب القوات الإسرائيلية خارج المناطق المأهولة بالسكان، وتتولى السلطة مسئولية النظام العام والأمن الداخلي.

---

(1) الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية منذ أوسلو (1993)، الجزيرة نت، 2007/08/30، انظر: http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=1067295.

8- ما لا تتم تسويته بالتفاوض يمكن أن يتفق على تسويته من خلال لجنة تحكيم باتفاق الطرفين.

9- يدخل اتفاق المبادئ هذا حيّز التنفيذ بعد شهر واحد من توقيعه، وتعتبر جميع البروتوكولات الملحقة بإعلان المبادئ جزء لا يتجزأ من هذا الاتفاق[1].

10- التنسيق بين الإسرائيليين والمجلس فيما يتعلق بالمعبر من وإلى كل من مصر والأردن وأية معابر دولية أخرى يتم الاتفاق عليها، وهناك بنود إضافية تتعلق بتنفيذ الاتفاقية إذ إنها تنفذ يوم التوقيع عليها، وعند تنصيب المجلس الفلسطيني فإن اتفاقية أوسلو ستحل محل غزة أريحا، واتفاقية النقل التمهيدي، وبروتوكول النقل الإضافي[2].

المبحث الثالث: اتفاقية إعادة الانتشار:

اتفاق القاهرة (1994):

يشكّل اتفاق القاهرة والاتفاقات التالية اتفاقات إجرائية لاتفاقية أوسلو، فقد توصل الجانبان إلى توقيع القاهرة في الرابع أيار/ مايو (1994) عرف باتفاق تنفيذ الحكم الذاتي في قطاع غزة ومنطقة أريحا، وأقر مبدأ إعادة الانتشار بدل الانسحاب، وقضى بإقامة سلطة فلسطينية في غزة وأريحا، إذ عاد "ياسر عرفات" إلى غزة في تموز/ يوليو (1994)، وارتبط هذا الاتفاق باتفاق اقتصادي تم توقيعه في باريس في 29 نيسان/ أبريل (1994) أبقى الاقتصاد الفلسطيني تحت هيمنة إسرائيل وتابعاً لاقتصادها[3].

اتفاق طابا (أوسلو 2) (1995):

تم التوقيع على اتفاقية طابا، والتي ركزت على انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، وتكوين الشرطة الفلسطينية، في واشنطن بتاريخ 28 أيلول/سبتمبر (1995)، وبموجب هذه الاتفاقية نقلت إسرائيل صلاحيات ومسؤوليات من الحكومة العسكرية وإدارتها المدنية إلى المجلس تستمر إسرائيل في ممارسة صلاحياتها ومسؤولياتها في المجالات التي لم يتم نقلها، كما ستجرى ومن خلالها انتخابات سياسية عامة مباشرة وحرة للمجلس ورئيس السلطة التنفيذية وفقاً للأحكام المنصوص عليها

---

(1) الهيئة العامة للاستعلامات، إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي حفل التوقيع والكلمات المتبادلة، واشنطن، 13 سبتمبر 1993، ص1-8.

(2) أوري سابير، المسيرة خفايا أوسلو- من الألف إلى الياء، ترجمة: بدر عقيلي، دار الجيل للنشر، عمان، الأردن، 1998، ص85-273.

(3) وقائع الاتفاقات الفلسطينية- الإسرائيلية في موقع السلطة الفلسطينية .www.palestine-un.org/peace/frindex.html

في بروتوكول انتخابات جاء في الاتفاقية، وأن هذه الانتخابات ستفرز مجلساً تشريعياً يتكون من (82) ممثلاً، ورئيس السلطة التنفيذية، وسيتم انتخابهم مباشرة[1].

1- تضمّن الاتفاق توزيع الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق "أ" و"ب" و"ج"، ومناطق "أ" هي مناطق المدن الرئيسية في الضفة الغربية ما عدا الخليل، ومساحتها لا تتجاوز (3%) من مساحة الضفة الغربية، حيث سيكون الإشراف الإداري والأمني عليها فلسطينياً[2]. أما المناطق "ب" وهي المناطق القروية فتتم إدارتها بالتعاون بين الجهتين، على أن تتحمل إسرائيل المسؤولية الأمنية، وتتحمل السلطة مسؤولية الشؤون الإدارية، أما المناطق المأهولة وكذلك المناطق التي توجد فيها المستوطنات فسوف تبقى تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة. أما مناطق "ج" فيكون الحق في الإشراف الإداري والأمني وهي نحو (7%) من الضفة وتشمل المستوطنات والمناطق الحدودية[3].
2- إجراء انتخابات ديمقراطية حرة لمجلس تشريعي مؤلف من ثمانية وثمانين عضواً، وكذلك لمنصب رئيس السلطة الفلسطينية، وبعد شهرين يتخذ المجلس قراراً بأغلبية للمصادقة على إلغاء جميع بنود الميثاق الوطني الداعي لتدمير إسرائيل، وبعد ستة أشهر من التوقيع على اتفاقية التسوية المرحلية يخلي الجيش الإسرائيلي الخليل وتنتقل للسلطة الفلسطينية.
3- في الرابع من أيار (1996) ستبدأ المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية حول التسوية، والتي ستشمل قضايا مثل المستوطنات، القدس، اللاجئين، الحدود والعلاقات مع الدول الأخرى.
4- تخلي إسرائيل المنطقة غير المأهولة من الضفة الغربية باستثناء مناطق أمنية محددة، وفي نفس الوقت تنقل إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية صلاحيات أمنية في المناطق القروية الفلسطينية "ب"، باستثناء المناطق ذات العلاقة بقضايا التسوية الدائمة.
5- تنطبق المسؤولية الأمنية الإسرائيلية على الأمن الخارجي، وعلى الإسرائيليين الذين يعيشون في المستوطنات.
6- يتحمل الفلسطينيون مسؤولية محاربة الإرهاب ومصادرة الأسلحة غير المشروعة في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم[4].

---

(1) http://www.pnic.gov.ps/Arabic/Palestine/peac-details.asp?datel=4.

(2) محسن صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص478.

(3) أوري سابير، مرجع سابق، ص226.

(4) أوري سابير، مرجع سابق، ص290-291.

اتفاقية واي ريفر (1998):

نصّت الاتفاقية على تسهيل تنفيذ الاتفاقية المؤقتة بالضفة الغربية وشريط غزة في 28 أيلول عام (1995)، والاتفاقات الأخرى كإعادة الانتشار وإحلال الأمن، وما يترتب على ذالك من أنشطة أمنية وتعاون أمني، وكذلك استمرار المفاوضات لتحديد الوضع الدائم وما يتبعها من خلق بيئة ايجابية لها، وهكذا فإن اتفاقية واي ريفر تعيد الطريق لإعادة بناء العلاقات الاقتصادية في الشرق الأوسط(1).

اتفاقية واي ريفر واحدة من أبرز محاولات نتنياهو لتعديل مسار اتفاقية أوسلو، إلا أن أهميتها بالنسبة لتوجهات الرأي العام الإسرائيلي أنه تم توقيعه في عهد حكومة نتنياهو الرافضة لمنطق التسوية، بما يعني اعترافا بوجود شريك فلسطيني يمكن التفاوض معه(2).

اتفاقية شرم الشيخ (1999):

مع قدوم حزب "العمل" بقيادة "أيهود باراك" إلى السلطة انتعشت آمال الإسرائيليين خاصة وأنه قدّم نفسه باعتباره تلميذ "إسحاق رابين"، الأحرص على تراثه والأقدر على متابعته الذي حظي بدعم غالبية الصوت العربي في إسرائيل أي (95%) من ناخبيه، وتجدّدت آمال السلطة الفلسطينية بالتعجيل بتنفيذ اتفاقات أوسلو وحسم قضايا الحل النهائي، إلا أن "باراك" قدّم لآته المعروفة، لا لعودة اللاجئين، لا لتقسيم القدس، لا للعودة إلى حدود (1967)، لا لجيش غرب نهر الأردن، وبقاء التجمعات الاستيطانية تحت السيادة الإسرائيلية(3).

وفي الرابع من سبتمبر (1999) جرى توقيع اتفاقية شرم الشيخ بوجود رئيس الوزراء الإسرائيلي "باراك" والرئيس "ياسر عرفات"، وبحضور الرئيس المصري وملك الأردن، وأبرز ما جاء في الاتفاق:

1- تنفيذ الخط الزمني للتعهدات والالتزامات المهمة للاتفاقيات الموقعة واستئناف مفاوضات الوضع الدائم، إذ يلزم كل من حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية أنفسهم للتنفيذ الكلي والمتبادل للاتفاقية، وجميع الاتفاقيات الأخرى المعقودة بينهما(4).

2- يؤكد الجانبان مجدداً فهمهم أن المفاوضات حول التسوية الدائمة ستؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن (242)، (338).

---

(1) عدنان سليمان محمد أحمد القاسم، مشاريع التسوية المطروحة لحل القضية الفلسطينية ومواقف الشعب العربي إزاءها، مجلة دراسات مستقبلية، عدد 7، جامعة أسيوط، مصر، 2003، ص134.

(2) صبحي عسيلة، مرجع سابق، ص170.

(3) السلام المغدور، الهيئة العامة للاستعلامات، مرجع سابق، ص29.

(4) عدنان القاسم، مرجع سابق، ص134.

3- الإفراج عن الأسرى، وإعادة الانتشار، وتشكيل لجان مشتركة لتولي ذلك.

4- نص الاتفاق على البدء في إنشاء ميناء جديد على بحر غزة اعتباراً من أكتوبر (1999)[1].

5- تعهّد السلطة الفلسطينية بالاستمرار في اعتقال المشتبه في ارتكابهم، أو استعدادهم لارتكاب أعمال إرهابية، وكذلك مصادرة الأسلحة غير الشرعية، وخفض عدد أفراد الشرطة الفلسطينية.

6- عدم اتخاذ أي طرف إجراءات أحادية يمكن أن تغيّر وضع الضفة الغربية وقطاع غزة[2].

7- ينفذ الفلسطينيون الالتزامات الأمنية حتى 15 تشرين الأول.

8- يفتح المعبر الآمن الجنوبي في 1 تشرين الأول، والشمالي في 5 شباط[3].

المبحث الرابع: مفاوضات كامب ديفيد وتداعياتها عام (2000):

عندما جاء "باراك" في عام (1999) إلى رئاسة الحكومة عن حزب "العمل" اختار إعادة التفاوض على واي ريفر الذي وقع عليها "نتنياهو"، وطبّق جزء منها ولم يطبق الجزء الآخر، كانت مفاوضات شرم الشيخ في 1999/09/04، وسُميت (واي ريفر 2)، وتم التوقيع على الاتفاق برعاية أمريكية أردنية وهي تعديل وتوضيح لبعض النقاط في (واي ريفر 1)، وتنفيذاً لها خاصة فيما يخص إعادة الانتشار، وإطلاق سراح السجناء، والممر الآمن، وميناء غزة، والترتيبات الأمنية وسواها، وتعدّدت التفاهمات بعد الاتفاق، وقام "باراك" بوضع معادلة جديدة للتفاوض مع السلطة الفلسطينية عنوانها (خذه أو دعه)، وباتفاق (واي ريفر 2) تم الاحتفاظ بـ(13%) من إعادة الانتشار في الضفة الغربية، لكن حصل تغيير في المناطق، فقد ألغيت المحمية الطبيعية لصالح الانسحاب من أرض تؤمن قدراً كبيراً في التواصل الجغرافي بين المن الفلسطينية، وبالتالي حُدّد أمد الانسحاب إلى 2001/01/01، الذي ينص على نقل (7%) من الفئة "ج" إلى الفئة "ب"، وإطلاق سراح (350) سجين على دفعتين، وبخصوص الحل النهائي فإنه تم وضع سقف زمني هو 2000/09/13 على أن يتم التوصل إلى اتفاق إطار في منتصف (2000)، وقد استبعد "باراك" في (واي ريفر 2) أي إشارة على قرارات مجلس الأمن (242)، (338)، بمعنى أنه حرّر نفسه من قرار (181) الخاص بالتقسيم،

---

(1) موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية 2013/05/28
.http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/peace/sharmoggg.html

(2) عماد جاد، فلسطين الأرض والشعب من النكبة إلى أوسلو، الطبعة الثانية، القاهرة، 2003، ص291.

(3) خالد شعبان، التغيرات الحزبية والسياسية في إسرائيل 1999-2010، قراءات إستراتيجية، مركز التخطيط الفلسطيني، عدد10، 2011، ص32-33.

و(194) الخاص باللاجئين، وهكذا الدوران في حلقة مفرغة من المفاوضات المتتالية هي السمة السائدة لعملية السلام[1].

أثر الاتفاقيات والمواقف الإسرائيلية على مكانة الحزب السياسية:

لقد عارض "باراك" حسبما نذكر مفهوم أوسلو كمسيرة تدريجية تقوم فيها قيادتان بالعمل فيما بينهما على بلورة تسويات والتقدم خطوة وراء خطوة بانسحابات على مراحل من خلال إحراز اتفاقات مرحلية، ومحاولة بناء الثقة المتبادلة بين الشعبين والتعاون بين القيادتين، وكان هذا هو النهج السياسي لمسيرة أوسلو، الذي يتطلع إلى بناء شراكة بين النخب العسكرية والاقتصادية والسياسية من أجل تحسين قدرتها على السيطرة، والذي يفترض عدم إمكانية حل كل القضايا والمشاكل بإجراء واحد على ضوء الهوّة بين مواقف الجمهور بين مواقف الجمهور في كلا الطرفين[2].

موقف الجانبين من انعقاد قمة كامب ديفيد:

بدأت مفاوضات كامب ديفيد في الحادي من شهر يوليو عام (2000)، بعد أن وصلت قناة المفاوضات السرية التي انطلقت في تل أبيب، وانتقت إلى ستوكهولم، ثم عادت إلى تل أبيب إلى تفاهمات محددة بين مفاوضي "عرفات" و"باراك" حول المواضيع الرئيسية للحل النهائي، والمتعلقة بقضايا: القدس واللاجئين والمستوطنات والسيادة والحدود، باستثناء عدم الاتفاق على حل لمسألة السيادة على القدس القديمة التي تشكّل جزءاً من القدس الشرقية، حيث تركت هذه المسألة لمعالجة مباشرة بين "عرفات" و"باراك".

وعلى الرغم من معرفة الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" بحساسية هذه المسألة وتعقيدها، فإنه قرّر في النهاية عقد قمة لكل من "باراك" و"عرفات" بهدف التوصل إلى اتفاق للحل النهائي، وإن لم يتضمّن حلاً جذرياً لوضع مدينة القدس، إلا أن تمسّك كلا الجانبين بموقفه، وفي ضوء حساسية القضايا المطروحة قد أدى إلى فشل تلك القمة في إحراز أي تقدم في مسيرة عملية التسوية، حيث ذهب "باراك" إلى كامب ديفيد وهو يحمل معه كما أعلن أمام الكنيست، وفي مطار بن غوريون قبيل مغادرته إلى واشنطن سلسلة خطوطه الحمراء، والتي عبّرت عن التزام واضح باللاءات الإسرائيلية

(1) قصي عدنان عباسي، عملية السلام من مدريد حتى صعود بارك، ط1، دار الماجد، دمشق، سوريا، 1999، ص84.

(2) ليف غرينبرغ، سلا مُتخيل، حول الخطاب، الحدود، السياسة والعنف، ترجمة: جواد سليمان الجعبري، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، رام الله، 2007، ص375.

المعروفة، كما أنه كان متأكداً من أن "عرفات" سوف يوافق، لأنه أي "باراك" قادر على تعبئة العالم، وخاصة الولايات المتحدة ضد الفلسطينيين بكل ما يعنيه ذلك من عزل وإضعاف لهم(1).

أهم الأسباب التي أدت لمشاركة الجانب الإسرائيلي في قمة كامب ديفيد:

1- لقد كان وضع حكومة "باراك" بعد مرور سنة من الانتصار الجارف في الانتخابات سيئاً للغاية، فهي لم تحرز اتفاقات مع السوريين.

2- كما أنها خرجت من لبنان بعد أن تكبّدت خسائر فادحة، كما أن الائتلاف الحكومي أخذ بالتفكك على خلفية صراعات بين "شاس" و"ميرتس".

3- كما أن الكثيرين داخل حزب "العمل" وفي أحزاب الائتلاف انتقدوا "باراك" بشدّة بسبب أدائه وغطرسته، وانعدام التعامل مع شركائه السياسيين.

4- نيّة الجانب الفلسطيني إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة.

5- الانتخابات لرئاسة الولايات المتحدة في بداية تشرين الثاني.

6- التهديد بحل الكنيست، وتقديم موعد الانتخابات.

7- تهديدات "شاس" بالانسحاب من الحكومة على خلفية عدم تنفيذ مطالبها المالية، وقرار وزراء "ميرتس" بالانسحاب من الحكومة(2).

الموقف الفلسطيني من انعقاد قمة كامب ديفيد:

رفض الرئيس "عرفات" وجميع الفصائل الفلسطينية إجراء المفاوضات التي قرر "باراك" موعدها، ولعل أهم الأسباب وراء الرفض لحضور القمة الثلاثية الشكوك الفلسطينية من رئيس الحكومة "أيهود باراك"، وترجع هذه الشكوك إلى جملة من العوامل:

1- موقف "باراك" فيما يتعلق بتنفيذ ما تم من الاتفاقات السابقة، حيث رفضت المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار، وربط ذلك بتقدم المفاوضات حول قضايا الوضع الدائم.

2- نيّة "باراك" في الالتفاف على نص قرار (242) في أنه لا ينطبق على الحدود الموجودة بين إسرائيل وفلسطين.

---

(1) صبحي عسيلة، الرأي العام الإسرائيلي، التحول نحو اليمين في ظل عملية التسوية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2008، ص170 -171.

(2) ليف غرينبرغ، سلام مُتخيل، مرجع سابق، ص392- 393.

3- استبعاد "باراك" الوفد الإسرائيلي المفاوض في أوسلو وعلى رأسهم "يوسي بيلين" و"يوسي ساريد"، واستبدالهم بأشخاص من أصحاب الرؤية المختلفة.

4- المخاوف الفلسطينية من المرجعية الأمريكية حيال المفاوضات، خاصة بعد أن طلبت السلطة الفلسطينية توضيحات من وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك "مادلين أولبرايت" حول موقف أمريكا من مرجعية المفاوضات، فكان الرد حسب "صائب عريقات" كالآتي: "إن القمة مرجعيتها هو ما يتم التوصل إليه في اتفاق بين الجانبين"(1).

5- كان يستهدف تأليب الأطراف العربية بعضها على بعض، وتعميق الخلاف بينها، ومواصلة نهج الاستفراد، وتمزيق أي محاولة للتنسيق فيما بين المسارات المعنية بعملية السلام.

6- "باراك" في الأصل كان معارضاً لاتفاقية أوسلو الأولى، وصوّت ضدّها في حكومة "رابين" من خلال تصريحاته العلنية(2).

أسباب فشل قمة كامب ديفيد:

كان موضوع القدس هو العقبة التي واجهت المؤتمر والتي أدّت إلى فشله، كما بقيت معضلة اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة دون حل، وكان موضوع السيادة على القدس الشرقية والوضع النهائي للمسجد الأقصى بالذات هم النقطتان الأكثر حساسية، إذ أصرّ الإسرائيليون على القدس عاصمة موحّدة لإسرائيل(3)، كما اقترحت إسرائيل ممر آمن إلى الأماكن المقدسة في مدينة القدس. وكذلك تعدد التحفظات الإسرائيلية على المقترحات الأمريكية منها:

- لا يوجد استعداد إسرائيلي لنقل سيادة القدس الشرقية إلى الفلسطينيين.
- معارضة عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل.
- الحفاظ على ثلاث كتل استيطانية في الضفة الغربية تحت السيادة الإسرائيلية.

وقد كان الخلاف عميقاً مع الفلسطينيين بسبب التشدد في الموقف الإسرائيلي ولذلك كان الفشل، وقبيل انهيار المفاوضات حذر "باراك" الفلسطينيين من مواجهة نتائج مأساوية في حال الفشل،

---

(1) صائب عريقات، ندوة حول مسيرة التسوية والحلول السلمية:
.http://www. Aafaq.org/fazt8/7htm.5/3/2002

(2) السلام المغدور، مرجع سابق، ص33-35.

(3) محسن صالح، مرجع سابق، ص486.

وقال إذا لم تصلوا إلى اتفاق معي فسأكون آخر رئيس وزراء إسرائيلي يمكن التوصل معه إلى اتفاق، وعندما انهارت المفاوضات فعلياً، أعلن الجيش الإسرائيلي استعداده لأية احتمالات مع الفلسطينيين(1).

وتجاهلت الولايات المتحدة ما كان يجري على الأرض من بناء المستعمرات وهدم البيوت، وأظهر "باراك" جهلاً تاماً بالتطلعات الفلسطينية(2).

وبعد فشل القمة ركّز كل جانب على اتهام الآخر بأنه المتسبب بهذا الفشل، الذي مهّد لحقبة جديدة من الصراع بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، إذ انتقلت العلاقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين بعد كامب ديفيد من إطار التفاوض إلى إطار الحرب والمقاومة، ومن حيّز التعايش المشترك إلى حيّز النفي المتبادل، وبفشل القمة بدأ للرأي العام الإسرائيلي ومعه الرأي العام الفلسطيني أن الطريق لتسوية أو التوصل إلى اتفاق بشأن القضايا الجوهرية المعروفة بقضايا الحل النهائي يبدو مسدوداً، ولقد أدى أو على الأقل ساعد فشل القمة التي تبناها حزب "العمل" إلى انحسار نفوذ اليسار الإسرائيلي عموماً، وتراجع مكانة حزب "العمل" في المجتمع الإسرائيلي وفي التأثير على السياسات الإسرائيلية، لاسيما في موضوع التسوية مع الفلسطينيين، وهو الأمر الذي دفع الحزب إلى اتخاذ قرار حكومي بمعاودة احتلال المدن الفلسطينية وكافة المناطق التي كانت خاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وتعزيز النشاط الاستيطاني، والبدء في إقامة الجدار الفاصل، فبدا الحزب كأنه نسخة أخرى من حزب "الليكود"، ونظراً لخطورة فشل تلك القمة فقد اتخذ الجانبان فور انتهاء القمة تدابير أمنية مشددة للحيلولة دون وقوع أي مصادمات(3).

انتفاضة الأقصى:

وبعد فشل كامب ديفيد انطلقت شرارة انتفاضة الأقصى التي خلفت شعور بأن الأمر يتعلق بحرب أهلية على كل البلاد ودون حدود، ولا أحد بمقدوره وقف العجلة، حيث فقدت جميع اللجان، وكان أول من اللجان المستويات السياسية في حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية، مقابل الجيش الإسرائيلي والمجموعات الفلسطينية المسلحة اللذين أرادوا فرض جدول أعمالهم، وإذا كان هناك من شيء أدت الانتفاضة الثانية إلى ضعضعته فإن هذا الشيء هو التمييز بين ما هو سياسي وما هو

---

(1) خالد شعبان، التغيرات الحزبية والسياسية في إسرائيل 1999-2010، قراءات استراتيجية، مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 10، 2011، ص36.

(2) محمود عباس، نحن لم نضيع فرص، دراسات فلسطينية، العدد 48، 2001، ص26.

(3) ماجد كيالي، تطورات الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي: من كامب ديفيد إلى خطة شارون، صحيفة الوطن، 2004/07/06.

عسكري، وذلك في أعقاب طمس حدود الدولة وجعلها مخترقة، وفي حين أدت الانتفاضة الأولى ترسيم حدود عام (1967)، وأوجدت عن طريق ذلك إمكانية فتح حيّز سياسي، فلقد جاءت الانتفاضة الثانية لطمس هذه الحدود وتُغلق هذا الحيّز، ولقد بُنيت كامب ديفيد كاحتفال مروري من مفاوضات السلام إلى المواجهة العنيفة، وذلك لأن الجانبين كانا بعيدين جداً عن قدرة الوصول إلى اتفاق شامل، ولقد بنيت القمة كحدث دراماتيكي حاسم لكشف الحقيقة بخصوص العدو، فإما اتفاق شامل أو مواجهة، ولقد تحصّن الإسرائيليون أسطورة عدم وجود شريك، وهو انعدام الخيار سوى القتال، وهي الأسطورة التي تضفي مدلولاً مجدداً على أسطورة السلام والأمن القديمة، ولقد نجح "باراك" في إقناع الجمهور الإسرائيلي في العالم بأنه عرض اقتراحاً سخياً على الفلسطينيين، وأن الفلسطينيين هم الذين رفضوا السلام، وبذلك يكون قد أصلح صورة إسرائيل السلبية في العالم، وسحب الدعم الأمريكي للإعلان الفلسطيني عن الدولة المستقلة، ووحّد الشعب في إسرائيل بالاستعداد للدخول في مواجهة مع الفلسطينيين، وكان هذا إنجازاً رائعاً من وجهة نظره، إلا أن هذا الأمر أدى إلى وقوع مواجهة مع الفلسطينيين، ومهّد الطريق أمام انتصار "شارون"[(1)].

ويمكن القول أن خطة باراك التصعيدية قبيل الانتخابات قد استهدفت تحقيق الآتي:

1- الضغط المعنوي على السلطة الوطنية الفلسطينية.

2- بدأ حملة ضغوط أمريكية أوروبية على السلطة الفلسطينية من أجل وقف الانتفاضة، وتهيئة الأجواء لإعادة انتخاب "باراك".

3- فتح المجال أمام استئناف قنوات التنسيق التحتية للدخول في جولة جديدة من المفاوضات بهدف التوصل إلى اتفاق يساعد "باراك" في كسب الانتخابات.

بيد أن التدخلات الإقليمية والدولية نجحت في إقناع السلطة بالتجاوب مع طلب "باراك" بدخول مفاوضات مكثفة بهدف إظهار قرب التوصل إلى اتفاق تسوية سياسية، وفي هذه الأجواء عقدت مفاوضات طابا من 21-27 يناير (2001)[(2)].

وبعد فشل قمة كامب ديفيد (2000)، وعودة الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي من كامب ديفيد، بدا واضحاً أن الوضع في الأراضي الفلسطينية على شفا الانفجار، وأن الجميع في انتظار الشرارة التي ستشعل الموقف، وساهمت التصريحات التي أدلى بها الرئيس "بيل كلينتون" في تدعيم هذا التوقع، فقد حرص على إعلان سحب كافة العروض التي قدّمت في المفاوضات، مغلقاً بذلك طريق التسوية

---

(1) ليف غرينبرغ، سلام مُتخيل، مرجع سابق، ص420-476.

(2) عماد جاد، فلسطين الأرض والشعب من النكبة إلى أوسلو، ط2، القاهرة، 2003، ص298.

السلمية، وواصل "أيهود باراك" حملته الإعلامية الشرسة ضد الرئيس "ياسر عرفات" بسبب تضييع الفرص التاريخية لتحقيق السلام، وحرص "باراك" على تقديم نفسه للرأي العام الإسرائيلي باعتباره "رئيس الوزراء الذي لا يمكن أن يتنازل"، وفي خطوة محسوبة من جانبه وافق رئيس الوزراء الإسرائيلي على السماح لزعيم المعارضة "أرائيل شارون" بزيارة ساحة المسجد الأقصى في الثامن سبتمبر (2000)، وكان واضحاً أن سماح "باراك" بالزيارة جاء في سياق مخطّطه التصعيدي ضد السلطة الوطنية بحثاً عن شرارة لتفجير الموقف، والقيام برد عسكري انتقاماً من السلطة الوطنية التي رفضت خطته في كامب ديفيد، وبالفعل في 28 سبتمبر تمت الزيارة، وكانت بدأ انتفاضة الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي، وهي الانتفاضة التي أعطيت مسمى انتفاضة الأقصى نسبة إلى اندلاع الشرارة من ساحة الحرم احتجاجاً على زيارة "شارون" الاستفزازية[1].

المبحث الخامس: مفاوضات طابا (2001):

بدأت إتفاقية طابا الثانية حول قضايا الوضع الدائم في طابا مصر 2001م وحرص باراك على عدم المشاركة في المفاوضات، كما حرص أيضاً على أن تنتهي المفاوضات دون تسجيل ما تم التوصل إليه من تفاهمات، فما كان يريده تهدئة شاملة ووعود براقة للسلطة الوطنية الفلسطينية من أجل إعادة انتخابه، ولذلك فقد تم الاتفاق وبدرجة عالية من اليسر على مجموعة من النقاط الرئيسية أبرزها موافقة إسرائيل على الانسحاب من ما بين (94%-96%) من أراضي الضفة الغربية، وتعويض الفلسطينيين عبر تبادل الأراضي بنسبة (2%)، إضافة إلى حقوق التنقل والسيطرة عبر ممر آمن بين الضفة وغزة، كما حدث أيضاً تقدّم ملموس بشأن قضية القدس، حيث جرى الاتفاق على أن كل ما هو عربي من القدس للفلسطينيين، وكل ما هو يهودي للإسرائيليين مع سيادة إسرائيلية على حائط المبكى[2].

وكان واضحاً من المفاوضات اقتراب الموقف الإسرائيلي من موقف المجتمع الدولي، لكنه لا يزال قاصراً عن أن يكون حلاً عملياً أو عادلاً لوضع المدينة[3].

---

(1) عماد جاد، مرجع سابق، ص299-302.

(2) بن كسبيت، كل الحقيقة عن اتفاقات طابا وإلى أي مدى كان السلام قريباً؟ دراسات فلسطينية، العدد 48، 2001، ص105-107.

(3) مروان بشارة، فلسطين- إسرائيل سلام أم فصل عنصري، دار الكتاب العربي، بيروت، 2003، ص98.

واقترحت حكومة "باراك" أن تبقى المدينة بشقيها الشرقي والغربي مدينة مفتوحة، ووافقت أن تكون القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية، وأن تخضع جميع الأحياء العربية داخل أسوار البلدة القديمة وضمنها الحرم القدسي الشريف إلى السيادة الفلسطينية الكاملة وهذا لأول مرة في تاريخ إسرائيل، ووضعت إسرائيل ترتيبات تحفظ سيادتها على الأحياء الاستيطانية داخل أحياء القدس العربية داخل السور وخارجه، وتضمن بعدم القيام بحفريات، وتمسّكت بالسيادة على الحرم المقدّس وضمنه المقبرة اليهودية الواقعة خارج أسوار المدينة القديمة وعلى أجزاء من حي الأرمن بدعوى ملكيتها وتداخلها مع الحي اليهودي[1].

أما من ناحية اللاجئين جرى التفاهم بشأن "حق العودة" عبر تسوية القضية الفلسطينية من خلال عودة عشرة آلاف فلسطيني كل عام لمدة عشر سنوات مع تعويض الباقي[2].

وبالنسبة للدولة الفلسطينية، فقد وافقت حكومة "باراك" أن تقام على الأراضي التي سيتم الانسحاب منها دولة فلسطينية لها حدود رسمية واضحة تماماً مع إسرائيل، وأن تضم المساحة المعوضة للدولة الفلسطينية، وأن يكون لهذه الدولة بحدودها ومساحتها الجديدتين سيطرة كاملة على معابرها الدولية مع كل من الأردن ومصر، وأشار البيان الفلسطيني الإسرائيلي المشترك أن المفاوضات في طابا حققت تقدم كبير، حيث أشار إلى أن الطرفين يعلنان أنهما لم يكونا في أي وقت مضى أقرب إلى التوصل إلى اتفاق[3].

وحتى تكتمل متطلبات توظيف مفاوضات طابا في خدمة "باراك" في الانتخابات، فقد أعلن الوفد الإسرائيلي المشارك في المفاوضات وزير الخارجية "بن عامي" بدا السلام ممكناً جداً، وأضاف رئيس الوفد الفلسطيني "أبو علاء قريع" في طابا أحرز خطوات حقيقة ملموسة نحو اتفاق نهائي[4].

ولكن بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد (2000)، وحتى عام (2006)، بدأت مرحلة حافلة بالأحداث والتطورات التي لا تزال تداعياتها ترخي بضلالها الكئيبة على مجمل الأوضاع الفلسطينية، خلالها تعطلت المفاوضات، وذلك بسبب انفجار الانتفاضة الثانية، وتداعيات 11 أيلول/ سبتمبر 2001، بدأت سلسلة من الاتصالات والمساعي والجهود الدبلوماسية وتدخلات ونشاطات أمريكية بصورة خاصة، والتي بدأت برؤية الرئيس "جورج بوش" الابن لحل الدولتين، ومن ثم طرح مبادرة

---

(1) ممدوح نوفل، الانتفاضة انفجار عملية السلام، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص167-175.

(2) بن كسبيت، مرجع سابق، ص105-107.

(3) ممدوح نوفل، الانتفاضة انفجار عملية السلام، مرجع سابق، ص192.

(4) عماد جاد، فلسطين الأرض والشعب من النكبة إلى أوسلو، مرجع سابق، 2003، ص303.

السلام العربية، وخطة خارطة الطريق، وما تلا ذلك وتخلله من محطات مهمة مثل تقرير لجنة "ميتشيل"، وأيضاً وقائع أخرى مثل تعديل النظام السياسي الفلسطيني، وخطة الانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة، والانتخابات التشريعية الثانية أوائل سنة (2006)، والكفاح على الجبهة القانونية أمام محكمة لاهاي الدولية، فضلاً عن العلاقات الداخلية الفلسطينية والحوار الوطني[1].

أوجه الاختلاف والتقارب بين الصقور والحمائم في الحزب في عملية التفاوض:

أبرز شخصيات الصقور في حزب "العمل" في الوقت الراهن: "أيهود باراك"، و"أفرايم سنيه"، و"رعنان كوهين"، و"بنيامين بن أليعازر"، و"أبراهام شوحط"، و"ديفيد ليبائي"، و"موشيه شاحال"، و"شالوم سمحون"، و"أوري أور".

أما أبرز شخصيات الحمائم في الحزب فهم: "شمعون بيريز"، و"حاييم رامون"، و"يوسي بيلين"، و"عوزي برعام"، و"أبراهام بورج"، و"نواف مصالحة"، و"يائيل ديان".

تطلق الصحافة الإسرائيلية على السياسيين في إسرائيل نعوتاً مثل (الحمائم) و(الصقور) من أجل تصنيفهم تبعاً لمواقفهم تجاه عملية التسوية مع العرب هناك ما يوصف سياسي ما بأنه حمائمي بسبب مواقفه البرجماتية المهتدلة نسبياً، لكنه قد يتخذ فجأة مواقف متشدّدة جداً تجعله حكماً في خانة الصقور المتطرفين، لكن هناك فوارق بين (الحمائم) و(الصقور) في المواقف من التسوية نقاط اتفاق بينهما، ونقاط الاتفاق بينهما هي السيادة الإسرائيلية على القدس الموحدة، ورفض حق العودة للاجئين، ولا عودة إلى حدود (1967)، ولا ضم كاملاً لمناطق والسعي لضم مناطق معينة من الضفة الغربية، بما في ذلك المستوطنات الموجودة فيها القدس، واعتبار نهر الاردن وشمال غربي البحر الميت حداً أمنياً لإسرائيل، والموافقة على كيان فلسطيني يضم المناطق المزدحمة بالسكان الفلسطينيين، وانسحاب من الجولان على أساس حل وسط مع ترتيبات أمنية شمالية وتطبيع للعلاقات[2].

أما نقاط الخلاف بين الصقور والحمائم:

1- طبيعة الكيان الفلسطيني الذي سينشأ، الصقور يعارضون حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في دولة مستقلة، ويدعُون إلى كيان فلسطيني يقوم على علاقة اندماجية أو فيدرالية مع الأردن أو

---

(1) أحمد قريع، الطريق إلى خريطة الطريق (2000-2006)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط2، رام الله، 2011، ص439.

(2) أحمد خليفة، حزب العمل عشية الانتخابات: عودة إلى الحل الإقليمي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 26، بيروت، 1996، ص155-164.

ربما مع إسرائيل ضمن إطار صبغة ما، بينما الحمائم خيار الدولة الفلسطينية في المناطق التي ستجلو إسرائيل عنها.

2- يكتفي الحمائم بضم إسرائيل للقدس الشرقية بحدودها البلدية المعينة بعد الاحتلال، وأما الصقور يطالب بضم مناطق واسعة تشمل القدس الكبرى، وتضم جميع المستوطنات المحيطة بالقدس.

3- بالنسبة إلى المستوطنات يدعو الحمائم إلى التخلي عن المستوطنات في المناطق التي ستنشأ الدولة الفلسطينية فيها وترحيل المستوطنين إلى إسرائيل، أما الصقور فيعارضون التخلي عن المستوطنات الكبيرة ويسعون لبقاء المستوطنات الصغيرة تحت سيادة فلسطينية مع ضمان أمنها.

وهناك تحوّل طرأ على نظرة الحمائم، فقد تمثل في قبوله بتوسيع المناطق التي ينبغي السعي لضمها إلى إسرائيل، بحيث تشمل منطقة القدس الكبرى والمستوطنات الكبيرة كافة. وهكذا نجد أنه نتيجة لهذه التحولات في وجهتي نظر الحمائم والصقور، فقد أصبحت الفوارق بين الطرفين غير جوهرية، مما أدى إلى تلاشي هذين التيارين بفعل وحدة موقف الحزب[1].

خصائص سيكولوجية وأيديولوجية المفاوض الإسرائيلي:

1- التركيز في إدارة المفاوضات على شخصية متخذ القرار أساساً في الطرف الآخر، مع إدارة المناقشات الجدلية (الدائرة المفرغة) مع باقي المفاوضين الآخرين، وهذا ما أكده "إسحاق رابين" بقوله: لقد ركّزنا على الرئيس "أنور السادات" لأنه الشخص الوحيد في مصر الذي يتخذ القرار.

2- العمل دائماً على الإيحاء للمفاوض العربي بأن هناك اتفاقاً مسبقاً مع رؤسائه على نقاط الخلاف الجاري مناقشتها، وبأنه لا جدوى ولا طائل من تشدّده وأن عرض وجهة نظره تحصيل حاصل.

3- إلمام المفاوض الإسرائيلي الجيد باللغة العربية مع عدم كشفه عن ذلك خلال سير المفاوضات، لأن هذا يمكنه من فهم المناقشات الجانبية والتعليقات العفوية للوفد المفاوض.

4- عدم الرد بسرعة في أي نقطة مثارة قبل أن تتم دراستها وإعداد الرد عليها.

5- السعي دائماً لتكون المفاوضات بصورة مباشرة مع الطرف الآخر، لأن هذا يتيح له تنظيم عملية المفاوضة مع مرحلة جسّ النبض وحث الإدارة الفعلية، ولتحيك بصور مباشرة بشخصية المفاوض الآخر، ومن ثم يتمكن من تنفيذ تحركاته بصورة واضحة[2].

---

(1) هيثم مزاحم، مرجع سابق، ص89.

(2) زكريا حسين، ندوة أقامها مركز حوار للتنمية والإعلام، القاهرة، ناقش فيها كتاب إستراتيجية التفاوض الإسرائيلية: مسيرة التفاوض العربي الإسرائيلي عبر ربع قرن (1977-2004)، الصادر عن مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، 2005: http://gess-eg.org/gcssa/index.php.

الفصل الخامس:

رؤى وأفكار حزب العمل من قضايا الوضع النهائي وأثر ذلك على مكانة الحزب السياسية

المبحث الأول: القدس:

الاحتلال الصهيوني للقدس:

أسفرت حرب عام (1948) عن وقوع النصف الغربي من مدينة القدس تحت السيطرة الإسرائيلية، وبقي الجزء الشرقي تحت السيطرة الأردنية، وأخذت سلطات الاحتلال في العمل على دمج المدينة بالدولة الإسرائيلية وتهويدها بتعيين مجلس بلدي يهودي في يناير عام (1949)، ومضاعفة عدد السكان اليهود بسبب موجات الهجرة التي أعقبت الحرب، ومع اندلاع حرب يونيو عام (1967) احتلت إسرائيل الجزء الشرقي من القدس في 7 يونيو بالكامل، حيث أعلن الاحتلال في 27 يونيو من نفس العام عن توحيد شطري القدس تحت الإدارة الإسرائيلية، ثم أعلن بعد ذلك رسمياً في 30 يوليو (1980) أن القدس عاصمة أبدية موحّدة للكيان الإسرائيلي[1].

القدس في الفكر والخطاب السياسي الإسرائيلي:

لقد كان التركيز على القدس مسألة مركزية في الفكر الصهيوني، ومن الأبعاد الدينية والتاريخية قبل أن ينشأ الكيان الصهيوني، حيث قال "هيرتزل" مؤسس الحركة الصهيونية: "إذا حصلنا على مدينة القدس وكنت لا أزال حياً وقادراً على القيام بأي عمل، فسوف أُزيل كل شيء ليس مقدّساً لدى اليهود فيها، وسوف أحرق جميع الآثار التي مرّت عليها قرون"[2].

كما عبّر "ديفيد بن غوريون" أول رئيس وزراء لإسرائيل عن النوايا الإسرائيلية اتجاه مدينة القدس في احتلالها رغم قرار التقسيم رقم (181) في نوفمبر عام (1947)، والذي وضع القدس كلها تحت الوصاية الدولية، وفي أعقاب حرب (1967) قال "بن غوريون": "عن إسرائيل ستنسحب إسرائيل من شبه جزيرة سيناء بعد توقيع سلام مع مصر، والأمر ذاته سيحدث مع سوريا، أما في الضفة فإنه ستقام دولة تتمتع بحكم ذاتي برعاية الأمم المتحدة، ولكننا سنحتفظ بالقدس إلى الأبد، على الرغم من جميع القرارات التي ستتخذها الأمم المتحدة، فالقدس كانت عاصمة إسرائيل على امتداد ثلاثة آلاف سنة وستبقى كذلك في المستقبل". ولقد كان لهذا الفكر المتشدّد أثره البارز على تصريحات زعماء حزب "العمل" بعد ذلك من "ليفي أشكول" و"غولدا مائير" و"إسحاق رابين" في لهجة التعنّت والتشدّد بشأن القدس عاصمة لدولة إسرائيل متجاهلة كل قرارات الشرعية الدولية الداعية إلى إلغاء القرارات

---

(1) محمد صلاح سالم، القدس.. الحرب.. التاريخ.. والمستقبل، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ط1، 2003، ص85.

(2) رفيق النتشة، إسماعيل ياغي، تاريخ مدينة القدس، دار الكرمل، عمان، الأردن، 1984، ص157.

الإسرائيلية بشأن ضمّ وتهويد القدس من مصادرة للأراضي، وطرد للسكان، وهدم المنازل، وتهويد المعالم الدينية، وجاءت تصريحات رابين (1974–1977) مؤكدةً تمسّك إسرائيل بالقدس العاصمة الأبدية والدائمة، ودأب "رابين" على الترويج لمشروع القدس الكبرى[1]، وأيضاً لا اختلاف في وجهة النظر بين حزب "العمل" و"الليكود" وجميع الأحزاب الإسرائيلية في قضية القدس، كما صرّح زعماء "الليكود" يجب أن لا يطلب من إسرائيل التفاوض بشأن أي جزء من القدس ولا بأي ظرف من الظروف، ولم تعد فكرة تقسيم القدس من جديد واردة في الحسبان[2].

سياسة حكومة حزب العمل في تهويد المدينة المقدسة:

تصاعدت الاعتداءات الإسرائيلية بدءاً بحكومات حزب "العمل" من اللحظة الأولى من احتلال المدينة للعمل على سلخها من طابعها العربي والإسلامي، حيث نفّذت عدداً من الممارسات السياسية والعسكرية والاقتصادية والديموغرافية بالغة الخطورة على مستقبل المدينة في سياسة التهويد بالعزل، والإتباع عن محيطها الطبيعي بإقامة عدد من المراكز الإسرائيلية لفصلها عن بقية المدن والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة[3]، وعملت على سياسة التهويد الطبوغرافي بالعمل على خلق واقع عمراني جديد من خلال شق الطرق الالتفافية، وتقليص عدد السكان الفلسطينيين، وزيادة عدد المستوطنين اليهود من خلال عمليات الطرد والتهجير القسري للفلسطينيين، وكما غيّرت اسم المدينة إلى أورشليم لإدعاء أن هذه التسمية تسمية إسرائيلية، كما عملت على مصادرة الأراضي العامة المملوكة للفلسطينيين من أجل توسيع حدود البلدية، وعملت على هدم عدد من المدارس والمساجد الإسلامية القريبة من حائط البراق، ومنها مسجد البراق لتوفير مساحات إضافية للمصلين اليهود[4].

وركّزت السياسة الإسرائيلية على هدم البيوت والمنشآت الفلسطينية في القدس الشرقية بهدف المحافظة على ما تسميه "التوازن الديموغرافي"، وعملت على مصادرة الأراضي وتقييد التخطيط الهيكلي للعرب من أجل بناء مستوطنات وأحياء يهودية في القدس، وعملت على شق طرق وسكك

---

(1) ناجي شراب، القدس في ضوء الخطاب السياسي الإسرائيلي ومشاريع التسوية الإسرائيلية، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 116، 2003، ص97–99.

(2) بنيامين نتنياهو، مكان بين الأمم (إسرائيل والعالم)، ترجمة: محمد عودة الدويري، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص363.

(3) فيصل الحسيني، القدس والحال الفلسطيني، دار الفارس، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، الأردن، 1999، ص154.

(4) رياض محمود الأسطل، قضايا فلسطينية معاصرة القدس– المستوطنات– الحدود، ط1، غزة، 2001، ص30–35.

حديد في القدس لأجل ربط المستوطنات بالقدس، وتسهيل خروج المستوطنين من وإلى الضفة الغربية، ومحاصرة التجمعات الفلسطينية، وفصل الضفة عن القدس، ومن أجل استكمال فصل وعزل القدس قامت إسرائيل ببناء جدار الفصل العنصري عام (2000) يبلغ طوله (850) كم منها (168) كم في القدس أسمته (خاص القدس)، وعملت على حصار المدينة اقتصادياً، وربط اقتصادها بالاقتصاد الإسرائيلي، وقطع التواصل الاقتصادي مع الضفة الغربية، وامتدت سياستها إلى الإغلاق والطرد والترحيل لتشمل المؤسسات المدنية والجمعيات الخيرية والنقابات المهنية والمؤسسات التعليمية المستقلة، وركّزت حكومة حزب "العمل" على تهويد المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس في تهويد المسجد الأقصى من خلال الحفريات والإنشاءات تحت المسجد بهدف هدم المسجد وبناء الهيكل المزعوم، كما طالت عملية التهويد المقابر الإسلامية والمباني التاريخية، واعتداءات على المقدسات المسيحية، كما عملت على سحب الجنسية من الفلسطينيين بهدف تقليص عددهم، ووقف لم شمل العائلات الفلسطينية[1].

وتعود هذه السياسات التهويدية إلى جملة من الأهداف الإسرائيلية:

1- إقامة القدس الكبرى.

2- تهجير وتفريغ القدس الشرقية والكبرى من السكان العرب.

3- حشد من تبقى من العرب الفلسطينيين في أحياء صغيرة غير قابلة للنمو والتطور السكاني والاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

4- إيجاد أغلبية يهودية في القدس الشرقية.

5- بناء الهيكل المزعوم في الحرم القدسي الشريف.

6- المحافظة على سيادة إسرائيل على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية[2].

رؤية حزب العمل للقدس في ظل المفاوضات السلمية:

أعلنت أحزاب اليسار وعلى رأسها حزب "العمل" التزامها بالخيار السلمي، وهذه بداية لتحقيق حلم إسرائيل العظمى، وذلك من خلال السعي للتعايش السلمي مع العرب، وتؤكد الأحزاب اليسارية أن ريادة إسرائيل في المنطقة لا يمكن أن تتحقق إلا بالتفوق الإسرائيلي على العرب اقتصادياً وفكرياً وتقنياً، وتؤكد جميعها أن القدس هي العاصمة الموحدة والأبدية لإسرائيل، ومن أهم البنود التي نصّت

---

(1) عليان الهندي، مستقبل القدس الشرقية وفق الرؤية الإسرائيلية، مؤتمر القدس العاشر، جامعة النجاح، نابلس، 2009، ص41-47.

(2) عليان الهندي، مرجع سابق، ص31.

على أهمية القدس من مبادئ حزب "العمل" في المؤتمر الخاص قبيل انتخابات (1992) على ما يلي: "القدس ومحيطها ليست قضية سياسية وأمنية، ولكنها روح الشعب اليهودي، القدس عاصمة إسرائيل وستبقى مدينة موحدة تحت السيادة الإسرائيلية مع ضمان حرية العبادة لجميع الأديان، ومنح مكانة خاصة للأماكن المقدسة لدى المسلمين والمسيحيين"[1].

واستمر هذا المبدأ معمولاً به من قبل هذه الأحزاب، فلم تُظهر هذه الأحزاب أي تهاون بشأن القدس، وظل المبدأ الأساسي بأن القدس هي عاصمة إسرائيل الأبدية والموحدة تحت السيادة الإسرائيلية ثابتاً في كل برامج الأحزاب اليسارية، سواءً كانت في السلطة أم في المعارضة[2].

وفي انتخابات (1992) أعلن "رابين" أن إسرائيل لن تتخلى عن القدس برغم كل التغيرات، وأنها في أعماق قلوب الشعب الإسرائيلي، وكان أفضل ما حدث للقدس في عهده هو الموافقة على إدراجها على مائدة المفاوضات بشرط تأجيلها إلى مفاوضات الوضع النهائي، في الوقت الذي استمرت فيه إسرائيل بالاستمرار في سياساتها التهويدية للمدينة، واحتفلت بالألفية الثالثة لاتخاذ الملك "داود" القدس عاصمة لشعب إسرائيل.

أحدث اتفاق أوسلو هزّة عنيفة في البناء السياسي والاجتماعي في إسرائيل، مجرد موافقة "رابين" على إدراج القدس على مائدة مفاوضات الوضع النهائي عرضته لانتقادات شديدة، واعتبرته تفريطاً لا يُستهان به في القدس عاصمة إسرائيل، وكان أحد نتائجها وإن لم يكن آخرها اغتيال "إسحاق رابين" من قبل يهود أصوليين رأوا في التسوية تفريطاً[3].

لعبت القدس دوراً هاماً في هزيمة "بيريز" في انتخابات (1996) أمام "نتنياهو" الذي نجح في استغلال المواطن اليهودي بسبب إدراج القدس في المفاوضات، لأن القدس كانت ومازالت تمثل قاسماً مشتركاً بين كل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة من حيث التأكيد على إبقاء القدس عاصمة موحدة تحت سيادة إسرائيل، كما حصل في مباحثات كامب ديفيد الثانية في الفترة 11-2000/07/25، والتي جمعت الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" والرئيس الفلسطيني "ياسر عرفات" ورئيس الوزراء الإسرائيلي "أيهود باراك" التي انتهت دون إنجاز اتفاق يشمل القدس، واقتراح إسرائيلي بتقاسم السيادة، أو ما عُرف بالسيادة فوق الأراضي الفلسطينية، مع الاحتفاظ بالسيادة تحت الأرض بزعم وجود هيكل "سليمان"،

---

(1) عزيز حيدر، السياسة الإسرائيلية تجاه مستقبل القدس، السياسة الفلسطينية، العدد 13، 1997، ص138.

(2) رهام الفقي، القدس في الخطاب الإسرائيلي، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 138، القاهرة، مصر، 1999، ص98- 100.

(3) وليد المدلل، الاحتلال الإسرائيلي للقدس ومستقبل عملية التسوية، مجلة دراسات باحث، العدد 10، بيروت، لبنان، 2005، ص23-24.

ولُخص موقف حكومة "باراك" التي ضمّت حزب "شاس" الديني المعروف بموقفه من القدس الموحدة الكاملة كعاصمة لدولة لإسرائيل رفض السيادة الفلسطينية على الحرم القدسي والقدس القديمة، وتكررت هذه الأفكار في مباحثات طابا (2001)، وطُرحت فكرة تقسيم السيادة وفق المبدأ القائل بضمّ الأحياء العربية للدولة الفلسطينية والأحياء اليهودية لإسرائيل إلا أن حكومة "باراك" لم تستمر طويلاً[1].

وظلّت تطرح قضية القدس في جميع البرامج لحزب "العمل" على أنها عاصمة أبدية لإسرائيل، وتأجيلها في المفاوضات النهائية، وتعلّق إسرائيل رفضها لأن تكون القدس عاصمة لدولتين إسرائيل وفلسطين على نحو ما تطالب به السلطة الفلسطينية، وتمسّكها بالسيادة على المدينة الموحدة بأكملها[2].

وبصفة عامة، يمكن القول أنه عبر كل مراحل التفاوض كان يتم التغلب على عقبة القدس، وذلك بإزاحتها وإرجائها إلى مراحل تالية، حيث كان التوقف عند عقبة القدس يمثل خطورة حقيقية على إمكانية الاستمرار في التسوية والمفاوضات، وهو الأمر الذي أدى إلى فشل قمة كامب ديفيد في عام (2000)، وقد سمح ترحيل القضايا الشائكة مثل القدس للطرف الإسرائيلي بإحداث تحولات كمية ونوعية لا حصر لها في المدينة ومحيطها الجغرافي والديموغرافي والبنيوي، خاصة في ظل عدم وجود إجراءات وقائية صارمة يمكنها أن تحول دون هذه التغيرات[3].

ولا زالت قوات الاحتلال الإسرائيلي تكثف من وتيرة هدم المنازل في مدينة القدس الشرقية وذلك مع بدايات عام (2011)، وأضافت منظمة (إيرعميم) في بيانها إن مسألة هدم المنازل في القدس الشرقية ليست تطبيقاً محايداً للقانون بل عنصراً في سياسة أوسع ترمي إلى إضعاف المجتمع المدني الفلسطيني في القدس الشرقية وطرده منها[4].

وقد ذكرت صحيفة هآرتس العبرية عن تدشين طريق استيطاني جديد في القدس المحتلة يقضي على حل الدولتين المطروح كحل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي لاسيّما فيما يتعلق بالمدينة[5].

---

(1) ناجي شُراب، القدس في ضوء الخطاب السياسي الإسرائيلي ومشاريع التسوية الإسرائيلية، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 16، القاهرة، 2003، ص99-100.

(2) طاهر شاش، مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية، الآمال والتحديات، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1999، ص103.

(3) مركز المعلومات الفلسطيني 2006/12/25: http://www.pnic.gov.ps/Arabic/alquds.

(4) المنطار، النشرة الإعلامية للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، العدد 124، غزة، 2011، ص5.

(5) فلسطين، هآرتس، تدشين طريق استيطاني في القدس يقضي على حل الدولتين، العدد 2147، 2013/05/11، ص6.

والواضح تماماً ما تقوم به إسرائيل في القدس يحمل أكثر من رسالة أهمها أن مدينة القدس خارج كل الحسابات "التفاوضية"، ويحق لإسرائيل أن تفعل بداخلها ما تشاء دون رقيب أو حسيب[1].

المبحث الثاني: اللاجئون:

نشأة المشكلة:

نشأت قضية اللاجئين بعد أن تمكّنت الحركة الصهيونية مع نهاية حرب (1948) من تشريد ما يزيد عن ثمانمائة ألف فلسطيني، هم سكان (450) قرية ومدينة، وهكذا شهدت فلسطين أكبر عملية تهجير عرفت في التاريخ الحديث، حيث استطاعت أقلية أجنبية من طرد الأكثرية الوطنية، وتوزعت على بقاع مختلفة من أنحاء العالم، سواء في مناطق داخل الخط الأخضر وما تبقى من أراض فلسطينية، عرفت فيما بعد بالضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى الأردن وسوريا ولبنان بشكل رئيسي، وعدد من الدول العربية الأخرى وباقي دول المهجر، وأصبح عددهم اليوم أكثر من خمسة ملايين لاجئ منهم (3.7) مليون مسجّل لدى الأمم المتحدة[2].

الترحيل في المشروع الصهيوني:

احتلت فكرة اقتلاع الفلسطينيين من أرضهم وترحيلهم للأقطار المجاورة مكانة بارزة لدى القيادة الإسرائيلية، لذلك لم يكن تهجير الفلسطينيين مجرّد فكرة ثانوية في أذهان الآباء المؤسسين من النخبة الصهيونية السياسية رغم الإفصاح عن خططهم المستقبلية بتهجير واقتلاع وترحيل فلسطين بانتظام، وإعادة توطينهم في البلدان المجاورة لتمهيد الطريق أمام المشروع الصهيوني[3]، والثابت من أرشيف الصهيونية والوثائق المنشورة أن فكرة نقل عرب فلسطين خارج البلاد كانت دائماً تراود زعمائها، فقد رفعت منذ البداية "شعب بلا أرض لأرض بلا شعب"، واتسمت مواقف أولئك الزعماء بالاستخفاف بما أطلقوا عليه بعد بالمشكلة العربية[4].

---

(1) خالد وليد محمود، هل يُدرك العرب خطورة ما يجري في القدس، صحيفة فلسطين، العدد 2146، غزة، 2013/05/10، ص14.

(2) سلمان أبو ستة، حق الشعب الفلسطيني في العودة، حلقة بحث حول فلسطين بعد نصف قرن من النكبة، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، الأردن، 2001/06/30.

(3) نور الدين مصالحة، طرد الفلسطينيين (1882–1948)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، لبنان، 1994، ص45.

(4) طاهر شاش، مفاوضات التسوية النهائية: الدولة الفلسطينية الأمان والتحديات، مرجع سابق، 1999، ص109–110.

ويرى حكام إسرائيل أنه طالما ظلّت الأعداد الكبيرة للفلسطينيين متمركزة على الأرض الفلسطينية، سيظل هناك خطر ممارسة ضغوط دولية لدعم مطالبهم بالعودة إلى وطنهم، وأيضاً هناك احتمال ضئيل في حصول إسرائيل على الموافقة الدولية لإلغاء الفكر الجيوسياسي لفلسطين، تماماً واستبدالها بفكرة "إيرتس إسرائيل" أرض إسرائيل التوراتية[1].

بعد ذلك راهن الإسرائيليون على الوقت والانتقال لتنفيذ المرحلة الثانية التي أعلن فيها "دافيد بن غوريون" عشيّة إعلان الدولة بأنها إمبراطورية إسرائيلية، مما تطلب من الحكومات المتعاقبة العمل في أكثر من اتجاه لتكريس الأمر الواقع الجديد الذي تمثل بإفراغ فلسطين عن طريق جلب مزيد من اليهود وإسكانهم، وظلّ من الصعب إمكانية عودة اللاجئين إن لم تكن مستحيلة، لتدمير بيوتهم وقراهم تدميرا شاملاً.

فمنذ قيام دولة إسرائيل رفضت إسرائيل الاستجابة لإرادة المجتمع الدولي في تسوية المسائل العالقة بينها وبين الدول العربية المجاورة لها بغية الوصول إلى اتفاق تسوية بينهما تهرباً من استحقاقاتها، وفي مقدمتها إعلان حدودها التي حددها قرار التقسيم (181) لعام (1947)، وعودة اللاجئين التي نص عليها القرار (194) لعام (1948)، واستمر الموقف الإسرائيلي الرافض لعودة اللاجئين، والتأكيد على عدم نجاح أي حل بعيداً عن هذا الاعتبار، مما دفع للبحث عن حل للقضية يتجاوز حدود فلسطين المحتلة، إلا أن تطورا هاماً طرأ نتيجة عدوان (1967)، حيث وجدت إسرائيل نفسها وجهاً لوجه أمام اللاجئين اللذين يشكّلون معظم سكان الأراضي التي احتلُت نتيجة الحرب، فبدأت باتخاذ إجراءات اعتقدت من شأنها محو ملامح القضية وآثارها[2].

قرارات الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين وحق العودة وتقرير المصير:

قرار (194) بتاريخ 1949/12/11، وبناءً على مشروع بريطاني وافقت الأمم المتحدة إصدار قرار (194)، حيث يعتبر من أهم القرارات الخاصة بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، بل يمثل حجر الزاوية بالنسبة لحقوق الفلسطينيين بارتباطها بقرارات الأمم المتحدة، وقد أكّد على وجوب السماح بالعودة للاجئين الفلسطينيين الراغبين في العودة إلى بيوتهم في أقرب وقت ممكن، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى بيوتهم، وأن يتم تعويض أي مفقود أو أي مصاب بضرر من الجهة المسئولة عن ذلك، ويعني هذا القرار أن:

---

(1) ليفيا روكاش، إرهاب إسرائيل المقدس من مذكرات موسى شاريت، ترجمة: ليلى حافظ، مكتبة الشرق الدولية، ط1، القاهرة، 2009، ص108.

(2) نور الدين مصالحة، مرجع سابق، ص45.

- العودة حق واجب التنفيذ.
- وهي تتوقف على الاختيار الحر للاجئ.
- وهي حق طبيعي وليس منّة من أحد.
- وأن عودته إلى وطنه هي عودة مواطن له كامل الحقوق المدنية والسياسية.

وفي أواخر (1949) دعت الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا الكيان الصهيوني لقبول (100) ألف لاجئ فلسطيني مقابل الحصول على صلح مع العرب، لكن الكيان الصهيوني رفض ذلك بشكل قاطع[1].

الموقف الفلسطيني من قضية اللاجئين:

- يتمسك بحق العودة كما جاء في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194)، وقرار مجلس الأمن رقم (237).
- ركّز على حق العودة، كحق منفصل أو مسألة قائمة بذاتها بل ربطها بشكل كامل مع تحرير الأراضي الفلسطينية.
- في المفاوضات أُجل ملف اللاجئين إلى قضايا الحل النهائي، وفُتح الباب أمام التعويض لمن يرغب[2].

الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين:

ركّز الموقف الإسرائيلي على التعامل مع قضية اللاجئين باعتبارها قضية إنسانية يمكن حلها عبر توطين اللاجئين في أماكن اللجوء، وتحسين الظروف المعيشية للاجئين في مخيمات القطاع حتى يتم تسوية وضعهم نهائياً، ومنذ ظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين تبنّت إسرائيل رؤية استندت إلى:

- أن الفلسطينيين غادروا أراضيهم بمحض إرادتهم.
- أن قادة الدول العربية وزعماء التنظيمات الفلسطينية شجّعوا الفلسطينيين على الهجرة.
- أن الهجرة جاءت نتيجة ظروف الحرب التي شنّها العرب ضد الكيان الإسرائيلي الوليد.

---

(1) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير حول الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية (1947–2012)، قسم الأرشيف والمعلومات، بيروت، لبنان، 2012، ص3–4.

(2) حسن عبد الرحمن البرميل، اللاجئون الفلسطينيون والتسوية السياسية، مجلة جامعة القدس المفتوحة، العدد 25، 2011، ص183.

وأكدت إسرائيل على ضرورة تحمل الدول العربية مسئولية توطين من لجأ إليها من الفلسطينيين، كما فعلت إسرائيل عند استيعاب اليهود الذين غادروا مواطنهم الأصلية من الدول العربية[1].

وأكّدت إسرائيل أن عقارب الساعة لا تعود إلى الوراء، وأن عودة اللاجئين العرب إلى أماكنهم السابقة شيء مستحيل، ولم يطرأ أي تغير يذكر في التثقيف السياسي والأيدلوجي والحزبي الإسرائيلي تجاه قضية حق العودة للاجئين، وإن كانت هناك بعض الأصوات الفردية النائية التي لم تقوا على رفع صوتها، والتي تطالب بمنح الفلسطينيين حق العودة، كما لليهود هذا الحق[2].

ويحمل الكيان الصهيوني بتياراته الدينية واليمينية لاسيما "الليكود"، واليسارية بخاصة حزب "العمل" الذي يتمايز عن "الليكود" في تناقض تشدّقه الدائم بالسلام مع ممارساته العدوانية على الأرض، ومواقفه المتشدّدة تجاه الحقوق الوطنية الفلسطينية العربية المشروعة، فالموقف الإسرائيلي لم يتغير؛ لأنه نابع من إستراتيجية استعمارية استيطانية ثابتة، فرئيس وزرائها السابق "شمعون بيريز" نشر في كتابه عام (1993) "زمن السلام" نفى فيه تهمة الترحيل عن إسرائيل، وزعم أن "بن غوريون" لم يأمر بطرد أحد، إن الجيش الإسرائيلي لم يملك أبداً إستراتيجية لترحيل السكان، وتحدّث عن حق العودة وقال أنها خطٌ أحمر[3]، ساد اتفاق في الرأي داخل النخبة والمؤسسات السياسية في إسرائيل على رفض حق اللاجئين في العودة إلى أراضيهم، ويرجع رفض إسرائيل لحق العودة لاعتبارين أساسيين، أولهما: هو ما يطلق عليه الرفض من حيث المبدأ، إذ إن اعترافها بحق العودة ينطوي على اعترافها في الوقت ذاته بالمسئولية عن المشكلة، وبالتالي بضرورة تحمّل أعبائها، وهو الأمر الذي يختلف كلياً عن مزاعمها حول نشوء قضية اللاجئين، وثانيهما: هو اعتبار عملي، حيث تدّعي إسرائيل أنه لا توجد إمكانية لإعادة اللاجئين إلى منازلهم وأراضيهم من دون تقويض نسيج الشعب والمجتمع في إسرائيل[4]. وطرحت إسرائيل عدة مشاريع لحل قضية اللاجئين تأتي من خلال توطينهم في الدول

---

(1) عماد جاد، فلسطين الأرض والشعب من النكبة إلى أوسلو، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2003، ص314-315.

(2) نواف الزور، إسرائيل ومستقبلها 2015 آفاق التسوية للصراع العربي الإسرائيلي في إسرائيل إزاء الدولة الفلسطينية، (تحرير): عبد الحميد الكيلاني، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2007، ص216.

(3) هداية شمعون، في الذكرى الثانية والستين للنكبة قراءة في الموقف الإسرائيلي تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين، مجلة تسامح، مركز رام الله لحقوق الإنسان عدد 29، رام الله، 2010، ص7.

(4) شلومو غازيت، قضية اللاجئين الفلسطينيين، الحل الدائم من منظور إسرائيلي، الدراسات الفلسطينية، عدد 22، 1995، ص86 – 87.

العربية التي لجئوا إليها بعد حرب (1967)، وطرح "آلون" و"آبا إيبان" و"موشيه ديان" و"شارون" و"بيريز" عدد من الخطوط والوثائق مثل وثيقة "بيلين– إتيان" ولكنها فشلت[1].

قضية اللاجئين في الاتفاقات السياسية ومفاوضات التسوية:

ينظر الإسرائيليون إلى قضية اللاجئين على أنها محسومة بالرفض المطلق، ولا يقبل الخوض في هذه القضية أبداً، بل يتمادى الإسرائيليون بمطالبة الجانب الفلسطيني بضرورة التنازل عن حق العودة كشرط أساسي من أجل التقدم بعملية السلام، فقد كتب "جدعون ليفي" في صحيفة هآرتس عن العودة قائلاً: "طالما أن الجانب الفلسطيني يطرح موضوع حق العودة فإن الإسرائيلي يشير قائلاً: ها هو الدليل القاطع بأن لا حل للصراع، وأنه ليس هناك من نتحدث معه، فهم يريدون يافا"[2]، وفي اتفاق أوسلو كل ما ورد عن قضية اللاجئين هو الإشارة لبحثها في مفاوضات الحل النهائي، ودون ذكر لحق العودة ربما كان من الآثار الكارثية للاتفاق، إن قضية حق العودة أصبحت ضمن القضايا المؤجلة والمرحلة إلى سلّة الوضع النهائي بحيث لا تؤخذ في الاعتبار، وجاءت الاتفاقات الثنائية بين الفلسطينيين والإسرائيليين بكوارث سياسية مسّت بمصير اللاجئين، وزجّت بهم في مستقبل مجهول يصعب التخلص من آثارها من خلال:

1- فصل قضية لاجئي عام (1948) عن إخوانهم لاجئي (1967) وما بعدها تحت تصنيف لاجئين ونازحين.
2- تجريد قضية اللاجئين من فصلتها الدولية.
3- تجرؤ الولايات المتحدة على الامتناع عن التصويت لصالح القرار (194)، ابتداءً من الدورة الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة.
4- إحالة قضية اللاجئين إلى لجنتين، لجنة متعددة الأطراف للاجئي عام (1948)، ولجنة رباعية للاجئي (1967)، وبقيت أعمالها رهناً بالمفاوضات النهائية، ولم تستطيع تعريف اللاجئ منذ بدء أعمالها[3].

---

(1) جمال البابا، الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين، مجلة التخطيط الفلسطيني، العدد 3–4، 2001، ص59–64.

(2) جدعون ليفي، صحيفة هآرتس، موقع الحقيقة الدولية، 2008/05/14
http://www.fact jo.com/news letter printable.aspxid=3307.

(3) قيس عبد الكريم، سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة، دار التقدم العربي للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1998، ص192.

وترى إسرائيل تجزئة قضية اللاجئين عبر التمييز بين لاجئي الضفة وغزة ولاجئي الشتات، فترى أن الحل لهذه الرؤية يتكون من شقين:

الشق الخاص بلاجئي الضفة وغزة:

يقوم حل مشكلتهم على التطوير الاقتصادي عبر بناء المشاريع الهادفة لتوفير عمل لهم، وبناء المساكن لهم تلغي صفة المخيم، وبذلك لا يتجاوز الحل الإطار الاقتصادي، وكل هذا يسبقه تخفيض أعداد اللاجئين في الشتات.

- حيث تحل مشكلتهم بتوطينهم في الدول العربية التي يقيمون فيها ومنحهم جنسياتها.
- الاستعداد للمساهمة في توفير الأموال اللازمة لتمويل حل مشكلة اللاجئين عبر التوطين والتعويض، دون أن يعني اعترافاً منها بمسؤولياتها عن نشوء المشكلة.
- التأكيد على حل قضية اللاجئين كشرط لازم للوصول لحل دائم للصراع مع الفلسطينيين، وحل قضية اللاجئين عن طريق إلغاء حق العودة[1].

ورغم توثيق عدد كثير من الوثائق، هناك نقطتان مهمتان وهما قاسم مشترك في كل الوثائق:

- **الأولى:** إلغاء حق العودة للاجئين الفلسطينيين بغض النظر عن البديل.
- **الثانية:** هي في النظرة الأمنية الصهيونية لكل هذه الوثائق، فالتوقيع الصهيوني كان يتم على أساس تحقيق الرؤية الأمنية الصهيونية في الاتفاق[2].

رؤية حزب العمل من قضية اللاجئين وأثر ذلك على مكانته السياسية:

قدّم حزب "العمل" رؤية لا تعبّر عن السياسات المعلنة إن لم تكن تكراراً لها، وذكر برنامجه السياسي في العديد من الانتخابات البرلمانية، إن أي اتفاق سلام متوقع مع العرب سيتضمّن مشروعاً لتسوية مشكلة اللاجئين خارج حدود إسرائيل، بحيث ستدعي الدول العربية جميعاً لاسيّما الأردن ودول الخليج العربي للمشاركة في تسوية المشكلة، وسيتخذ رأسمال دولي لهذه الغاية، لأن إسرائيل ترفض حق العودة إلى الأرض الواقعة تحت سيادتها[3]، ولم يأت البرنامج السياسي للحزب بجديّة للقضية،

---

(1) أسمهان شريح، مشاريع التوطين الإسرائيلية (1973-1991)، المجموعة (194)، العدد 16، دمشق، سوريا، 2005، ص21.

(2) طارق حمود، قضية اللاجئين وحق العودة في ظل التسوية السياسية، مجلة العودة، العدد 20، لندن، بريطانيا، 2009، ص9.

(3) Shlomo Gazits: The Palestinian Refugees problem, Gaffe center for strategic studies, Tel-Aviv University, 1999, P.13.

لكنه كان أكثر وضوحاً في جزء الأردن في موضوع تسويتها، وعندما قرنها مع الدول الخليجية، فهذا لا يعني أن تقوم الأردن بتوفير الدعم المادي لتوطين اللاجئين، بل تستخدم أراضيها كمكان لحل المسألة، علماً بأن توطينهم جميعاً تكرّر في تصريحات العديد من المسئولين الإسرائيليين، علماً بأن التجربة التفاوضية في جولة من جولات الزعيم السابق لحزب "العمل" ورئيس الوفد الإسرائيلي لاجتماع اللجنة الرباعية حول اللاجئين في عمان، طالب أن يُجرى ربط عودتهم بقدرة الضفة والقطاع على الاستيعاب من الناحية الاقتصادية، حتى لا تتسبب عودتهم بأي فوضى واضطراب، بمعنى أنه طرح عقبات جديدة بالإضافة للتعريف والأعداد(1).

ولا يوجد إسرائيلي تقريباً حتى وإن كان في أقصى اليسار يقبل الإصرار الفلسطيني الشكلي لا الفعلي على أن يكون لجميع اللاجئين حق العودة إلى بيوتهم وقراهم في إسرائيل التي لم يعد الكثير منها موجوداً على أي حال، أو عودة نحو ثلاثة ملايين فلسطيني، ونقضي على إنشاء دولة يهودية، لكن "باراك" لم يرفض حق العودة للفلسطينيين فحسب، لكنه رفض رفضاً قاطعاً الاعتراف بأي مسؤولية أخلاقية أو عملية إسرائيلية عن أحداث (1948)، ولكن لسبب أكثر أهمية، وهو أن الاعتراف بهذه المسئولية سيمهّد السبيل أمام التوصل إلى حل وسط في هذه القضية التي جوهرها فصل مبدأ حق العودة عن تطبيقه(2).

ومنذ وصول "باراك" لرئاسة الحكومة الإسرائيلية في أيار/ مايو (1999) واصل المماطلة في عملية التسوية لاسيّما عندما أثيرت قضية اللاجئين لأكثر من مرة، عندما أطلق لاءاته الثلاثة مفتتحاً بها عهده الحكومي متجاهلاً عبرها قضية اللاجئين في إشارة منه إلى تهميش هذه القضية على طاولة المفاوضات إلى جانب قضايا القدس والمستوطنات والمياه وباقي ملفات الحل النهائي، وعندما صرّح الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" خلال مؤتمر صحفي مع نظيره المصري "حسني مبارك" حول مصير اللاجئين الفلسطينيين بأنه يأمل "أن يصبح الشعب الفلسطيني حراً في العيش حيث يشاء"، الأمر الذي فسّرته الدوائر الإسرائيلية تأييداً لحق اللاجئين في العودة، مما أستدعى رداً على لسان المتحدث باسم حكومة "باراك" أكّد فيه رفض بلاده مثل هذا الموقف داعياً الإدارة الأمريكية إلى تصحيحه، وأكد البيت الأبيض أن موقف الولايات المتحدة من هذه القضية لم يتغيّر، وأن حلّها يبقى رهناً بما يتوصل إليه

(1) عدنان أبو عامر، الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئتين الرؤية التاريخية والسلوك السياسي، تجمع العودة الفلسطيني– واجب، دمشق، 2007، ص163.

(2) جيروم سلاتير، ما هو الخطأ الذي حدث؟ انهيار عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، ترجمات سياسية، منضمة التحرير الفلسطينية، المجلد 16، العدد 2، 2001، ص34–35.

الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي من اتفاق في المفاوضات الحل النهائي، وتصريح "باراك" عند زيارته لواشنطن في 19 تموز/ يوليو (1999) أن حل قضية اللاجئين الفلسطينيين يكون بتوطينهم حيث هم يقيمون حالياً[1]، ولكن الحل الذي حمله "باراك" للمفاوضات رفض الاعتراف بالمسئولية الأخلاقية والقانونية عن تهجير اللاجئين، إلا أن إسرائيل ستوافق بشكل رمزي على تطبيق القرار (194)، وعلى عودة عدد محدّد منهم في إطار لم شمل العائلات لأسباب إنسانية، وستوافق على عودة نصف مليون لاجئ لأراضي السلطة الفلسطينية، وكان "باراك" أكثر صرامة، حيث صرّح لن نسمح بعودة لاجئ واحد على أساس حق العودة، ولن نقبل بالمسئولية التاريخية التي أدّت إلى مشكلة اللاجئين[2].

وفي مفاوضات كامب ديفيد أكّد "باراك" بأن إسرائيل مستعدة للمشاركة بالجهود الهادفة إلى إعادة الحقوق والاعتبارات للاجئين، لكنها ليست على استعداد أن تتحمل المسئولية، وعدم مسئولية إسرائيل المعنوية والأخلاقية عن النكبة، وعلى المستوى العملي لم يقدّم "باراك" شيئاً تقريباً، ففي ما يتعلق بعودة الفلسطينيين إلى أراضي إسرائيل طلب أن تُترك هذه النقطة لتدبير إسرائيل وحدها، وأصرّ على ألا يتعلق إعلان إنهاء الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين نتيجة عملية إعادة الحقوق إلى اللاجئين، ولم توافق إسرائيل في أيه مرحلة من المفاوضات على استقبال أكثر من لاجئ، ولقد كانت فكرة إسرائيل الجوهرية هي أن يتحمل المجتمع الدولي مسئولية حل مشكلة اللاجئين، وعلى المستوى الرمزي هو الرمزي هو الاعتراف إلى إنهاء الصراع، فخلق روح تصالحية لن يعرض للخطر أياً من مصالح إسرائيل المختلفة[3].

وفي مفاوضات طابا (2001) لم يكن هناك تغيّر جوهري في موقف الطرفين، سوى صياغة الخلافات بأسلوب يؤكد على إحراز تقدم كبير ثمة أمران الأول مبدئي ورمزي، والآخر أكثر صعوبة يتعلق بالتطبيق العملي واستعدت إسرائيل على أن تكون شريكاً فعالاً من أجل إنهاء مشكلة اللاجئين، وعملت على إعادة التوطين، وتساعد في مسألتي التعويض والمساعدة[4].

---

(1) سامي أحمد، اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة في المفاوضات السلمية (1991–2000)، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، العدد الثالث، غزة، 2012، ص550–551.

(2) عدنان أبو عامر، مرجع سابق، ص165.

(3) تانيا رانيهارت، إسرائيل/ فلسطين سبل إنهاء حرب (1948) بين إستراتجيات التدمير وأوهام السلام، ترجمة: رندة بعث، ورشا الصباغ، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2004، ص93–96.

(4) مفاوضات طابا (2001)، الاقتراح الإسرائيلي لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، 2001، ص1994.

أهم الأسباب التي أدت إلى تراجع قضية اللاجئين:

1- تجزئة الصراع العربي الإسرائيلي إلى صراعات قطرية، وتسابق العديد من الأطراف لعقد اتفاقات جزئية وانفرادية مع إسرائيل، وترك الشعب الفلسطيني يواجه مصيره بنفسه، وبالتالي سقوط شعار وحدة المسار والمصير.

2- تخلي النظام العربي عن دوره القومي تجاه القضية الفلسطينية وخضوعه للضغوط الأمريكية، وعجزه أمام القوة الإسرائيلية.

3- سعي العديد من البلدان العربية البعيدة جغرافياً عن مبدأ الصراع لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل، وإقامة علاقات سياسية وتجارية معها دون استخدام هذه الورقة كشرط ضاغط عليها للاعتراف بالحقوق الفلسطينية وعلى رأسها حق عودة اللاجئين.

4- أصبح الموقف العربي الرسمي عاملاً ضاغطاً على الطرف الفلسطيني، بدلاً من أن يقف إلى جانبه، بل دوره لا يتعدّى الوسيط بين شقيقته فلسطين والمحتل الإسرائيلي[1].

المبحث الثالث: الاستيطان:

تعتبر المستوطنات إحدى أهم العقبات التي تواجه عملية التسوية السلمية، لاسيّما أن الاستيطان هو الركن الأساسي الذي قامت عليه إسرائيل كدولة في بداياتها الأولى، حيث كانت الخطة التي وضعها مؤتمر بازل بسويسرا لإنشاء وطن قومي لليهود تقوم على إنشاء المستوطنات.

وبعد احتلال الأراضي العربية عام (1967)، استهدفت سياسة الاستيطان تحقيق سيطرة إسرائيل على الأراضي، وسرعة احتلال المناطق الواقعة وراء خطوط الهدنة، وإنشاء حزام أمني جديد مع الاندماج السريع للمستوطنات في المناطق المحتلة، فقد كان الهدف الإسرائيلي ولا يزال هو خلق أمر واقع على الأرض يحول دون انفصال الأراضي التي تستوطنها عن إسرائيل[2].

تطور السياسة الاستيطانية لدى حكومة حزب العمل بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو:

قد كان المتصوّر عند بداية عملية التسوية أن الاستيطان سيتوقف، فاستمرار النشاط الاستيطاني يتعارض مع مقتضيات عملية التسوية، على نحو أكد وزير الخارجية الأمريكي "جيمس بيكر" أثناء دعوته للفلسطينيين لحضور مؤتمر السلام، إلا أن جوهرية عملية الاستيطان ضمن الركائز الأساسية التي تتبناها إسرائيل حالت ومازالت دون تراجع أولوية الفكرة، وبالتالي دون تراجع عدد

---

(1) عدنان أبو عامر، مرجع سابق، ص120.

(2) طاهر شاش، مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية الآمال والتحديات، مرجع سابق، ص142.

المستوطنين والمستوطنات بصرف النظر عن توجهات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وعندما بدأت المفاوضات في واشنطن عام (1991)، طلب الوفد الفلسطيني بوقف النشاط الاستيطاني التزاماً بمرجعية القرار (242) وبمبدأ أهمية التوقف عن أي عمل يمكن أن يؤثر على مفاوضات المرحلة الثانية لتقرير الوضع النهائي للمناطق المحتلة، ولم يتخذ الراعي الأمريكي الموقف المنسجم مع مرجعية السلام لدفع إسرائيل نحو التوقف عن الاستيطان(1).

وازدادت قناعة إسرائيل بعد التوقيع على اتفاق أوسلو بضرورة إعادة صياغة المشروع الاستيطاني، بما يضمن استمرار السيطرة العسكرية على الأراضي الفلسطينية، وبما يضمن الاستمرار في عملية السلام، وتوظيف الاستيطان لإجبار العرب على القبول بالمنظور الإسرائيلي للسلام، فقد واصلت حكومة رابين (1993) تصنيفها للمستوطنات على أسس سياسية وأمنية، وركّزت على مشاريع الاستيطان الأمني في غور الأردن، وفي محيط القدس، وفي المنطقة الواقعة بمحاذاة الخط الأخضر، وهو ما يعني تهيئة الواقع الاستيطاني بما يسمح بضم وتهويد (40%) من أراضي الضفة الغربية، وواصلت الحكومة العمالية البناء في أحد عشر ألف وحدة سكنية بهدف استيعاب الآلاف من المستوطنين الجدد، وفي برنامج (1995) لحكومة حزب "العمل" ظلّت الحكومة ماضية في مخططها الاستيطاني، وفي سياستها القائمة على التفرد بتقرير مصير الأراضي وحدود الدولة الفلسطينية، وفقاً لاعتباراتها الخاصة، وبناءً على عقلية المتغطرس وإملاءات المستعمر المنتصر، وهو الأمر الذي يؤكد أن حكومة حزب "العمل" بل كل حكومات إسرائيل غير مستعدة للسلام الحقيقي، وأنها لا زالت تتعامل معه على أساس أنه وسيلة من وسائل تحقيق أهدافها التوسعية الاستيطانية(2).

موقف حزب العمل الإسرائيلي من قضية المستوطنات والمستوطنين:

يتحمل حزب "العمل" الإسرائيلي المسؤولية التاريخية والأخلاقية والسياسية في احتلال واستيطان الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد عام (1967)، والملاحظ أن حزب "العمل" قد استمر في السياسة الاستيطانية بعد عام (1992) على عدة محاور منها توسيع المستوطنات، فقد جمّد حزب "العمل" الاستيطان بشكل عام، خاصة في فترة حكومة "رابين– بيريز" (1992–1996)، إلا أن حكومة "باراك" (1999–2001) لم تتخلى نهائياً عن هذه السياسة، حيث أقامت مستوطنات في مناطق محدّدة من الضفة الغربية، والملاحظ أن حزب "العمل" في مقابل تجميد سياسة الاستيطان بشكل عام، حاول

(1) حيدر عبد الشافي، مستقبل عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، ورقة مقدمة لمؤتمر مستقبل الوطن العربي ودور جامعة الدول العربية، الإمارات العربية المتحدة، نوفمبر 1997، ص8–9.

(2) رياض الأسطل، مرجع سابق، ص232–235.

توسيع المستوطنات القائمة خاصة في المستوطنات القريبة من الخط الأخضر وتلك الموجودة في محيط القدس الكبرى، وقد أوضحت الإحصائيات فيما يتعلق بالميزانيات المالية المخصصة لها، والدعم الكبير الذي حظيت به هذه المستوطنات في عهد حكومتي "رابين– بيريز" (1992–1996)، وحكومة "باراك" (1999–2001)، وبذلك فإن حزب "العمل" حدّد بشكل تقريبي المستوطنات التي ستحتفظ بها إسرائيل في إطار التسوية الدائمة مع الفلسطينيين، وهي تشمل المستوطنات الكبرى في الضفة الغربية[1]. وعلى الرغم من رؤية الحزب التي ترفض التوسع في الاستيطان العشوائي مارس نخبته ما يخالف هذه الرؤية، وما قدموا من وعود براقة خلال برامجهم الانتخابية، وقد كان أبرز ما قام به "باراك" (1999)، و(2007)، وما فعله "بن أليعازر" (2001).

وفي برنامج (1999) تعهّد "باراك" بعدم السماح بتأسيس أيّة مستوطنة جديدة، إلا أن "باراك" رفض تجميد المستوطنات في عهده، فتزايدت أعدادها خلال حكمه بما يزيد على (10%) من إجمالي عددها، فقامت حكومته ببناء (5752) وحدة سكنية في المستوطنات المحيطة بالقدس[2]، وعقب توليه رئاسة الحزب ووزارة الدفاع عام (2007) شجّع عملية الاستيطان، وتبنى موقفاً متراخياً تجاه وقف النشاط الاستيطاني[3].

وقد أقام حزب "العمل" أثناء فترة حكمه (1992–2001) شبكة من الطرق الالتفافية في الضفة الغربية، وقد استهدفت هذه الشبكة بشكل خاص ربط المستوطنات المحيطة بالقدس، وتلك القريبة من الخط الأخضر بإسرائيل[4]، ومع فشل مفاوضات كامب ديفيد (2000) واندلاع انتفاضة الأقصى، بدأت مرحلة جديدة فيما يخص النشاط الاستيطاني والسيطرة الإسرائيلية على الأرض، وانتعشت ظاهرة بناء مستوطنات صغيرة من المقطورات وصفت بالمستوطنات العشوائية، ولكن القرار الأخطر الذي اتخذ في عام (2003) بإقامة جدار الفصل بذريعة حماية المستوطنات وتوفير الأمن للمستوطنين[5].

---

(1) حمودي عبد المؤمن، منظور حزب العمل الإسرائيلي في إدارة العملية السلمية الإسرائيلية– الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2004–2005، ص174.

(2) هبة جمال الدين، مرجع سابق، ص204.

(3) المصدر السابق، ص242.

(4) خليل التفكجي، الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة.. واقع إشكاليات، موقع الجزيرة نت
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/623ce9c2-9oc9-4265-9206-E80a71D957D5 hHM..17/5/2006.

(5) غريغوري خليل، السياسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، دليل إسرائيل (2011)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، رام الله، 2011، ص675.

رؤية حزب العمل من تسوية قضية الاستيطان:

حدّد حزب "العمل" موقفه من تسوية قضية المستوطنات والمستوطنين، وذلك من خلال فرض السيادة الإسرائيلية على التكتلات الاستيطانية الكبرى الواقعة في الضفة الغربية وضمّها إلى إسرائيل بشكل نهائي، أي أن التجمعات الكبرى ستظل تحت السيادة الإسرائيلية في أية صيغة للتسوية الدائمة، وهو ما يعني إمكانية التفاوض حول إخلاء المستوطنات الصغيرة والنائية في الضفة الغربية، وهي مستوطنات يعتقد أن الحكومات العمالية المتتالية قد أقامتها لهذا الغرض، أي المساومة عليها وإخلاءها مع الحصول على ثمن الإخلاء في شكل ضم أراضي فلسطينية في مناطق أخرى، إضافة إلى الحصول على تعويضات مالية من الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي، وفي الواقع إن ضم المستوطنات الكبيرة إلى إسرائيل التي تتراوح مساحتها الإجمالية ما بين (14–15%) من مساحة الضفة الغربية يستدعي ضم أعداد كبيرة من القرى الفلسطينية المجاورة للمستوطنات ضمن الكتل الكبرى، وهذا مبدأ غير محبّذ لدى حزب "العمل"، ذلك نتيجة انعكاساته الخطيرة على الطبيعة اليهودية لإسرائيل[1]، ويرى حزب "العمل" أن الاستيطان في المناطق الفلسطينية حماية للأمن العام والخاص لدولة إسرائيل وللشعب الإسرائيلي، ومن جهة أخرى فإن الاستيطان هو تحقيق لحلم إسرائيل بالتوسع على حساب الفلسطينيين لضمان مجال حيوي لحماية أراضيها ومواطنيها[2]، إن سياسة الاستيطان الإسرائيلية قد تواصلت بصرف النظر عن الاتفاقات الموقعة، وأصبحت في نهاية المطاف المحرّك الرئيسي للعنف في الأراضي المحتلة، إذ وأنها أنشأت جغرافية جديدة للصراع وأعاقت التطور الفلسطيني وقوّضت عملية السلام، وهو الأمر الذي يشير بوضوح إلى مدى أهمية المستوطنات في التفكير الإسرائيلي، ويجعلها بالفعل إحدى المعضلات في ملف التسوية السلمية للصراع الإسرائيلي، ومن ثم تم إحالتها إلى مرحلة المفاوضات النهائية بين الجانبين[3].

ويعتبر حزب "العمل" المستوطنات هي بهدف الحماية والدفاع عن العمق الاستراتيجي لدولة إسرائيل، ثم أصبحت المستوطنات تقام لأهداف أيديولوجية ودينية بهدف إقامة إسرائيل الكبرى، وكذلك

---

(1) جمال البابا، الاستيطان في عهد حكومة باراك، مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 199، فلسطين، 2000، ص27.

(2) جوني منصور، الاستيطان الإسرائيلي، التاريخ والواقع والتحديات الفلسطينية، مؤسسة الأسوار، ط1، عكا، 2005، ص7–8.

(3) مروان بشارة، فلسطين/ إسرائيل: سلام أم فصل عنصري، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2002، ص157.

بناء مستوطنات لأهداف اقتصادية[1]، وتفرّق إسرائيل بين نوعين من المستوطنات نوع قانوني وآخر غير قانوني، ولا تمانع من التفكير في التعامل مع المستوطنات غير القانونية التي هي في الأساس قليلة السكان، وقد بنيت لأغراض التفاوض في الحل النهائي ويبلغ عددها (250) مستوطنة، أما المستوطنات الكبيرة مثل معاليه أدوميم فإنها تعتبر جزءاً من القدس ومن دولة إسرائيل ولا يمكن التنازل عنها[2].

المبحث الرابع: الدولة الفلسطينية:

إن الهدف الأساسي للنضال الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي هو إقامة دولة فلسطينية مستقلة في حدود عام (1967) عاصمتها القدس، حيث يتوافر حالياً شبه إجماع فلسطيني على إقامة الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع، مع المحافظة على التعايش أو إقامة علاقات مع إسرائيل، باعتبار أن ذلك هو الشكل الوحيد القادر على وضع نهاية للصراع العربي الإسرائيلي الرسمي، إضافة إلى ذلك فإن احتمال إقامة تلك الدولة قد بدأ يتزايد بالنظر إلى المجتمع الدولي ذاته، برغم كل الخلافات التي تثور بشأن ماهية الدولة يرى أن إقامة دولة فلسطينية هو شرط مسبق للاستقرار والتعايش السلمي في المنطقة[3].

والحقيقة أن مصطلح الدولة الفلسطينية يعتبر من المصطلحات غير المحددة أو غير المتفق عليها في الرؤيتين الفلسطينية والإسرائيلية، فكل طرف ينظر إلى الدولة وحدودها وصلاحياتها بالشكل الذي يحقق مصالحه، ففي الوقت الذي يسعى فيه الفلسطينيون لتحقيق الحد الأقصى فيما يتعلق بكل من حدود وسلطات الدولة الفلسطينية، يحاول الإسرائيليون أن تكون تلك الدولة في حدها الأدنى من حيث الحدود والسلطات، فالدولة الفلسطينية المستقلة هي خيار مرفوض من قبل إسرائيل على المستوى النظري والتطبيقي، فعلى المستوى النظري ترفض كل القوى السياسية الفاعلة في إسرائيل فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة انطلاقاً من فكرة نفي الشعب الفلسطيني، كما أن هناك اتفاقاً على عدم قيام دولة

---

(1) أحمد صدقي الدجاني، مكانة الصراع العربي الصهيوني في بنية مشروع لإنهاض العرب، قضايا إستراتيجية، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، العدد 9، القاهرة، مصر، 2002، ص111.

(2) موقع الجزيرة نت، قسم المعرفة، ملفات خاصة، 2008

.2http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F47FEOED-E6CE-4D16-H8844-4FM

(3) صبحي عسيلة، مرجع سابق، ص78.

فلسطينية في الضفة والقطاع، ومع ذلك فإن البعض يرى أن هذا التوافق على رفض قيام الدولة الفلسطينية يعد من الأمور القابلة للتغيير[1].

أما على المستوى التطبيقي فتنظر القوى الفاعلة في إسرائيل إلى الدولة الفلسطينية المستقلة على أنها تمثل في حد ذاتها خطراً وهماً على إسرائيل، ومن ثم لا يمكن التسليم بهذه الفكرة، وتتفق في ذلك القوى السياسية الفاعلة سواءً اليمين أو اليسار أو الأحزاب الدينية[2].

وبصفة عامة فإن الأحزاب الإسرائيلية تختلف حول موضوع الدولة، فالأحزاب الدينية ترفض التسليم بفكرة الدولة الفلسطينية، كذلك ترفض الأحزاب اليمينية فكرة الدولة الفلسطينية، وترى منح العرب حكماً ذاتياً داخل حدود الدولة الإسرائيلية أمر غير مقبول، ويُعامل العرب على أنهم أقلية قديمة في أرض إسرائيل تقع تحت سيادة الأغلبية، وتتطرف بعض الأحزاب اليمينية لتنادي بطرد العرب وتوطين الفلسطينيين في البلاد العربية وضم الضفة الغربية وقطاع غزة، وأما أحزاب الوسط واليسار فهي أقل تصلباً من الأحزاب الدينية واليمينية فيما يتعلق بالدولة الفلسطينية[3].

والخلاصة أن موضوع الدولة الفلسطينية ينطوي على اتجاهات متعددة ومتباينة تجاه موضوعي الحدود والكيان الفلسطيني.

رؤية حزب العمل من إقامة الدولة الفلسطينية:

ظلّت حكومات "العمل" تتبنى الخيار الأردني، ومبدأ الحل الوسط الإقليمي مقترحةً الدخول في مفاوضات مع الأردن للاتفاق على تقاسم الأراضي الفلسطينية، وإعادة ما تبقى منها بعد ضمّ المناطق التي تحتاجها من أجل تحقيق أمنها، أما "موشيه ديان" فقد كان رافضاً لمشروع "إيجال آلون"، حيث كان مقتنعاً بأن العرب لن يقبلوا التنازل عن أجزاء من أراضيهم، ومضى في تطبيق سياسته على أساس بقاء الاحتلال الإسرائيلي، وفتح الجسور مع الأردن[4].

ولوحظ في برنامج (1992) تجنّب الإعلان بوضوح عن موقف الحزب من الدولة الفلسطينية، وحجم الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة، وربط ذلك باستفتاء عام، ولكن "رابين"

---

(1) وحيد عبد المجيد، إسرائيل ومفاوضات السلام الجارية في مصطفى علوي (محرر)، المفاوضات العربية الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط، مركز البحوث السياسية بجامعة القاهرة، القاهرة، 1994، ص156.

(2) وحيد عبد المجيد، مرجع سابق، ص26.

(3) صبحي عسيلة، مرجع سابق، ص52-53.

(4) طاهر شاش، مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية الآمال والتحديات، مرجع سابق، 1999، ص223.

عبّر عن إقامة كيان فلسطيني لا يصل إلى حد الدولة وإن كان يزيد على الحكم الذاتي ويكون مرتبطاً بكل من إسرائيل والأردن[1].

وقد تميّز البرنامج السياسي الصادر عن المؤتمر السادس للحزب في أيار/ مايو (1997) بإعلانه عدم ممانعة الحزب من قيام دولة فلسطينية ذات سيادة محدودة، وكشفت صحيفة معاريف الإسرائيلية في عددها الصادر في آب/ أغسطس (1996) عن توصّل حزب "العمل" بزعامة "بيريز" إلى تفاهم مبدئي مع منظمة التحرير الفلسطينية عُرف بتفاهم "أبو مازن- بيلين" بشأن إقامة دولة فلسطينية على (90%) من أراضي الضفة الغربية إضافة إلى قطاع غزة، مقابل موافقة الفلسطينيين على التخلي لإسرائيل عن المنطقة التي تتجمع فيها غالبية المستوطنات الكبيرة في الضفة الغربية، وبقاء القدس تحت السيادة الإسرائيلية على أن يقيم الفلسطينيون عاصمتهم في أبو ديس بضواحي القدس، والتخلي عن حق العودة للاجئي (1948)، وتطبيق حق العودة لنازحي عام (1967)، وقد أكد "يوسي بيلين" للصحيفة توصّل الحزب إلى هذا التفاهم، لكن دون التوقيع أي اتفاق بشأنه، وهذا ما نفاه أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية "محمود عباس" عدة مرات[2]، وفي برنامج (1999) رُفض قيام دولة فلسطينية بإجراء من جانب واحد قبل التوقيع على اتفاق الحل الدائم الذي يجب التوصل إليه من خلال الحوار والتفاهم بين الجانبين ووفق المصلحة الإسرائيلية، وفي برنامج (2003) دعا الحزب إلى دولتين لشعبين يعيشان بسلام، إلا أن هذا المصطلح كان عمومياً بمعنى أن الحزب لم يطرح حدود هذه الدولة، كما وضع شروطاً من أجل الوصول إلى الدولة الفلسطينية.

وفي برنامج (2006) أيّد حزب "العمل" إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، ووافق على مبدأ الدولتين لشعبين، ودعا إلى إيجاد حل نهائي وإلى عدم اللجوء لإجراءات أحادية الجانب إلا إذا تعذّرت تماماً فرص المفاوضات[3]، ولعلّ ذلك يؤكد أن المواقف المعلنة في البرامج الانتخابية والتقارير السياسية والتصريحات الإعلامية ليست بالضرورة متطابقة مع الموقف الفعلي والضمني لقيادة حزب "العمل" وحكومته الذي يتميز بمرونة وبراجماتية تتجليان في لحظات الحسم والقرارات السياسية المصيرية.

وتتقسم وجهات النظر في حزب "العمل" من الناحية السياسية والتفاوضية مع الفلسطينيين، فهناك وجهة النظر الحمائمية التي تقر بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وقبول قيام الدولة

---

(1) طاهر شاش، التطرف الإسرائيلي جذوره وحصاده، مرجع سابق، ص123.

(2) فيصل أحمد، الأحزاب الإسرائيلية وعملية السلام، الأرض، العدد 1، دمشق، سوريا، 1997، ص30-31.

(3) حزب العمل، مركز الزيتونة، مرجع سابق، ص60.

الفلسطينية المستقلة إذا شاء الفلسطينيون ذلك في المناطق التي ستنسحب إسرائيل منها، والأخرى هي وجهة النظر الصقرية وهي رفض الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، ورفض الدولة الفلسطينية، والتفاوض على حل للكيان الفلسطيني قائم على علاقة اندماجية فيدرالية مع الأردن، وربما مع إسرائيل في إطار الأمن[1].

يوافق حزب "العمل" في جميع برامجه السياسية على قيام دولة فلسطينية، لكنه يرفض تمتعها بالصلاحيات التي تجعل منها دولة ذات سيادة، ولكن المفاوض الإسرائيلي لا يمنح موافقته بلا شروط، إذ يتدخّل في تفاصيل حدود هذه الدولة ومقدار السيادة التي يمكن أن يسمح للسلطة الفلسطينية بممارستها داخل إطار الحدود، ويضع ما يسمّيه معايير وشروط تشغيل المعابر سواء البرية منها أو الجوية بما يضمن أمن إسرائيل ويُبعد عنها أي تهديد محتمل، وحتى هذه اللحظة لم تعلن عن مساحة الأراضي التي ستتركها للفلسطينيين لإقامة الدولة[2].

ومازال حزب "العمل" يطرح في كل برامجه السياسية تسوية تؤدي إلى إقامة دولتين لشعبين، كما طرح زعيم حزب "العمل" ووزير الدفاع الإسرائيلي "أيهود باراك" في مقابلة نشرت خلال شهر كانون الثاني/ يناير (2009) مواقف حزبه من المسائل المختلفة، حيث أكد في حديثه عن العملية السلمية مع الفلسطينيين وموقفه من حل الدولتين، فقد قال: "من أجل الدفاع عن الهوية والطابع اليهوديين لإسرائيل هناك حاجة إلى تسوية تؤدي إلى إقامة دولتين لشعبين"[3].

المبحث الخامس: الحدود:

كان احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة في عام (1967) بدأ ولا يزال هذا المفهوم سائداً على أنه عملية دفاعية إسرائيلية في مواجهة التهديدات العربية[4].

فلم يكن الدافع لها أمن إسرائيل ولم يكن نتيجة تعزيز هذا الأمن فالدافع كان عقائدياً، فهو خطوة أخرى في تحقيق الحلم الصهيوني في بسط السيادة اليهودية على فلسطين القديمة بأسرها[5].

---

(1) أحمد خليفة، حزب العمل عشية الانتخابات عودة إلى الحل الإقليمي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 26، 1996، ص162.

(2) طاهر شاش، مرجع سابق، 1999، ص208.

(3) جريدة الحياة، لندن، 2009/01/13.

(4) موسى شاريت، مرجع سابق، ص137.

(5) جيروم سلاتر، ما هو الخطأ الذي حدث؟ انهيار عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، مرجع سابق، ص45.

أوجدت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة علاقة تناقضية وذات قيم مزدوجة تجاه الحدود بين إسرائيل وبين "المناطق"، حيث أن هذه الحكومات احتفظت بالحدود وقامت بطمسها في آن واحد، وفي الواقع أن هناك نوعان من الحدود:

- **النـوع الأول:** هـو تلـك الحـدود التـي تحتـوي المجتمعين الإسرائيلي والفلسطيني فـي داخـل أرض إسرائيل/ فلسطين.
- **النـوع الثـاني:** هو تلك الحدود التي تفصل بينهـا، أي بين دولـة إسرائيل السيادية وبين منـاطق السيطرة العسكرية، وفي مفاوضـات أوسلو تركت الحدود مفتوحـة مـن قبل الإسرائيليين خـلاف لمطلب الفلسطينيين، وذلك بسبب خصوصية الظروف المحلية أي بسبب التواصل الإقليمي بين إسرائيل وبين المناطق المحتلة، وبسبب سيطرة إسرائيل العسكرية، وبسبب تطلع اليسار الإسرائيلي حزب "العمل"، وحزب "ميرتس" إلى ضمّ جزء من المستوطنات التي أقيمت داخل المناطق المحتلة إلى إسرائيل[1].

رؤية حزب العمل من قضية الحدود:

الخطة الرسمية التي تبناها حزب "العمل"، فكانت الخطوات التي تقدم بها "إيجال آلون"، ورأى أن حدود إسرائيل الدائمة يجب أن تكون قابلة للدفاع من وجهة النظر الإستراتيجية التي تعتمد على عوائق طبوغرافية دائمة تستطيع أن تقاوم أي هجوم، وهنا أقترح ضمّ أراض بعمق (10–15) كم على طول وادي الأردن والبحر الميت ومنطقة غوش عتسيون ومنطقة اللطرون[2].

وطُرح في برامج حزب "العمل" بأن الفصل بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني سوف يلبي الاحتياجات الأمنية لإسرائيل، وستحافظ إسرائيل على سيطرتها على المناطق الحيوية لأمنها وعدم العودة إلى حدود (1967)، وسيشكّل نهر الأردن الحدود الشرقية لإسرائيل، وعدم السماح لجيش آخر بالتواجد غربه، وستبقى السيادة الإسرائيلية على غور الأردن، وشمال البحر الميت، وغوش عتسيون، ومناطق حيوية لأمن إسرائيل وستحفظ أمن إسرائيل ومواطنيها، وسيظل معظم المستوطنين بكتل استيطانية في الضفة الغربية[3].

---

(1) ليف غرينبرغ، سلام مُتخيل حول الخطاب والحدود، السياسة والعنف، ترجمة: جواد سليمان الجعبري، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، رام الله، 2007، ص567–574.

(2) مركز الزيتونة، مرجع سابق، ص24–25.

(3) أحمد خليفة، خالد عابد، الانتخابات الإسرائيلية، وثائق تأليف الحكومة الجديدة والنتائج والبرامج الانتخابية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 39، بيروت، لبنان، 1999، ص135.

واقترح "باراك" أن تعود إسرائيل حدودها التي كانت قائمة قبل (1967) مع ما صوّره على أنه استثناءات طفيفة فينضم إلى إسرائيل من الضفة الغربية في المناطق المتاخمة مباشرة للقدس والخطوط الإسرائيلية قبل عام (1967) التي يقيم في داخلها (80%) من المستوطنين الإسرائيليين، وتعويضاً عن ضمّ هذه الأراضي الفلسطينية يحدث تبادل للأراضي[1].

وفي مؤتمر هرتيسليا (2005) طرح "جدعون بيجر" قضية تبادل الأراضي وتغيير الحدود، وقال عندما نرسم الحدود ونعرف بالضبط من يوجد على أي جانب من الحدود، فإن معظم المشكلات سيتم حلها ونتوصل لاتفاقات، والصيغة المبتذلة هي واحد إلى واحد، ولكننا نعتقد أنه يمكن ترك المجال مفتوحاً أمام إمكانية (خذ وأعطِ) بواسطة التقسيم الذي يهتم بالاختلاف وأهمية المنطقة، فالتوصل لاتفاق سلام عادل يلزم رسم خريطة جديدة لإسرائيل وجيرانها تلبي جميع الاحتياجات الديموغرافية، والأمنية، والمصادر الطبيعية والاقتصادية[2].

وصرح "عامي أيالون" رئيس جهاز الشاباك على أن يتم الاتفاق على حدود دائمة بين الدولتين على أساس حدود الرابع من حزيران (1967)، وقرارات الأمم المتحدة، والمبادرة العربية للسلام المعروفة بالمبادرة السعودية، وأن يكون تعديل للحدود قائماً على تبادل متساوي للأراضي (1-1) ليتماشى مع الحاجات الحيوية للطرفين، بالإضافة إلى الاعتبارات الديموغرافية سيكون للدولة الفلسطينية اتصال بين مناطقها الجغرافية الضفة الغربية وقطاع غزة بعد إقامة الحدود المتفق عليها، ولن يبقى أي مستوطن في الدولة الفلسطينية[3].

إن تعيين الحدود بين إسرائيل والدولة الفلسطينية سيكون موضوعاً أساسياً يجب أن يواجه في مفاوضات الوضع الدائم، فمعظم حدود الدولة يجب أن تعيّن وقت إقامتها، فبدون حدود يكون من الصعب على الدول أن توفر اعترافاً دبلوماسياً.

---

(1) انهيار عملية السلام، مرجع سابق، ص24-25.

(2) جدعون بيجر، تبادل أراضي متعددة الأطراف من وجهات نظر جغرافية، وديموغرافية، واقتصادية، مؤتمر هرتيسليا الخامس، الهيئة الفلسطينية للتعاون والعلوم والتنمية ناشد، غزة، فلسطين، 2005، ص91-92.

(3) عامي أيالون، لا أقبل بدولة فلسطينية لكل مواطنيها ولا دولة يهودية لكل مواطنيها، مقابلة مع فراس الخطيب، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، العدد 19، رام الله، 2005، ص44.

إن المفهوم التقليدي للحدود التي يمكن الدفاع عنها الذي يعني الاحتفاظ بأراضي من أجل منع أي هجوم من دول أخرى أوصده لم يعد الدافع الوحيد الذي يبرز مخاوف إسرائيل تجاه تسوية تقليدية مع الفلسطينيين[1]، ورأى "يوسي بيلين" أن مسألة الحدود هي الأكثر أهمية، بحيث يُعرض على الفلسطينيين الحصول على أراضي بديلة بالقرب من قطاع غزة، فسيكون من المعقول إحراز اتفاق، وقد أدّعى "باراك" أن الأمر المهم هو الفصل وبناء جدار يفصل بين السكان من كلا الجانبين، وقال "باراك" أن مساحة أراضي الدولة الفلسطينية ليس شأناً مركزياً في نظره، حيث أن (50%) من الضفة الغربية تبدو كدولة، كما أن عدّة جسور وعدّة أنفاق تكفي لأن يكون هناك امتداد إقليمي كامل[2].

ولقد أصبح حزب "العمل" وفق إجماع معظم المحللين السياسيين في مركز الخارطة الحزبية والسياسية في إسرائيل، فإننا نلحظ تمسك هذا الحزب في ثوابت عقائدية محددة مع تغيرات ملموسة في التوجه الفعلي لسياسته أو لبرامجه، فدولة إسرائيل حسب برامج هذا الحزب هي دولة يهودية، وهي الوطن القومي لكل اليهود أينما كانوا، وأن هذه الدولة تحقيق فعلي للصهيونية، وأنها وارثة وتابعة للثقافة اليهودية والحضارة العبرية الغنية والوافرة، وإنه يجب المحافظة على الهوية اليهودية من خلال حوار متواصل بين التيارات المكونة للشعب اليهودي، ويعلن هذا الحزب في برامجه أنه يدعم حق المواطن كل مواطن في الدولة.

ورغم هذه الرؤية العقائدية والصهيونية التقليدية التي ينادي بها حزب "العمل"، إلا أنه يقبل بوجود دولتين لشعبين يتم تحديد الحدود بينهما بالمفاوضات، ولكن بخصوص مسألة الاستيطان والمستوطنات فإن حزب "العمل" في برامجه يطرح مسألة ضم الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية إلى دولة إسرائيل، ويوافق هذا الحزب على إزالة وتفكيك البؤر الاستيطانية الخارجة عن الكتل، بمعنى أن حزب "العمل" في برنامجه السياسي يطرح موافقته على دولة فلسطينية دون طرح حدودها أو مواقعها، سوى الإشارة الواضحة إلى ضم الكتل الاستيطانية، وهذا معناه –أي ضم الكتل الاستيطانية– تقطيع التواصل الجغرافي للدولة الفلسطينية العتيدة، وتحويلها إلى دويلات صغيرة دون شكل أو قدرة على العيش أو الاستمرار، ولا يختلف حزب "العمل" عن حزب "كاديما" في مسألة موافقة الحزبين وقبولهما

(1) غيورا أيلاند، إعادة التفكير في حل الدولتين، مجلة قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، العدد 34، رام الله، 2009، ص63–64.

(2) ليف غرينبرغ، سلام مُتخيل حول الخطاب، الحدود، السياسة والعنف، مرجع سابق، ص376.

لبناء جدار الفصل العنصري كجدار أمني وفق النظرة الإسرائيلية، وأكثر من ذلك فإن حزب العمل رغم دعوته إلى ضرورة التفاوض مع الفلسطينيين فإنه يترك منفذاً للتراجع في حال حصول جمود سياسي بأن تتخذ إسرائيل كافة الإجراءات المستقلة والذاتية التي تضمن مصالحها الأمنية والسياسية(1).

وأصبح حزب "العمل" في احتضار لأن أعضاؤه لم يعرفوا كيف يلائمون أنفسهم للتغيرات في موروثات السياسات الإسرائيلية، وهي تغيرات بدأت بعد أن انقلاب عام 1977، ولم يتعارف زعماء الحزب قواعد اللعبة الجديدة ويبدأوا يفقدون الشعب لأن الحزب كفّ عن إجراء حوار مباشر مع الجماهير، وأجرى حواراً ذاتياً عن طريق التلفاز، أي فضّل الزعماء التدفؤ بحرارة مصابيح التلفاز بدل الاحتكاك مع الجمهور، وهنا دق مسمار آخر في تابوته، فكلما احتل نشطاء العمل الحزبيون التلفاز، احتل الليكود الشعب، نتعلم من هذا أن حزب "العمل" لم يأت من قضية الأيدولوجيا أيضاً من قضية المظهر الأساسي(2).

يهودية الدولة:

طرحت فكرة يهودية الدولة عند الآباء الأولين للصهيونية، وطرح "هيرتزل" في كتابه "لا يوجد إنسان غني أو قوي بما فيه الكفاية لنقل أمة من مكان إلى آخر، الفكرة فقط تستطيع ذلك، ولدي فكرة إقامة دولة اليهود القوة المطلوبة لتحقيق ذلك، فتلك الفكرة هي حلم اليهود الأول منذ فجر تاريخهم، وكلما ترددت على ألسنتهم عبارة العام المقبل في القدس، أما اليوم فالقضية هي إظهار أنه في الإمكان تحويل الحلم إلى واقع ملموس(3).

وأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 نوفمبر عام (1947) قرارها رقم (181) متضمناً، تقسيم فلسطين وإقامة دولة "يهودية" وأخرى "عربية"، ويقام اتحاد اقتصادي بينهما، وتدويل

---

(1) جوني منصور، الأحزاب الإسرائيلية عشيّة انتخابات الكنيست (17)، مجلة قضايا إسرائيلية، مدار، العدد 22، رام الله، 2006، ص52.

(2) شلومو تتسدوق، حزب بلا شعب، جريدة معاريف، الحياة الجديدة، الخميس 2010/11/04، العدد 5392.

(3) ثيودور هيرتزل، الدولة اليهودية، ترجمة: محمد فاضل، مكتبة الشروق الدولية، ط1، القاهرة، 2007، ص7.

منطقة القدس باعتبارها منطقة منفصلة، وصدر قرار التقسيم بأغلبية، حيث وافقت عليه (23) دولة، وعارض القرار (13) دولة، وامتنعت عن التصويت (10) دول[1].

المطالبة بيهودية الدولة في المفاوضات وكونها شرط لها:

لم يتوقف التوظيف الصهيوني للدين عند حدود إنشاء المشروع الاستعماري الاستيطاني في فلسطين، وإنما صاحب الإرهاصات الأولى لإقامة دولة تحمل طابعاً يهودياً لخطوة الاعتراف بها (دولة يهودية)، وذلك بما يمنحها شرعية تاريخية ودينية، وفي الحق أرض فلسطين، مما يشكل خطراً على القضية الفلسطينية وعلى الصراع العربي الإسرائيلي، وبدء المطالبة بيهودية الدولة في المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية بشكل تدريجي حتى أصبحت المطالبة بيهودية الدولة شرطاً أساساً لبدء أي مفاوضات مع الفلسطينيين، فطالبت بها في مفاوضات كامب ديفيد (2000) تحت رعاية الرئيس الأمريكي الأسبق "بيل كلينتون"[2].

وفي مؤتمر العقبة طالبت "إسرائيل" بيهودية الدولة، ورفض الفلسطينيين، وتبنت أمريكا الطلب لتبديد مخاوف "إسرائيل"، كما أكد "بوش" في رسالة إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية "أرييل شارون" بتاريخ 14 أبريل (2004) على يهودية "إسرائيل"[3].

وفي مؤتمر "أنابوليس" طرحت حركة "كاديما" والتي أسسها "شارون" يهودية الدولة كشرط للحل الدائم، والمؤسس على مبدأ دولتين لشعبين بالشروط الإسرائيلية، كما عبّر عنه "أولمرت" في كلمته أمام الوفود العربية في 27 نوفمبر (2007) في مؤتمر "أنابوليس" بالموافقة على إقامة دولة فلسطينية وفق الشروط الإسرائيلية بشرط التخلي عن حق العودة والاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية[4].

---

(1) غازي السعدي، الأحزاب والحكم في إسرائيل، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ط1، عمان، 1989، ص27.

(2) نادية عباس حافظ سعد الدين، الحركات الدينية السياسية ومستقبل الصراع العربي الإسرائيلي بعد مؤتمر مدريد 1991، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2002، ص100.

(3) طاهر شاش، استراتيجية إسرائيل الجديدة، مكتبة الشروق الدولية، ط1، القاهرة، 2008، ص57.

(4) عزمي بشارة، أخيراً وليس آخراً: الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية، مجلة فلسطين، العدد 7، 29 تشرين ثاني، بيروت، 2010.

كما حوّل رئيس الحكومة "نتنياهو"، ووزير خارجيته "ليبرمان" الاعتراف بيهودية الدولة إلى أزمة حقيقية في المفاوضات، وتطرح يهودية الدولة كشرط لأي تجاوب مع الفلسطينيين خلال المفاوضات، ودعا الفلسطينيين إلى استئناف مفاوضات السلام بدون شروط مسبقة، ودعا الفلسطينيين إلى الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، ورفض وقف الاستيطان نهائياً في الضفة الغربية كما طالبت الولايات المتحدة، وعن القدس قال "نتنياهو" إنها يجب أن تكون عاصمة موحّدة لإسرائيل[1].

(1) بنيامين نتنياهو، نقبل بدولة فلسطينية مجرّدة من السلاح، الشرق الأوسط، 2009.

الخاتمة

لم يكن حزب "العمل" الاسرائيلي مجرّد لاعب أساسي في تاريخ الحياة السياسية الإسرائيلية فحسب، بل كان الحزب المؤسس لدولة "إسرائيل"، والمتفرّد في صناعة سياستها الخارجية لسنوات عديدة، كونه يضم أبرز الشخصيات المؤثرة في التاريخ الإسرائيلي، وأهمها "بن غوريون"، و"جولدا مائير"، و"إسحاق رابين"، و"شمعون بيريز" وغيرهم.

انطلق حزب "العمل" من مفهوم الاشتراكية الصهيونية، ولم تكن قضية كثرة الأسماء والانشقاقات والتحالفات التي عاش في ظلها ذات تأثير في صبغته السياسية وكيانه التنظيمي، بل كانت أيديولوجية الصهيونية والحلم الصهيوني الذي نشأت أساسه الزعماء التاريخيون للحزب، والدولة لاحقاً، وهي عناوين وجود الحزب مهما تعددت أسماءه، وتركيباته التنظيمية "كالمباي" أو "المعراخ" أو "العمل" أو غيرها.

لقد سعى حزب "العمل" للتدثر بلبوس اليسارية دون أن يطبّق من مفاهيمها أكثر من السياسات الاقتصادية التي ما لبث أن تراجع عنها ليعتمد المنهج النيوليبرالي تماهياً مع تطور الأوضاع إذ كانت اليسارية موجة مناسبة للدور الضحية الذي ينتفض من أجل بقائه، والتي أحسنت السياسة الإسرائيلية استغلالها منذ إقامة "إسرائيل"، وتشريد الشعب الفلسطيني عن أرضه فضلاً عن الحاجة لإظهار الدولة الإسرائيلية بمظهر حضاري عنوانه التعدد الحزبي السياسي المحكوم بسقف الديمقراطية.

ولم تكن القضية الفلسطينية إلا عاملاً مزعجاً لاستقرار السياسة الاسرائيلية، فكان حزب "العمل" على الرغم من إدعاء يساريته هو القوة القائدة والمحركة والمنظمة في الحروب العربية الإسرائيلية، أو داعماً لها على الأقل إن كان في مقاعد المعارضة كما حدث في اجتياح لبنان سنة 1982، الأمر الذي يكشف توجهاته السياسية بما يخص تسوية القضية الفلسطينية القائمة على تسوية بمفهوم صهيوني لا يتعدى إيجاد حل إنساني للفلسطينيين، أو في أقصاه إيجاد كيان سياسي فلسطيني مجرّد لأبعد الحدود من الاستقلالية، أو من الحصول على الحقوق الشرعية حتى تلك المنصوص عليها في مواثيق وقرارات الأمم المتحدة، والتي استمدّت "إسرائيل" أصلاً شرعيتها منها.

وعلى الرغم من اتفاق "أوسلو" الذي لعب فيه حزب "العمل" دوراً أسياسياً، أوجد منحى جديداً ومختلفاً في مسيرة الصراع العربي الإسرائيلي، إلا أنه لم يكن من مدخل استطاع حزب العمل من خلاله إدخال منظمة التحرير الفلسطينية والعرب في دوّامة سياسية لا تصل إلى تحقيق الحد الأدنى من الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، بينما يستمر مشروع التهويد ومصادرة الأراضي الفلسطينية، على الرغم من ذلك كله شكّل التخبّط السياسي لحزب "العمل"، وتخليه التدريجي عن مبادئه وبرامجه

اليسارية، معالم تراجعه إلى حد الانهيار، فشكّلت الانسحابات الأخيرة التي بدأت عند تشكيل حزب "كاديما"، أو الاستقالات التي أخرجت العديد من كوادر الحزب "كأوفير بينس باز"، و"أبراهام بورغ" و"عمرام متسناع"، لتصل إلى حد انسحاب "أيهود باراك" رئيس الحزب، والشخصية الأبرز فيه بداية لنهاية دراماتيكية لحزب أسس "دولة" تدل استطلاعات الرأي فيها أن حظوظه لا تزيد عن (6) مقاعد في بيئة صهيونية بات معظم أفرادها يميلون للأحزاب اليمينية والدينية المتطرفة.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

خلصت الدراسة التي تناولت موقف حزب "العمل" من عملية التسوية السياسية مع الفلسطينيين إلى التوصل إلى مجموعة من النتائج تتلخص في الآتي:

1- الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه عملية التسوية مع منظمة التحرير الفلسطينية لم تتغير بعد توقيع اتفاق أوسلو، وما زالت تعتمد على القوة لتحقيق أهدافها، وإن اختلفت الوسائل، فتارة تكون سياسية، وتارة اقتصادية، وتارة عسكرية.

2- إن قيام الحكومة الإسرائيلية بنقض ما جاء في اتفاق أوسلو وقيامها باتخاذ إجراءات على الأرض خاصة في مدينة القدس، ومصادرة آلاف الدونمات وشق الطرق الالتفافية، وإقامة عشرات المواقع والنقاط الاستيطانية، وفرض وقائع على الأرض تسبق مفاوضات الحل الدائم، وتحدد سلفاً جوهر الحل النهائي وفق الرؤيا والمصالح الإسرائيلية.

3- على الرغم من الاختلاف في برامج الحزب فإن المبادئ الصهيونية تشكّل القاعدة الأساسية التي تنطلق منها هذه البرامج.

4- إن المرونة التي بدأت في برامج الحزب هي مرونة في الشكل، لكنها تشدد في المضمون، هذا ما تم لمسه عند البدء بالتطبيق على الأرض.

5- عدم تأثر السياسات والاستراتيجيات الإسرائيلية للأحزاب أو الحكومات الإسرائيلية بتغيير المسؤولين، فهناك وحدة في الهدف، فالأحزاب والحكومات مكملة لبعضها البعض.

6- يتّسم حزب "العمل" بسياسته الواقعية ومرونته الشديدة لقراءته للمتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية والمسير في اتجاهها، كما يحترف الحزب فنون الخداع السياسي، إذ غالباً ما يلجئ إلى الليونة في مواقفه والمناورات السياسية والإعلامية من أجل ترويض الرأي العام العالمي، والالتفاف على المشروعات الدولية والتهرب منها، والعمل على كسب وتأييد الدول والشعوب لسياسته العدوانية بعد إظهارها بمظهر الهادف إلى تحقيق السلام والأمن لإسرائيل والدول المحيطة بها، حيث أتاحت هذه المرونة والمماطلة بإسرائيل فرص كسب الوقت لفرض وقائع جديدة على الأرض.

7- رغم طرح حزب "العمل" منذ عام (1967) عدّة مشاريع للتسوية مع الفلسطينيين والعرب، إلا أن هذه المشاريع كانت تعبّر عن اتجاهات داخل حزب "العمل" والساحة السياسية الإسرائيلية بشأن المناطق المحتلة، إلا أن الحكومات الإسرائيلية العمالية تميّزت على الحرص على عدم اتخاذ أية

قرار رسمي بشأن مستقبل المناطق المحتلة، والتهرّب من أي حل دولي قد يفرض عليها، مما أتاح لها مجال كسب الوقت في تنفيذ وتثبيت وقائع جديدة في هذه المناطق، ولم تكن معنية بالتوصل إلى أي حل أو قرار نهائي بشأن تسوية المناطق المحتلة.

8- قبول حزب "العمل" بالتسوية مع الفلسطينيين والعرب ضمن إطار مؤتمر مدريد عام (1991) ليس حباً للسلام أو رغبة في إعادة بعض الحقوق إلى أصحابها، ولكن بفعل المتغيرات الدولية والإقليمية والداخلية التي قرأها الحزب جيداً، وكان اعتقاد حزب "العمل" أن الفرصة سانحة لتحقيق تسوية سياسية مع العرب تحقق لإسرائيل ما عجزت عن تحقيقه في الحروب والاحتلال، وهو الاعتراف العربي والإسلامي والعالمي بوجودها وحدودها والتنازل لها بمعظم فلسطين، وتحقيق الأمن وإقامة علاقات تطبيع بينها وبين الدول العربية من أجل تفكيك عزلتها السياسية والاقتصادية.

9- لعب حزب "العمل" دوراً أساسياً في اتفاق أوسلو الذي أوجد منحى جديداً ومختلفاً في مناحي الصراع العربي الإسرائيلي، ولم يكن سوى مدخل استطاع حزب "العمل" من خلاله إدخال منظمة التحرير والعرب في دوامة سياسية في تحقيق الحد الأدنى من الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وكان يربط حزب "العمل" أية انسحاب إسرائيلي من الأراضي الفلسطينية بتنازلات يقدّمها الفلسطينيون في مسائل حل الوضع النهائي.

10- استخدم حزب "العمل" منهج المماطلة في مفاوضات التسوية مع السلطة الفلسطينية إلى جمود العملية السلمية وإدخال تعديلات على الاتفاقات الموقعة سابقاً، وخاصة اتفاق واي ريفر، وتعديل الجدول الزمني لتنفيذه، وذلك بهدف تحقيق مزيداً من التنازلات الفلسطينية، كما أدى التعنّت والتشدد الإسرائيلي في مواقفه في مفاوضات كامب ديفيد الثانية إلى إفشالها بعدم تقديم تنازلات أو حلول بالنسبة لقضايا حل الوضع النهائي، والتي أدت إلى اندلاع انتفاضة الأقصى عام (2000).

11- لم يغيّر حزب "العمل" من طبيعته ومبادئه وأهدافه وبرامجه السياسية برغم الانشقاقات والاندماجات المتتالية التي تعرّض لها الحزب على طول حياته السياسية من قضايا حل الصراع العربي الإسرائيلي، ولم يطرح في برامجه تغيرات جوهرية بالنسبة للفلسطينيين تطبّق على أرض الواقع، كما أصبح يميل إلى اليمين المتطرف مما أدى إلى خروج معظم قيادات الحمائم من الحزب الذي أدى إلى اختلال وضعه في الحزب لصالح أحزاب أخرى جديدة.

12- لم تتغير رؤية حزب "العمل" بالنسبة إلى قضية القدس مع الدخول في عملية التسوية، حيث يعتبر القدس هي العاصمة الأبدية الموحدة لدولة إسرائيل ولا يمكن التفاوض عليها.

13- يرفض حزب "العمل" عودة اللاجئين الفلسطينيين الذين هجّروا من ديارهم عام (1948)، وعام (1967)، ويرفض كل القرارات الشرعية الدولية بهذا الخصوص، وذلك خوفاً من التهديد من العامل الديموغرافي على الكيان الإسرائيلي.

14- يعتبر حزب "العمل" المؤسس الأول للاستيطان في فلسطين، ويرفض وقف الاستيطان مع استمرار المفاوضات، ويرى في إمكانية إزالة البؤر الاستيطانية الصغيرة في حال التوصل إلى اتفاق دائم وشامل للعملية السلمية مع الاحتفاظ بالكتل الاستيطانية الكبرى داخل أراضي الدولة الفلسطينية المستقلة ويرفض التنازل عنها.

15- خطر يهودية الدولة الواضح على حقوق الشعب الفلسطيني اللاجئين منهم، أو المواطنين داخل فلسطين (1948)، أو القدس، أو مستقبل الدولة الفلسطينية، أدى إلى رفض فلسطيني وعربي إلى هذا المطلب الخطير.

16- رغم القرارات الدولية بشأن الانسحاب الإسرائيلي إلى حدود الرابع من حزيران عام (1967) إلا أن حزب "العمل" ما زال يرفض هذه القرارات ويطرح قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة داخل حدود تحدد بعد التوصل إلى اتفاق حول قضايا الوضع النهائي في إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح.

17- شهد حزب "العمل" تراجعاً كبيراً في دوره وموقفه بالساحة السياسية في إسرائيل منذ عام (1996) بسبب أزمة القيادة، وفي غياب الثوابت الأيدلوجية، وبسبب التناحرات والخلافات بين المعسكر الديني والعلماني، وبين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين، وانفصال نخبة الحزب عن القاعدة العمالية التي تمثلها، وكذلك مشاركته في حكومة "شارون" (2001)، والتي قامت بإعادة احتلال الضفة الغربية، والتي اعتبر هدم اتفاقية أوسلو التي وقعها العمل عام (1993)، وعجزها عن تحقيق مصالحها ومطالبها، كما خسرت قاعدة شعبية أدت إلى تقليص القوة الانتخابية المتمثلة في موقف عرب (48) الرافض للحزب بسبب استخدام القوة المفرطة ضد الشعب الفلسطيني مع اندلاع انتفاضة الأقصى.

18- شكّل التخبط السياسي لحزب "العمل" وتخليه التدريجي عن بعض مبادئه وبرامجه اليسارية معالم تراجعه إلى حد الانهيار، فشكلت الانسحابات الأخيرة والتي بدء عن تشكيل حزب "كاديما" والاستقالات التي أخرجت العديد من كوادر الحزب، ووضعت البداية لنهاية دراماتيكية لحزب أسّس دولة وزعيم معسكر اليسار الإسرائيلي، مما انعكس بدوره على الأحزاب اليسارية في تراجعها ودورها في الحياة السياسية الإسرائيلية، وخاصة حزب "ميريتس" لصالح الأحزاب اليمينية المتطرفة.

19- بروز الضعف العربي من خلال اتخاذ السلام خيارات استراتيجياً عربياً على الرغم من التصلب الإسرائيلي تجاه التسوية، وكذلك الطلب المتكرر من الإدارة الأمريكية إلى بذل المزيد من الجهود من أجل تحريك عملية السلام والضغط على إسرائيل لتحقيق عملية السلام.

20- ميول قادة حزب "العمل" إلى اليمين في الساحة الحزبية الإسرائيلية، وهذا ما يفسّر اشتراكه في حكومات الوحدة الوطنية مع "الليكود" وخاصة بعد عام (2001)، وأيضاً توجّه الرأي الإسرائيلي اتجاه اليمين بسبب انعدام الأمن وضعف اليسار الإسرائيلي.

ثانياً: التوصيات:

1- اشتقاق الدروس من تجربة حزب العمل، حيث غلّب المصلحة العليا لإسرائيل على المصالح الحزبية الضيقة، وهذا يتطلب من تنظيمات منظمة التحرير والفصائل الأخرى دراسة هذه التجربة والاستفادة منها وتمريرها فلسطينياً.

2- على الفلسطينيين أن يضعوا في اعتبارهم أن حزب العمل كان أقدر على المناورات السياسية والدبلوماسية والإعلامية لصالح إسرائيل أكثر من الأحزاب الإسرائيلية الأخرى، وعليه على الفلسطينيين أن يضعوا سياسة دبلوماسية وإعلامية من شأنها أن تضع حداً لهذه السياسات.

3- يتوجب على الوفد الفلسطيني المفاوض دراسة وتحليل الدروس المستفادة من عملية المفاوضات الماراثونية التي خاضها مع حكومات حزب العمل وغيرها لجهة التمسك الصارم بقرارات الشرعية الدولية كسقف لحل متوازن، ويضاف لذلك استخدام آليات التفاوض الحديثة.

4- من المطلوب وطنياً تعزيز قاعدة المشاركة السياسية ليس وحسب لتنظيمات منظمة التحرير والفصائل الفلسطينية الأخرى فحسب، ولكن يجب أن يكون هناك حوار وطني شعبي شامل يتضمّن قاطني الوطن والشتات على السواء كون المصلحة الوطنية الفلسطينية مصلحة موحّدة.

5- ضرورة سعي منظمة التحرير الفلسطينية لتحقيق استقلال القرار الفلسطيني في كافة المجالات، بهدف التخلص من الإملاءات والتدخلات الإسرائيلية.

6- إن تكاثف جهود الدول العربية والإسلامية وتعزيز كافة أشكال التنسيق والتعاون فيما بينها من أجل مواجهة الاستراتيجية الإسرائيلية التوسعية الرافض للتقدم في مسار التسوية السلمية، والبحث عن بدائل لإجبارها على تنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بالقضايا العربية والفلسطينية.

المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1- إبراهيم العابد، الماباي- الحزب الحاكم في إسرائيل، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان، 1966.

2- إبراهيم وآخرون، العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل، الجزء الأول، الدراسات الإسرائيلية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، المركز الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000.

3- أحمد قريع، الطريق إلى خريطة الطريق (2000-2006)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط2، رام الله، 2011.

4- أسعد رزوق، نظرة في الأحزاب الإسرائيلية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان، 1966.

5- إلياس شوفاني، نظام الحكم دليل إسرائيل العام، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، 2004.

6- إلياس شوفاني، مشاريع التسوية الإسرائيلية 1967-1968، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1981.

7- بشير نافع، الإمبريالية الصهيونية والقضية الفلسطينية، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1999.

8- توفيق أبو شومر، الصراع في إسرائيل، دار فلسطين للطباعة والنشر، غزة، 2006.

9- توفيق المديني، القضية الفلسطينية أمام خطر التصفية، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2008.

10- جواد الحمد، عملية السلام في الشرق الأوسط وتطبيقها على المسارين الفلسطيني والأردني، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 1996.

11- جورج حبش، إسرائيل من الداخل مركز دراسات الغد العربي، رام الله، 2002.

12- جورج حبش، إسرائيل من الداخل، صراعات داخلية وطموحات خارجية، عمار جاد وآخرون، ط1، رام الله، فلسطين، 2002.

13- جوني منصور، "إسرائيل الأخرى رؤية من الداخل"، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2009.

14- جوني منصور، الاستيطان الإسرائيلي، التاريخ والواقع والتحديات الفلسطينية، مؤسسة الأسوار، ط1، عكا، 2005.

15- حبيب قهوجي، الأحزاب والحركات السياسية في الكيان الصهيوني، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، سوريا، 1986.
16- حسن عبد ربه المصري، "إسرائيل ديمقراطية الإرهاب والعنصرية"، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، 2009.
17- خالد شعبان، التغيرات الحزبية في إسرائيل (1999-2010)، قراءات استراتيجية، العدد العاشر، مركز التخطيط الفلسطيني، 2011.
18- خالد عايد، الانتفاضة الثورية في فلسطين، الأبعاد الداخلية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1988.
19- رفيق الحسيني، على خُطى يهوشع، أفكار قيادات الحركة الصهيونية ومخططاتها تجاه الفلسطينين 1850-1948، دار الشروق، ط1، عمان، 2011.
20- رفيق النتشة، إسماعيل ياغي، تاريخ مدينة القدس، دار الكرمل، عمان، الأردن، 1984.
21- رياض محمود الأسطل، قضايا فلسطينية معاصرة القدس- المستوطنات- الحدود، ط1، غزة، 2001.
22- سعيد تيّم، النظام السياسي الإسرائيلي، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 1989.
23- سعيد تيم، النظام السياسي الإسرائيلي، دار الجيل، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 1989.
24- سمير جبور، انتخابات الكنيست الحادي عشر (1984)، الأبعاد السياسية والاجتماعية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، 1985.
25- شريف حسين، المفهوم السياسي والاجتماعي لليهود عبر التاريخ 1950 ق.م، الجزء الرابع، الشرق الأوسط في ظل النظام الدولي الجديد 1981 حتى 1995، القاهرة، مصر، 1996.
26- صبحي عسيلة، الرأي العام الإسرائيلي التحول نحو اليمين في ظل عملية التسوية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مصر، 2008.
27- طاهر شاش، استراتيجية إسرائيل الجديدة، مكتبة الشروق الدولية، ط1، القاهرة، 2008.
28- طاهر شاش، التطرف الإسرائيلي جذور وحضارة، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1997.
29- طاهر شاش، المواجهة والسلام في الشرق الأوسط، الطريق إلى غزة -أريحا، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1995.

30- طاهر شاش، مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية، الآمال والتحديات، ط1، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1999.
31- عبد العليم محمد، انتفاضة الأقصى والاستلال تحديات وآفاق، مركز الإعلام العربي، الطبعة الأولى، مصر، 2003.
32- عبد العليم محمد، مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي، الدولة الفلسطينية الديمقراطية الموحدة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مصر، 1999.
33- عبد الفتاح ماضي، الدين والسياسة في إسرائيل، دراسة في الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1999.
34- عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005.
35- عبد الكريم العلوجي، الأحزاب الإسرائيلية بين العلمانية والدولة في الدين، ط1، القاهرة، مصر، 2010.
36- عبد الوهاب المسيري، الصهيونية والعنف: من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى، دار الشروق، ط2، القاهرة، مصر، 2002.
37- عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، دار الشروق، ط2، القاهرة، مصر، 2005.
38- عدنان أبو عامر، الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئتين الرؤية التاريخية والسلوك السياسي، تجمع العودة الفلسطيني– واجب، دمشق، 2007.
39- عزمي بشارة، قراءة في الخارطة الإسرائيلية ومستقبلها، نابلس، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1995.
40- عزمي بشارة، من يهودية الدولة حتى شارون، ط1، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2005.
41- عصام العبيدي، الأحزاب السياسية في إسرائيل، دراسة تعريفية، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2011.
42- عماد جاد وآخرون، الانتخابات الاسرائيلية (2003) الأمن أولاً، مركز الدراسات الاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2003.
43- عماد جاد، الانتخابات الإسرائيلية (2001)، مأزق الصهيونية وأزمة أسس الدولة العبرية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مصر، 2001.

44- عماد جاد، حكومة شارون: مستقبل التسوية والاستقرار الإقليمي في الانتخابات الإسرائيلية (2001)، مأزق الصهيونية وأزمة أسس الدولة العبرية، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية، القاهرة، مصر، 2001.

45- عماد جاد، فلسطين الأرض والشعب من النكبة إلى أوسلو، ط2، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2003.

46- عمر الغول، الانتفاضة ثورة كانون، إنجازات وإخفاقات، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، دمشق، 1990.

47- عمر عاشور، حل الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، تعارض المفاهيم والحلول البديلة، قراءات استراتيجية، مركز التخطيط الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية، فلسطين، 2010.

48- غازي السعدي، الأحزاب والحكم في إسرائيل، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ط1، عمان، 1989.

49- فوزي طايل، النظام السياسي في إسرائيل، دار الوفاء للطباعة والنشر، ط2، المنصورة، مصر، 1992.

50- فيصل أحمد، الأحزاب الإسرائيلية وعملية السلام، الأرض، العدد 1، دمشق، سوريا، 1997.

51- فيصل الحسيني، القدس والحال الفلسطيني، دار الفارس، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، الأردن، 1999.

52- قصي عدنان عباسي، عملية السلام من مدريد حتى صعود بارك، ط1، دار الماجد، دمشق، سوريا، 1999

53- قيس عبد الكريم، سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة، دار التقدم العربي للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1998.

54- كامل أبو جابر، نظام دولة إسرائيل إطار القرار السياسي، معهد البحوث والدراسات العربية– قسم البحوث والدراسات الفلسطينية، القاهرة، مصر، 1973.

55- كاميليا بدر، نظرة على الأحزاب والحركات السياسية، جمعية الدراسات العربية، ط2، القدس، 1985.

56- كميل منصور، دليل إسرائيل للعام (2011)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله، 2011.

57- محسن صالح وبشير نافع، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة (2005)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2006.

58- محسن صالح، حزب العمل الإسرائيلي، تقرير معلومات (19)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2000.
59- محسن صالح، فلسطين دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ط1، القاهرة، مصر، 2003.
60- محمد صلاح سالم، القدس.. الحرب.. التاريخ.. والمستقبل، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ط1، 2003.
61- مروان بشارة، فلسطين/ إسرائيل: سلام أم فصل عنصري، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2002.
62- ممدوح نوفل، الانتفاضة انفجار عملية السلام، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
63- منير الهور، طارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية (1948-1982)، ميردت المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1983.
64- مهدي عبد الهادي، المسالة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية (1934-1974)، دار النهضة، الناصرة، ط1، 1997.
65- نظام بركات، النخبة الحاكمة في إسرائيل، منشورات فلسطين المحتلة، ط1، بيروت، لبنان، 1982.
66- نواف الزور، إسرائيل ومستقبلها 2015 آفاق التسوية للصراع العربي الإسرائيلي في إسرائيل إزاء الدولة الفلسطينية، (تحرير): عبد الحميد الكيلاني، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2007.
67- نور الدين مصالحة، أرض أكثر غرب أقل: سياسة الترانسفير الإسرائيلية في التطبيق (1949-1996)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، ط1، 1997.
68- نور الدين مصالحة، طرد الفلسطينيين (1882-1948)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، لبنان، 1994.
69- هاني عبد الله، الأحزاب السياسية في إسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، 1981.
70- هبة جمال الدين، "أزمة اليسار الإسرائيلي تدهور وانهيار"، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، القاهرة، مصر، 2011.
71- هيثم أحمد مزاحم، حزب العمل الإسرائيلي (1968-1999)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، ع59، أبو ظبي، 2011.

72- وحيد عبد المجيد، إسرائيل ومفاوضات السلام الجارية في مصطفى علوي (محرر)، المفاوضات العربية الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط، مركز البحوث السياسية بجامعة القاهرة، القاهرة، 1994.

73- وليد الجعفري، المشروع الإسرائيلي للإدارة الذاتية: جذوره، تطوره، أخطاره، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، ط1، 1979.

ثانياً: المراجع المترجمة:

74- أوري سابير، المسيرة خفايا أوسلو- من الألف إلى الياء، ترجمة: بدر عقيلي، دار الجيل للنشر، عمان، الأردن، 1998.

75- باروخ كمرلنغ ويوئل شموئيل مغدال، الفلسطينيون صيرورة شعب، ترجمة: محمد حمزة غنايم، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، فلسطين، 2001.

76- باروخ كمرلنغ، إسرائيليون يحاكمون دولتهم: الإبادة حرب شارون ضد الفلسطينيين، ترجمة: فاطمة نصر، مجلة سطور، القاهرة، مصر، 2003.

77- بنيامين نتنياهو، مكان بين الأمم (إسرائيل والعالم)، ترجمة: محمد عودة الدويري، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997.

78- تانيا رانيهارت، إسرائيل/ فلسطين سبل إنهاء حرب (1948) بين استراتيجيات التدمير وأوهام السلام، ترجمة: رندة بعث، ورشا الصباغ، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2004.

79- جيرستون كيفال، السياسات الحزبية في إسرائيل والأراضي المحتلة، ترجمة مصطفى الرز، مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة.

80- جيمس كوزيس وباري بونز، تحديات الزعامة، ترجمة جورج خوري، مركز الكتب الأردني، 1987.

81- شمعون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة: محمد حلمي عبد الحافظ، الأهلية للتوزيع والنشر، عمان، الأردن، 1994.

82- شمعون بيريز، معركة السلام، يوميات شمعون بيريز، ترجمة: عمار فاضل، مالك فاضل، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 1995.

83- لومارشان فيلين، لمياء راضي، إسرائيل/ فلسطين غداً "أطلس استقرائي"، تحرير: يوسف ضومط، الطبعة الأولى، دار الجليل، بيروت، لبنان، 1998.

84- ليف غرينبرغ، سلام مُتخيل حول الخطاب والحدود، السياسة والعنف، ترجمة: جواد سليمان الجعبري، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، رام الله، 2007.
85- ليفيا روكاش، إرهاب إسرائيل المقدس من مذكرات موسى شاريت، ترجمة: ليلى حافظ، مكتبة الشرق الدولية، ط1، القاهرة، 2009.
86- يائير كوتلير، الزرزور والغراب: شارون وبيريز، القاهرة، حركة التحرير الفلسطيني فتح، مكتب الإعلام والعلاقات الخارجية، 2003/11/04.

ثالثاً: الدوريات:

87- أحمد إبراهيم محمود، إسرائيل بعد رابين دوافع الاغتيال واحتمالات تطور العنف المسلح، السياسة الدولية، العدد 123، 1996.
88- أحمد خليفة، حزب العمل عشية الانتخابات: عودة إلى الحل الإقليمي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 26، بيروت، 1996.
89- أحمد خليفة، الأحزاب السياسة في إسرائيل دليل عام (2011)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله، 2011.
90- أحمد خليفة، القيادة الجديدة لحزب شخصيات ومواقف، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، 1997.
91- أحمد خليفة، حزب العمل عشية الانتخابات عودة إلى الحل الإقليمي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 26، 1996.
92- أحمد خليفة، حزب العمل عشيّة الانتخابات؛ عودة إلى الحل الإقليمي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 26، بيروت، 1996.
93- أحمد خليفة، خالد عابد، الانتخابات الإسرائيلية، وثائق تأليف الحكومة الجديدة والنتائج والبرامج الانتخابية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 39، بيروت، لبنان، 1999.
94- أحمد سامح الخالدي، حسين جعفر آغا، المفاوضات واحتمالاتها في ظل علاقات قوة متغيرة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 8، 1991.
95- أحمد صدقي الدجاني، مستقبل الصراع العربي الصهيوني وصور تسويته والعوامل الحاكمة لهذه التسوية، المستقبل العربي، العدد 91، 1986.
96- أحمد صدقي الدجاني، مكانة الصراع العربي الصهيوني في بنية مشروع لإنهاض العرب، قضايا إستراتيجية، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، العدد 9، القاهرة، مصر، 2002.

97- أسعد غانم، استمرار وهن معسكر اليسار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، رام الله، 2005.

98- أسعد غانم، المشهد الإسرائيلي في العام (2004)، مدار الاستراتيجي، رام الله، 2005.

99- أسمهان شريح، مشاريع التوطين الإسرائيلية (1973-1991)، المجموعة (194)، العدد 16، دمشق، سوريا، 2005.

100- أفرايم كاش، حرب أوسلو: تشريح لخداع الذات، مركز بيجن، السادات للدراسات الإستراتيجية، سلسلة دراسات وأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، مكتب الرئيس، رقم 16، 2004.

101- آفيشاليم، السياسة الإسرائيلية وعملية السلام في الشرق الأوسط، مجلة فلسطين للدراسات، 1995.

102- أكرم ألفي، انتخابات حزب العمل الإسرائيلي، أزمة قيادة أم أزمة نظام سياسي، مجلة الديمقراطية، العدد الرابع، القاهرة، مصر، أكتوبر 2001.

103- أوري افنيري، السيد سيزيفوس، مختارات إسرائيلية، العدد 19، 1996.

104- إيلان بابه، المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية الاحتلال والتطهير العرقي بوسائل أخرى، ترجمة: ثائر ديب، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 91، 2012.

105- برنامج الحزب لانتخابات 1981، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 1، بيروت، 1981.

106- برنامج حزب العمل (1992)، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 11، بيروت، لبنان، 1992.

107- برنامج حزب العمل- سياسة السلام والأمن، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 27، بيروت، لبنان، 1996.

108- برنامج حزب العمل، البرامج الانتخابية للأحزاب الإسرائيلية، مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 19، القاهرة، 1996.

109- برهوم جرايسي، انشقاق أرئيل شارون وإقامة حزب كاديما، مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

110- بن كسبيت، كل الحقيقة عن اتفاقات طابا وإلى أي مدى كان السلام قريباً؟ دراسات فلسطينية، العدد 48، 2001.

111- البيادر السياسي، حزب العمل يسترد شعبيته بفضل زعامة "اسحق رابين" وبعناصره المعتدلة والشابة، عدد 492، 1992.

112- جدعون بيجر، تبادل أراضي متعددة الأطراف من وجهات نظر جغرافية، وديموغرافية، واقتصادية، مؤتمر هرتيسليا الخامس، الهيئة الفلسطينية للتعاون والعلوم والتنمية ناشد، غزة، فلسطين، 2005.

113- جمال البابا، الاستيطان في عهد حكومة باراك، مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 199، فلسطين، 2000.

114- جمال البابا، الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين، مجلة التخطيط الفلسطيني، العدد 3-4، 2001.

115- جواد الحمد، فكر التسوية: وقفة حساب، مجلة دراسات الشرق الأوسط، عدد 53، عمان، 2010.

116- جوني منصور، الأحزاب الإسرائيلية عشيّة انتخابات الكنيست (17)، مجلة قضايا إسرائيلية، مدار، العدد 22، رام الله، 2006.

117- جوني منصور، معجم الإعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ط1، مدار، رام الله، 2009.

118- جيروم سلاتير، ما هو الخطأ الذي حدث؟ انهيار عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، ترجمات سياسية، منضمة التحرير الفلسطينية، المجلد 16، العدد 2، 2001.

119- حسن أبو طالب (تحرير)، التقرير الاستراتيجي العربي مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مصر، 2001.

120- حسن عبد الرحمن البرميل، اللاجئون الفلسطينيون والتسوية السياسية، مجلة جامعة القدس المفتوحة، العدد 25، 2011.

121- حسن مواسي، استراتيجية أمنية إسرائيلية لخدمة المخططات التوسعية، المستقبل، العدد 3380، 2009.

122- حنة شاهين، الأسباب الرئيسة لسقوط حزب العمل، إسرائيليات، مجلة شؤون فلسطينية، العددان 68-69، 1977.

123- حيدر عبد الشافي، مستقبل عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، ورقة مقدمة لمؤتمر مستقبل الوطن العربي ودور جامعة الدول العربية، الإمارات العربية المتحدة، نوفمبر 1997.

124- خالد شعبان، اللاجئون الفلسطينيون في أفكار ومشاريع التسوية السلمية الإسرائيلية للقضية الفلسطينية (1967-1977)، مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 30-31، 2011.

125- خالد شعبان، انتخابات رئاسة حزب العمل الإسرائيلي، مجلة التخطيط الفلسطيني، عدد 20، 2006.

126- خالد شعبان، جمال البابا، حزب العمل سلسلة دراسات وتقارير، مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 20، 1996.

127- خليل التفكجي، المستعمرات الإسرائيلية بالضفة الغربية، مجلة الدراسات العربية، القدس، 1994.

128- رهام الفقي، القدس في الخطاب الإسرائيلي، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 138، القاهرة، مصر، 1999.

129- سامي أحمد، اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة في المفاوضات السلمية (1991-2000)، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، العدد الثالث، غزة، 2012.

130- سلمان أبو ستة، حق الشعب الفلسطيني في العودة، حلقة بحث حول فلسطين بعد نصف قرن من النكبة، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، الأردن، 2001/06/30.

131- سمير صراص، خالد عايد، وثائق تأليف الحكومة الجديدة ونتائج انتخابات الكنيست، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 11، بيروت، لبنان، 1992.

132- سمير صراص، وقائع انقلاب حزب العمل على اتفاق اوسلو، مجلة الدراسات الفلسطينية، إسرائيليات، العدد 53، 2003.

133- شاي فلدمان، جدول أعمال حكومة باراك، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 40، 1999.

134- شلومو غازيت، قضية اللاجئين الفلسطينيين، الحل الدائم من منظور إسرائيلي، الدراسات الفلسطينية، عدد 22، 1995.

135- صليبا خميس، حزب العمل في السلطة بين الحقيقة والوهم، المركز الفلسطيني لتعميم المعلومات البديلة، سلسلة لقاء بانوراما (2)، 1992.

136- طارق حمود، قضية اللاجئين وحق العودة في ظل التسوية السياسية، مجلة العودة، العدد 20، لندن، بريطانيا، 2009.

137- عاطف المسلمي، بعد البريمرز حزب العمل إلى أين، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، عدد 30-31، 2011.

138- عامي أيالون، لا أقبل بدولة فلسطينية لكل مواطنيها ولا دولة يهودية لكل مواطنيها، مقابلة مع فراس الخطيب، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، العدد 19، رام الله، 2005.

139- عبد العليم محمد، الانقسام الإسرائيلي حول عملية السلام، مجلة السياسة الدولية، العدد 142، 2000.

140- عدنان سليمان محمد أحمد القاسم، مشاريع التسوية المطروحة لحل القضية الفلسطينية ومواقف الشعب العربي إزاءها، مجلة دراسات مستقبلية، عدد 7، جامعة أسيوط، مصر، 2003.

141- عزمي بشارة، أخيراً وليس آخراً: الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية، مجلة فلسطين، العدد 7، 29 تشرين ثاني، بيروت.

142- عزمي بشارة، حزب العمل في السلطة بين الحقيقة والوهم، المركز الفلسطيني لتعميم المعلومات البديلة، سلسلة لقاء بانوراما (2)، 1992 مصدر سابق، ص37-38.

143- عزيز حيدر، الانتخابات الإسرائيلية (1996)، خلفية تحليلية، مجلة السياسة الفلسطينية، العدد 11، 1996.

144- عزيز حيدر، السياسة الإسرائيلية تجاه مستقبل القدس، السياسة الفلسطينية، العدد 13، 1997.

145- علاء سالم، الانتخابات الداخلية في حزب العمل الإسرائيلي، سقوط جنرال القضايا الاجتماعية وصعود جنرال القضايا العسكرية، مختارات إسرائيلية، عدد 153، 2007.

146- عماد جاد (محرر) انتخابات الكنيست السابعة عشر، الأهرام الاستراتيجي، القاهرة، مصر، 2006.

147- عمر عاشور، حل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، تعارض المفاهيم والحلول البديلة، قراءات إستراتيجية، مركز التخطيط الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية، 2010.

148- غريغوري خليل، السياسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، دليل إسرائيل (2011)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، رام الله، 2011.

149- غيورا أيلاند، إعادة التفكير في حل الدولتين، مجلة قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، العدد 34، رام الله، 2009.

150- قاسم القرموتي، مشروع الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 24، أكتوبر 1983.

151- كميل منصور (محرر) إسرائيل: دليل عام (2004)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2004.

152- ليف غرينبرغ، عن السلام والديمقراطية والاغتيال السياسي في إسرائيل، قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، 2003.
153- محسن صالح، حزب كاديما، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير معلومات (9)، بيروت، لبنان، 2009.
154- محمود عباس، نحن لم نضيع فرص، دراسات فلسطينية، العدد 48، 2001.
155- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير حول الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية (1947–2012)، قسم الأرشيف والمعلومات، بيروت، لبنان، 2012.
156- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، رام الله، 2011.
157- مسعود أحمد غبارية، الانتخابات الإسرائيلية العامة، التطورات والنتائج والأبعاد، قضايا إسرائيلية، عدد 22، 2006.
158- مسعود أغبارية، المشهد السياسي الإسرائيلي، جوني منصور، مدار الإسرائيلي، المشهد الإسرائيلي (2005)، فلسطين، رام الله، 2006.
159- مفاوضات طابا (2001)، الاقتراح الإسرائيلي لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، 2001.
160- ممدوح نوفل، آفاق الوضع الفلسطيني بعد اتفاق طابا واغتيال رابين، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 25، 1996.
161- المنطار، النشرة الإعلامية للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، العدد 124، غزة، 2011.
162- مي قابيل، حزب العمل والخريطة الحزبية، ضد التمييز، العدد 13، 2006.
163- ناجي شُراب، القدس في ضوء الخطاب السياسي الإسرائيلي ومشاريع التسوية الإسرائيلية، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 16، القاهرة، مصر، 2003.
164- هداية شمعون، في الذكرى الثانية والستين للنكبة قراءة في الموقف الإسرائيلي تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين، مجلة تسامح، مركز رام الله لحقوق الإنسان عدد 29، رام الله، 2010.
165- هيثم الكيلاني، العرب والصهيونية والقرن الحادي والعشرون، الفكر العربي، العدد 94، 1998.
166- هيثم الكيلاني، مشروع النظام الشرق الأوسطي، أبعاد، العدد 4، 1995.

167- الهيئة العامة للاستعلامات، إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي حفل التوقيع والكلمات المتبادلة، واشنطن، 13 سبتمبر 1993.
168- الهيئة العامة للاستعلامات، السلام المغدور، الرواية الفلسطينية لأحداث عملية السلام واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، الطبعة الأولى، 2001.
169- وليد المدلل، الاحتلال الإسرائيلي للقدس ومستقبل عملية التسوية، مجلة دراسات باحث، العدد 10، بيروت، لبنان، 2005.

رابعاً: الرسائل العلمية:

170- حاتم لطفي العيلة، التغييرات السياسية في إسرائيل وأثرها على عملية التسوية مع منظمة التحرير الفلسطينية خلال الفترة (1992-2001)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، 2011.
171- حمودي عبد المؤمن، منظور حزب العمل الإسرائيلي في إدارة العملية السلمية الإسرائيلية- الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2004-2005.
172- نادية عباس حافظ سعد الدين، الحركات الدينية السياسية ومستقبل الصراع العربي الإسرائيلي بعد مؤتمر مدريد 1991، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2002.
173- ياسر الشرافي، يهودية دولة إسرائيل وأثرها على عملية التسوية في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2012.

خامساً: الصحف والمجلات والمؤتمرات:

174- بن كسبيت، دولة متسناع الفلسطينية، معاريف، 2002/12/20.
175- خالد وليد محمود، هل يُدرك العرب خطورة ما يجري في القدس، صحيفة فلسطين، العدد 2146، غزة، 2013/05/10.
176- سالمان أبراموف، حزب العمل يعاني من أزمة هويته، مقالات مترجمة من الصحف العبرية، المؤسسة المتحدة للدراسات، المصدر، عدد 7، 1989.
177- شلومو تتسدوق، حزب بلا شعب، جريدة معاريف، الحياة الجديدة، الخميس 2010/11/04، العدد 5392.

178- عليان الهندي، مستقبل القدس الشرقية وفق الرؤية الإسرائيلية، مؤتمر القدس العاشر، جامعة النجاح، نابلس، 2009.

179- فلسطين، هآرتس، تدشين طريق استيطاني في القدس يقضي على حل الدولتين، العدد 2147، 2013/05/11.

180- ماجد كيالي، تطورات الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي: من كامب ديفيد إلى خطة شارون، صحيفة الوطن، 2004/07/06.

181- هالة جودة، حول الأحزاب ونظامها داخل إسرائيل مع نظرة متفحصة لتجربة حزب العمل الإسرائيلي "الماباي"، دنيا الوطن، 2009/11/27.

سادساً: المراجع الأجنبية:

182- Avi Shalim, Israeli politics and Middle East Peacemaking, Journal of Palestine Studies, 1995.

183- Ben Soctendorp, Choosing Stalemate: The interaction between Domestic Politics and Israeli-Palestinian Bargaining. The 43 annual meeting, International Studies Association, New Orleans, 2000.

184- C.B. Sheman, Labor Zionism, op. cit.

185- Leonard Fein, Israel politics and people, little brown and company, Boston, 1968.

186- Shaoul Jean/Israel: Labor party to prop up Sharon's Likud coalition, www.wsws.org -accessed on 22 December, 2004.

187- Shlomo Gazits: The Palestinian Refugees problem, Gaffe center for strategic studies, Tel-Aviv University, 1999.

188- The second Republic politics in Israel. U.S.A, Zhatham house Asherarian publisher, 1996.

سابعاً: المراجع العبرية:

189- آدم دورون، حزب العمل الإسرائيلي، بيت بيرل، 1972.

190- آشر أريان، السياسة والحكم في إسرائيل، تل أبيب، زامورا، 1985.

191- إيجال ألون، المعدات جاهزة للقصف الإسرائيلي، الكيبوتس الموحّد، 1980، ص103.

192- بنيامين نتنياهو، نقبل بدولة فلسطينية مجرّدة من السلاح، الشرق الأوسط، 2009.

193- بنيامين نيوبيرغر، الأحزاب في إسرائيل، ط1، الجامعة المفتوحة في إسرائيل، رامات أبيب، إسرائيل، 1991.

194- ثيودور هيرتزل، الدولة اليهودية، ترجمة: محمد فاضل، مكتبة الشروق الدولية، ط1، القاهرة، 2007.

195- دون زاكين، هسمسوخ هوبي يسرائيل، الصراع العربي الإسرائيلي، جفعات حبيبه، الكيبوتس المحلي، 1985، ص19-24.

196- شموئيل ستافيلد، الناس والدولة، وزارة الدفاع، تل أبيب، إسرائيل، 1989.

197- يروحام كوهين، تخنيت ألون، مشروع ألون، الكيبوتس الموحد، إسرائيل، 1990، ص177.

198- يوسف حيل، مشتار مديناه إسرائيل (نظام دولة إسرائيل)، القدس، 1976.

199- يوناتان شبيرا، نخبة بدون مواصلين، مكتبة بوعاليم، عمال تل أبيب، إسرائيل، 1981.

200- يونثان شابيرا، للسلطة انتخبنا، تل أبيب، عم مدميند، 1989.

ثامناً: المواقع الالكترونية:

201- الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية منذ أوسلو (1993)، http://www.aljazeera.net.

202- أتيك سومفيلي، الوضع الاقتصادي لحزب العمل متدهور، مختارات إسرائيلية، عدد 153، 2007.

203- إحسان مرتضى، تراجع حزب العمل وتداعياته المحلية والإقليمية http://www.lebarmy.gov.ib.

204- الانتخابات في إسرائيل 2009/2/10، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية (تواصل)، انظر http://www.altawasul.com.

205- جدعون ليفي، صحيفة هآرتس، موقع الحقيقة الدولية، http://www.fact jo.

206- جيفري ارونسون، المستعمرات الإسرائيلية في الضفة والقطاع http:www.qudsway.com

207- حسن مواسى، أيهود باراك يحدث شرخاً عميقاً في حزب العمل بعد انسحابه منه، موقع إيلاف http://www.elaph.com.

208- حسن مواسي، استراتيجية أمنية إسرائيلية لخدمة المخططات التوسعية، المستقبل، العدد 3380، 2009، www.almustaqbal.com/storiesprintpreview.asp.

209- الحكومة الـ 31، موقع مكتب رئيس الحكومة http://www.pmo.gov.il.

210- خليل التفكجي، الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة.. واقع إشكاليات، موقع الجزيرة نت http://www.aljazeera.net .

211- دافيد بن غوريون (1886-1973)، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية (تواصل)، http://www.altawasul.com.

212- زكريا حسين، ندوة أقامها مركز حوار للتنمية والإعلام، القاهرة، ناقش فيها كتاب إستراتيجية التفاوض الإسرائيلية: مسيرة التفاوض العربي الإسرائيلي عبر ربع قرن (1977-2004)، الصادر عن مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، http://gess-eg.org.

213- سالم جبران، حزب العمل الإسرائيلي أزمة قيادة وأزمة طريق، متاح على شبكة المعلومات الدولية http:www.bettna.com.

214- السيد ولد أباه، ومنير شفيق، مستقبل إسرائيل http/www.qudsway.com.

215- شاكر الجوهري، مستقبل المشروع الصهيوني في ضوء نتائج الانتخابات الإسرائيلية، مجلة آفاق، العدد 4، www.afaq.org/fact4.html.

216- صائب عريقات، ندوة حول مسيرة التسوية والحلول السلمية http://www. Aafaq.org.

217- عبد الوهاب المسيري، من الانتفاضة إلى حرب تحرير فلسطين، أثر الانتفاضة على الكيان الصهيوني، http://www.palestine-info

218- القدس أون لاين: http://www.alasra.ps.

219- الكنيست الإسرائيلي، الدورات البرلمانية من الرابعة عشرة حتى السابعة عشرة، متاح على شبكة المعلومات الدولية www.knesset.il.

220- الكنيست الإسرائيلي، انتخابات الكنيست الثامن عشر، www.knesset.gov.il.

221- الكنيست الإسرائيلي، انتخابات الكنيست، مقال على شبكة المعلومات الدولية http://www.knesset.gov.il.

222- محسن الخزندار، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية بعد حرب 1967، http://www.al3ngaa.com.

223- مركز المعلومات الفلسطيني: http://www.pnic.gov.ps.

224- معجم المصطلحات، موقع الكنيست الإسرائيلي: http://www.knesset.gov.il.

225- موسوعة مقاتل من الصحراء، الأحزاب السياسية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية، http://www.moqatel.com.

226- موقع الاستعلامات الوطني الفلسطيني، http://www.pnic.gov.ps

227- موقع الجزيرة نت، قسم المعرفة، ملفات خاصة، 2008 http://www.aljazeera.net.
228- موقع الكنيست الاسرائيلي http://www.kenesset.gov.il.
229- موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية http://www.jewishvirtuallibrary.org.
230- موقع ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، www.wikipedia.com.
231- وزارة الإعلام، فلسطين، انتخابات الكنيست الخامسة عشر، 1999.
232- وقائع الاتفاقات الفلسطينية- الإسرائيلية في موقع السلطة الفلسطينية www.palestine-un.org.
233- www.havoda.org.il.
234- www.un-org/arabic/sc.